صفحات من مذكرات أنطوني أيدن

قناة السويس

ترجمة

محمود إبراهيم

الكتاب: صفحات من مذكرات أنطوني أيدن (قناة السويس)

ترجمة: محمود إبراهيم

الطبعة: ٢٠٢٢

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة

جمهورية مصر العربية

هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥



فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

http://www. bookapa.com E-mail: info@bookapa.com

دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر

صفحات من مذكرات أنطوني أيدن (قناة السويس) / ترجمة: محمود إبراهيم

– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

٢٩٣ ص، ١٨*٢١ سم.

الترقيم الدولي: ٦ – ٤١٧ – ٩٩١ – ٩٧٧ – ٩٧٨

أ – العنوان رقم الإيداع: ٢٧٧٢٩ / ٢٠٢١

صفحات من مذكرات أنطوني أيدن

(قناة السويس)





مقدمة

السير أنطوني إيدن هو سياسي شهير شغل موقع رئيس وزراء بريطانيا، وهو مولود في ١٢ يونيو ١٨٩٧ في مقاطعة دورهام بإنجلترا ودرس في جامعة أكسفورد وتخرج فيها عام ١٩٢٢، ودخل معترك الحياة البرلمانية في عام ١٩٢٣ حين انتخب عضواً في مجلس العموم البريطاني عن حزب المحافظين في لمنجتون، وعين وزير دولة للشؤون الخارجية في عام ١٩٣١ ومسؤولاً عن العلاقات الدولية في وزارة الخارجية في عام ١٩٣٤، ووزيراً لشؤون عصبة الأمم في عام ١٩٣٥، كما شغل منصب وزارة الخارجية في وزارة الحرب التي ألفها ونستون تشرشل في عام ١٩٤٠.

وقد أسهم في تقوية نفوذ السياسة البريطانية في المشرق العربي في أثناء الحرب العالمية الثانية، وقد عُيِّن فارسًا بعد نيله الوسام الإنجليزي (جارتر) في عام ١٩٥٤، وقد بقى إدين في وزارته حتى هزيمة حزب المحافظين في انتخابات ١٩٤٥ وعقب نجاح المحافظين في انتخابات ١٩٥١ تولى وزارة الخارجية، وصار نائباً لرئيس الوزراء ثم تولى رئاسة الوزراء في ٦إبريل ١٩٥٥.

ويتحمل إيدن مسؤولية قرار اشتراك بريطانيا مع فرنسا وإسرائيل في العدوان الثلاثى على مصر في أكتوبر ١٩٥٦ على إثر تأميم الرئيس عبدالناصر قناة السويس في ٢٦يوليو ١٩٥٦، وقد لقى إيدن انتقادات واسعة بسبب قراره هذا، وعلى إثر فشل هذا العدوان استقال إيدن

وانسحب من الحياة السياسية في ٩ يناير ١٩٥٧ مكتفيا بعضوية مجلس اللوردات ولقب كونت آفون في ١٩٦١، وتفرغ لكتابة مذكراته إلى أن توفي يوم ١٤يناير ١٩٧٧.

المذكرات:

تسجل المذكرات الشخصية لرئيس وزراء بريطانيا الأسبق أنطوني إيدن، لفترة صاخبة من عمر العالم، وقد كانت هذه الفترة هي بداية انهيار وتفكك الإمبراطورية البريطانية التي لم تكن تغرب عنها الشمس، وتغطي المذكرات بأجزائها العديدة سبع سنوات من عمر أنطوني إيدن، ومن عمر الصراع الذي شهده العالم، فهي تسجل للمرحلة الواقعة بين عامي ١٩٥١، و ١٩٥٧، والقارئ لها يدرك كيف عولجت أخطر القضايا الدولية، وكيف كانت تثور أكبر المشاكل وتحل بالمناورات والضغوط والإغراءات التي طالما خضع لها أكبر السياسيين في العالم.

أما هذا الكتاب الذي نتيحه للقارئ، فيضم فصولا مختارة من مذكرات أنطوني إيدن، وقد اختارها المترجم الأستاذ محمود إبراهيم من بين الفصول العديدة التي ضمتها هذه المذكرات وقد برر هذا الاختيار بقوله:

"هذه أهم صفحات في رأينا لا لأنها تعرض لأزمة السويس التي كانت سبباً في الإطاحة به، ولكن لأنها تكشف عن الكثير من الأسرار في السياسة البريطانية ومدى تجاوبها مع الرأي العام الدولي".

والمذكرات تروى قصصاً كثيرة وطويلة. تروي من أسرار السويس، ومن أسرار أنطوني إيدن نفسه. إن رسائله السرية إلى أيزنهاور وقت المعركة،

ورسائل منزيس السرية من القاهرة إليه وقت أن كان منزيس يرأس البعثة الشهيرة التي حملت اسمه.

إن آراءه في الناس وتعليقاته على الحوادث وروايته للتطورات وكيف رآها، ذلك كله يكشف الكثير. باختصار لقد كانت الكلمة الأخيرة لرجل مهزوم، يعمل جاهدا على تبرير هزيمته.

من قناة السويس إلى السد العالي:

إذا كانت هذه المذكرات قد ارتبطت بحرب السويس، وبتأميم قناة السويس، إلا أنها تبدأ بذكر رأيه الشخصي في سلوك مصر وهي بصدد بناء السد العالي، وبعبارات مباشرة حادة جدا أبدى استياءه من كل الخطوات التي اتخذها الرئيس جمال عبدالناصر، وأعلن أنه لابد من وقف هذا الزعيم عند حده وضرب جميع مشروعاته في الصميم.

ويدرك قارىء المذكرات أن إيدن لا يدلي بشهادته عن حرب السويس، وإنما هو يلقي دفاعه عن نفسه. إن مستشاريه الذين ساعدوه في كتابة هذه المذكرات جاءوه بكل ما وجه إليه من نقد بعدها فجلس يجيب عليه، أو يتلمس المعاذير للإجابة عليه. والذين كتبوا عن التواطؤ مع إسرائيل جميعاً أشاروا إلى اجتماعه مع موليه وبينو وسلوين لويد في يوم ١٦ أكتوبر في باريس– قبل العدوان مباشرة – ذلك الاجتماع الذى استغرق ست ساعات ولم يحضره غير الوزراء الأربعة من غير واحد من المستشارين، كان هو الاجتماع الذي عرضت فيه فكرة التواطؤ.

يحكي إيدن في المذكرات كيف أن مخابراته جاءته بأنباء استعداد

إسرائيل للهجوم على الأردن، وكيف أنه نصح إسرائيل أن توجه هجومها إلى مصر بدلاً من الأردن لسبب هام هو أن بريطانيا مرتبطة بمعاهدة مع الأردن، والغريب أنه يضيف إلى ذلك صراحة قوله:

"ومن ناحية أخرى فإن هجوم إسرائيل على مصر – بدلاً من الأردن – كان يتيح لنا تنفيذ خططنا ضد مصر، هذه الخطط التي كانت كل القوات اللازمة لتنفيذها قد تأهبت له واستكملت استعدادها من يوم ١٥ سبتمبر".

وتمتلىء المذكرات بحكايات تكشف عن مدى كراهية إيدن لمصر ولزعيمها عبدالناصر ولجيشها، ويبلغ به خداع النفس أن يبدأ الكتاب بفصل عنوانه "السرقة" يصف فيه تأميم مصر لقناة السويس المصرية بأنها اغتصاب لحقوق العديد من الدول واستيلاء عليها.

وهذه المشاعر السلبية أثرت على قراراته، فقد كشفت الوثائق أن إيدن لم يستشر كبار معاونيه القانونيين بشأن شن الحرب على مصر. إذ كانوا على يقين بأن غزو منطقة القناة سيكون عملا غير قانوني. وتظهر الوثائق أنه رغم معارضة الرئيس الأمريكي آنذاك دوايت ايزنهاور لشن الحرب على مصر إلا أن الاستخبارات البريطانية «إم آي ٦» ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية «سي آي إي» كانتا تتعاونان معا لتنفيذ خطة لإسقاط حكم جمال عبد الناصر. لكنه لم يسقط بل سقط إيدن بسبب حرب السويس التي لم يستشر فيها ايزنهاور.

ويواجه إيدن انتقادات عديدة حتى اللحظة، رغم إنه اختفي من المشهد السياسي بحلول عام ١٩٥٧ وغادر ١٠ داوننج استريت ليخلفه

هارولد ماكميلان، ليعيش في الظل عشرين عاما، حيث غادر الحياة في يناير ١٩٧٧، فلم يكف المؤرخون وكتاب السير الشخصية عن النيل منه، وورغم الصورة النمطية التي تم تكريسها له وتأكيدها على رقته وثقافته واناقته، إضافة إلى مناصرته فكرة التعاون الدولي بين الحربين، إلا أن الاستفتاء الذي أجرته محطة البي بي سي في عام ١٩٩٩، أظهر أن الإنجليز يعتبرونه أسوأ رئيس وزراء بريطاني في القرن العشرين، وذلك بالتأكيد يعني تسببه في حدوث كارثة عالمية كبيرة، وفي حالة ايدن كانت تلك الكارثة بلا شك هي أزمة قناة السويس والحرب على مصر في عام ١٩٥٦.

وفي الحقيقة، كانت أزمة السويس مثيرة للجدل داخل المجتمع البريطاني، وظل إيدن متشبثا بموقفه حتى أثناء خطاب استقالته المسهب في نوفمبر) ١٩٥٦، حيث قال عن نفسه: "رجل سلام، يعمل من أجل السلام، يكافح من أجل السلام، يفاوض من أجل السلام ...

إنني لا زلت ذلك الرجل نفسه بالقناعات نفسها بالتفاني والإخلاص للسلام نفسيهما، ولا يمكن أن أكون خلاف ذلك حتى لو رغبت، وإنني مقتنع تماما بأن العمل الذي قمت به هو عمل صحيح".

هذه المقولة تكشف عن مدى خداع إيدن لنفسه قبل خداعه للآخرين، فهو لم يعترف بخطأ ويصف نفسه بأنه داعية سلام مع أن تاريخه مليء بالحروب، لكن للحقيقة أن المؤرخين ورغم كل ما قيل ويقال عن الرجل إلا انهم وصفوه بأنه كان يتمتع بمصداقية كبيرة، لعدة أسباب أبرزها أنه استقال من منصب وزير الخارجية عام ١٩٣٨، احتجاجا على

استرضاء حكومة تشمبرلين لموسليني، ثم أنه تقلد منصب وزير الخارجية خلال رئاسة تشرشل زمن الحرب في عام ١٩٤٠، وحتى عام ١٩٤٥ وخلال فترة السلم من عام ١٩٥١، وحتى عام ١٩٥٥، إضافة إلى أن ايدن نفسه هو الذي تفاوض مع جمال عبد الناصر على انسحاب بريطانيا من قناة السويس.

ويرى مؤرخون كثيرون أن إيدن تم إجباره من خلال ضغوط داخلية ومعارضة خارجية على التنازل وحدث الانهيار الذي قاد الى «تمزق بالجملة لكل ما تبقى من إرث الامبراطورية البريطانية» كما وان الرئيس الفرنسي ديغول كان مستاء جدا من موقف بريطانيا التخلي عن فرنسا بأمر من الاميركيين ما أدى إلى معاقبة حكومة هارولد ماكملان حينما استخدم الفيتو ضد بريطانيا ليعوق انضمامها إلى السوق الأوروبية المشتركة.

إن إعادة نشر هذا الكتاب ليس فقط من باب العمل بالحكمة القائلة "أعرف عدوك" بل حتى تكتمل الحقيقة أمام عيني القارىء المهتم والباحث الدءوب، فالكتاب هو بعض فصول من مذكرات الرجل الذي أشعل حرب السويس ١٩٥٦.

مقدمة المترجم

هذه صفحات من مذكرات أنطوني أيدن رئيس وزراء بريطانيا السابق..

أهم صفحات في رأينا –وتقع في الجزء الثالث من القسم الثاني بها– لا لأنها تعرض لأزمة السويس التي كانت سبباً في الإطاحة به، ولكن لأنها تكشف عن الكثير من الأسرار في السياسة البريطانية ومدى تجاوبها مع الرأي العام الدولي.

والمذكرات كلها على أي حال تسجل للمرحلة الواقعة بين سنتي ١٩٥١– ١٩٥٧، وفيها نرى كيف عولجت أخطر القضايا الدولية، وكيف كانت تثور أكبر المشاكل وتحل بالمناورات والضغوط والإغراءات التي طالما خضع لها أكبر السياسيين في العالم..

ومع ذلك فقد آثرنا أن نختار للقارئ العربي الصفحات التي ختم بها مذكراته عارضاً لأزمة السويس، لأنها في الحقيقة تلقي الأضواء على جزء من تاريخنا القومي وتميط اللثام عن أسرار السياسيين والعسكريين الانجليز الذي جعلوا قناة السويس –منذ احتلال مصر سنة ١٨٨٢– مجالاً لسيطرة الاحتكارات المالية الأجنبية، وتعبيراً عن مشيئة الاستعمار في مواجهة أصحاب الحق الشرعيين..

لقد كان على مصر أن تقرر مصيرها بيدها، فلما قامت ثورة ٢٣

يوليو عام ١٩٥٢ وتوجت أعمالها الإنشائية الأولى بطرد الإنجليز، وضعت في مخططها ضرب تلك الاحتكارات الأجنبية في قناة السويس.

أما كيف تم هذا ؟ فقد تحدث عنه التاريخ الذي لا يكذب، وتكلم قائد الثورة الأول بما لا يدع مجالاً للشك في أن إرادة الأحرار أقوى دائماً من إرادة الاستعمار. في حين راح أيدن يفكر ويدبر، ويحيك المؤامرات، ويثير الرأي العام العالمي مرة والدول العربية مرات، واضعاً نصب عينيه أن يوجه قضية "تأميم" شركة القناة العالمية لصالح الدخلاء من المنتفعين بها.

وتبدأ الصفحات بعرض رأيه الخاص في سلوك مصر بصدد بناء السد العالي، وبعبارات مباشرة حارة أبدى استياءه من كل الخطوات التي اتخذها "ناصر" وأعلن أنه لابد من وقف هذا الزعيم العربي عند حده وضرب جميع مشروعاته في الصميم!

وهل كان من الممكن أن يتخلى أيدن لناصر عن المواقع التي جاهدت بريطانيا في احتلالها بمنطقة الشرق الأوسط؟

كلا...

ومن ثم راح بعد أن أعلم ناصر تأميم شركة القناة يؤلب الغرب، وقرر أنه لابد من الدخول في معركة حياة أو موت معه. وسرعان ما وجد من فرنسا يداً ممدودة، ومن إسرائيل مخلب قط في هجوم عسكري قدر من نتائجه إسقاط ناصر وعودة جيوشه إلى الأرض التي أجليت عنها في يونيو سنة ١٩٥٦.

على أن هذا القرار سبقه تكنيك سياسي دول آخر أشرك فيه أيدن استراليا وكندا وبلجيكا، ولكن بعض الدول الحرة وقفت له بالمرصاد بخاصة الهند ويوغوسلافيا. ولمصالح معينة خاصة –لعل حلول موعد انتخابات الرئاسة منها– لم يجد مساعدة إيجابية من الولايات المتحدة. فإذا أضفنا إلى ذلك وقفة شعب لمصر الرائعة وإصرار قائده على عدم التسليم، أمكن أن نتبين الخطوط العريضة لسير المعركة.

فقد بعثت إسرائيل بقواتها الضاربة في سينا، في الوقت الذي فشلت فيه كل الجهود لإبعاد يد مصر عن إدارة القناة بدعوى أن المتصرف فيها رجل عسكري لا يؤمن جانبه ويميل إلى التوسع الإقليمي فضلاً عن أنه يحكم حكماً له كل خصائص الحكم البوليسي. ومن ناحية أخرى فإن عملية التأميم التي تمت على يديه لم تعرض مصالح الشعوب "الحرة" للخطر فحسب بل شكلت أيضاً اعتداء على المواثيق الدولية.

وبقدر ما شجعت حكومة أيدن الغزو الإسرائيلي راحت تبرر له بأنه دفاع شرعي ضد غارات الفدائيين الذين كانوا يجدون التأييد المادي والمعنوي من عبد الناصر، فلما وصلت طلائع الغزو إلى النقطة التي يصح عندها القيام بقلب ميزان القوى تدخل الانجليز والفرنسيون زاعمين أن في النزاع المصري الإسرائيلي ما يهدد باتساع رقعته فتتعرض للخطر سلامة المنطقة الحيوية.

وهكذا اتفق مع الحكومة الفرنسية على "عمل كل ما يمكن لإنهاء القتال في أسرع وقت ممكن" ووقع التدخل السافر الذي بدئ بتوجيه إنذار

مضحك، وفي فجر الحادي الثلاثين من أكتوبر بدأ الهجوم على سلاح الطيران المصري، وزعم أيدن أنه قضى عليه في الثاني من نوفمبر التالي.

هذا وتكشف المذكرات كيف أن أيدن كان يريد أن يخدع الرأي العام بإذاعة بيانات عن أنباء التقدم الانجليزي الفرنسي في بورسعيد، وذكر على إثر نزول المظليين أن المصريين استسلموا. ثم عاد فأعلن أن محافظ بورسعيد رفض التسليم، وعزا هذا إلى التدخل السوفييتي الذي تمثل في توجيه إنذار قاس للمعتدين وفي تقديم المساعدات والخبراء للمصريين مما قلب خطط أيدن ظهراً على عقب.

وكانت الأمم المتحدة إذ ذاك قد طالبت بوقف القتال، وصدعت إسرائيل بالأمر. ولم يجد الانجليز والفرنسيون بدا من أن يذعنوا بدورهم بخاصة بعد تحول القتال في شوارع بورسعيد إلى حرب عصابات وبعد استمرار الضغط عليه بأن يقبل قيادة الأمم المتحدة في منطقة القناة بدلاً من قيادته.

ويذكر أيدن أن تهديد السوفييت بالتدخل –الذي لوحوا بأنه قد يدمر بريطانيا نفسها– لم يكن له أثر كبير في المعركة، لأنه أجاب عليه بأنه لا يريد الدخول مع السوفييت في جدال ومناقشات. كذلك لم يكن الانشقاق الذي وقع في حزب المحافظين داخل مجلس العموم ذا دور فعال في تلك المعركة، وإنما الذي جعله يرضخ هو تدهور سعر الجنيه الإسترليني في الأسواق العالمية بعد إنذار السوفييت له، وكان معناه زيادة المدفوعات للقوات المعسكرة في السويس.

ومن هنا أعلن –دون أن يشير أية إشارة إلى العوامل الحقيقية– وقف إطلاق النار حامداً الله أن بن جوريون تمكن من أن يحتفظ لبلاده كنتيجة للمعركة الفاشلة بفائدة رئيسية، هي حرية المرور في خليج العقبة إلى ميناء إيلات.

ويصرح أيدن بعد ذلك أنه إذا كان ثمة من يرى فائدة ما إذا استمر القتال ثماني وأربعين ساعة أخرى –بدعوى التمكن من احتلال القناة كلها– فلابد أن يكون متفائلا للغاية، ذلك لأن مستشاريه العسكريين قدروا له مدة أطول قد تتجاوز خمسة أيام لاسيما بعد اندلاع حرب العصابات في بورسعيد مشتركاً فيها الجيش العامل بملابس مدنية، وبعد أن أخذ المصريون يلقون التشجيع من السوفييت. وهذا سر عجز القوات المعتدية عن توسيع رقعة الأرض التي احتلتها أو سر عجزها عن احتلال كل منطقة القناة، وإن يكن القتال في الوقت نفسه –كما صوره له غروره– قد عاد بالدرس النافع لمصر نفسها لأنه من غير شك علمها الأناة والروية!

ويصل الغرور بأيدن بعد ذلك إلى منتهاه عندما يزعم في أحد فصول مذكراته أن القوات الانجليزية والفرنسية برغم كل شيء لم تتكبد إلا أقل الخسائر مدعيا أن بيانات المصريين فيها شيء كبير من المبالغة، كذلك يكفيه أنه استطاع أن يكشف عن حقيقة الخطط السوفييتية في الشرق الأوسط، ومن ثم تهيأ فرص كبيرة أمامه وأمام الرئيس أيزنهاور للعمل معاً في ميدان السويس بعد وقف إطلاق النار.

والغريب أنه يعترف بعد ذلك أنه جاوز الحد في تفاؤله لأن الولايات المتحدة أصبحت أكثر خشونة في تصرفاتها حيال أزمة السويس لمجرد أنها ألحت في الإسراع بإقامة القوة الدولية التي ينبغي أن تحول دون وقوع أي تطور جديد في مصر، وكان أيدن يطمع في أن تقوم القوات الانجليزية بذلك.

هذه النقطة الخطيرة دعته إلى طلب اجتماع مع الرئيس أيزنهاور بحضور مسيو موليه رئيس وزراء فرنسا لينبهه إلى أنه لابد من الأخذ بوجهة النظر الانجليزية حتى لا يتسلل السوفييت إلى المنطقة، ولكنه تظاهر بأنه يريد مناقشة جميع مشاكل الشرق الأوسط عندما طلب الرئيس أيزنهاور التمسك بما قررته الأمم المتحدة أولاً قبل البدء في أية محادثات. وكان هناك قراران معروضان على الأمم المتحدة، يرمي أولهما إلى الانسحاب الفوري، ويرمي الثاني إلى إنشاء القوة الدولية لتفصل بين المتحاربين على أن تنسحب القوات الإسرائيلية وتبقى القوات الإنجليزية في أماكنها ريثما يتم تكوين تلك القوة الدولية.

وهكذا وجد أيدن نفسه يطرد من بورسعيد شيئاً فشيئاً، ويضيع أمله الذي طالما رواده في البقاء بمصر والإشراف على إدارة القناة لإتاحة الفرصة للاحتكارات المالية الأجنبية كي تمارس نشاطها التخريبي من جديد.

وعلى الرغم من الاختلافات حول تفسير ما وراء كل خطوة اتخذت بعد ذلك فإن الشيء الذي لم يكن فيه شك هو أن المصريين كسبوا

المعركة، وانهزم أيدن رمزاً للاستعمار وانهزمت معه تلك الأفكار الرجعية التي لم يعد لها مجال في هذه المرحلة من مراحل التاريخ الإنساني العظيم.

إنه يتحدث وكأن كل شيء كان خاضعاً لقوى أكبر من تدبيره، وقد تكون هذه القوى سوء الطالع مرة وخلخلة اقتصاديات بلاده مرة أخرى، وتدخل السوفييت في منطقة الشرق الأوسط مرة ثالثة، وهكذا. ولكن لم يحاول قط أن يعترف بأن القوة لا يمكن أن تهزم شعباً أراد أن يعيش، بل لعله فجع عندما رأى أن قواته التي ظلت باسم الأمم المتحدة في بورسعيد تصلى بنار الفدائيين منذرة دائماً بالموت.

ومهما يكن من شيء فإننا نقدم للقارئ الجزء الأخير من مذكرات هذا السياسي الذي قاد بلاده إلى معركة خاسرة. ولم نحاول أن نتدخل فيما قال. لأننا أردنا أن يرى الجميع بأنفسهم تلك الحقائق التي طالما بذلت المحاولات لطمسها. ولهم بعد ذلك أن يحكموا عليها الحكم الذي يستحقها، ويضعوها موضعها الصحيح دون التأثر بأي مؤثر على الإطلاق.

الفصل الأول

السرقة

١٩ يوليو- ٢ أغسطس ١٩٥٦

اتجهت أفكارنا مع حلول شهر يوليو، إلى خططنا لقضاء العطلة. ففي السنة التي انقضت، لم تتحقق هذه الخطط. ولكننا هذه المرة، كنا عازمين –أنا وزوجتي – على قضاء ثلاثة أسابيع من الاستجمام في شهر أغسطس. وكنا نتوق معا وقبل كل شيء إلى الشمس الدافئة، وإلى البحار التي نستطيع الاستحمام فيها. وقد تلطف السير روبرت ليكوك، حاكم مالطا، فعثر لنا على واحدة من أجمل دور الجزيرة، تطل على البحر. وبدأنا نعد الأيام بفروغ صبر.

وظلت مشاكل الشرق الأوسط، طيلة الصيف، تبعث العلة في نفوسنا. فقد أدى سلوك مصر، بوجه خاص، بصدد مشروع بنائها سد أسوان، إلى تعقيد الأمور بشكل متزايد. إذ تقدمت الحكومة المصرية في عام ١٩٥٥ بمشروع طموح، لتحسين أوضاع الري في وادي النيل، وتطوير توليد القوة الكهربائية من مياهه. ولتحقيق هذه الغاية خططت مصر لبناء سد عال جديد، طوله ثلاثة أميال عبر النهر، وعلى بعد بضعة أميال إلى الجنوب من سد أسوان الحالي. وكانت حكومة صاحبة الجلالة، على استعداد للعون والمساعدة، إذ كنا نعرف حاجات مصر، ونعلم أن عدد سكانها في نمو مستمر، يرافقه هبوط في مستوى المعيشة. لكن هذا المشروع

أثار العديد من المشاكل، من بينها توزيع مياه النيل بين السودان ومصر، وهو ما لم يصل إلى اتفاق حوله كل من البلدين. كما خلق قضايا مالية عويصة، فقد قدرت التكاليف الكلية للمشروع في غضون ستة عشر عاما بألف وثلاثمائة مليون دولار، بينها مبالغ كبيرة بالنقد الأجنبي، وهو ما تعجز مصر حتما عن تأمينه من مواردها الخاصة، إذ أن ميزان مدفوعاتها كان غير مستقر.

وتضامنت عدة شركات بريطانية وفرنسية وألمانية، في اتحاد وقتي لتنفيذ المشروع. وأعربت حكومات الدول الثلاث عن رغبتها في مساندة شركاتها المتعاقدة بعون مالي. وللمساعدة في مواجهة الأخطار العظيمة، أدخلنا في حسابنا عون حكومة الولايات المتحدة، والبنك الدولي. وتم وضع خطة تتضمن إسهامنا جميعاً في هذا المشروع، وكانت الخطة على الرغم من بالغ تكاليفها، عملية وقابلة للتنفيذ. وتقرر أن تكون الهبة الانجلو- أمريكية الأولية نحو سبعين مليون دولار، حصتنا منها أربعة عشر مليونا، كما وافق البنك الدولي على تقديم قرض بمائتي مليون دولار.

وهنا تقدمت الحكومة السوفييتية بعروض مغرية للتعاقد، فتعهدت ببناء السد العالي بشروط غير اقتصادية، وهذا ما أكسبها طابع الإغراء والجاذبية. ولم أكن راغباً في رؤية النفوذ السوفييتي يمتد إلى أفريقيا، وبحثت في نوفمبر من عام ١٩٥٥ الخطر في هذه الخطوة، مع حكومة الولايات المتحدة وقررنا الصمود والمثابرة.

وفي مطلع عام ١٩٥٦ كان الاتفاق قد تم تقريبا مع المصريين،

وآنذاك شرعوا يثيرون المصاعب بشكل متزايد ومستمر، وذلك بالنسبة إلى الشروط التي يقترحها البنك الدولي لإصدار القرض. وبذلت حكومة جلالة الملكة، كما بذل حلفاؤنا كل جهد ممكن لجعل هذه الشروط مقبولة لدى المصريين، كما أسهم البنك الدولي بدوره في هذه الجهود. ومع ذلك فقد ركبت مصر رأسها نتيجة الوعود السوفييتية التي حصلت عليها، وأعلنت في يناير أن الضمانات المطلوبة لمثل هذا المبلغ الضخم من النقود الدولية، تتجاوز الحدود إلى "طلب الإشراف على الاقتصاد المصري". لكن هذه الضمانات لم تكن قاسية، فقد اقتصرت على أن تعطي مصر وعدا بأن تجعل لمشروع السد العالي الأولوية على غيره من المشاريع الأخرى، وأن تعرض العطاءات الخاصة بتنفيذ المشروع وتعطى على أساس المنافسة، وأن ترفض المساعدات من المصادر الشيوعية.

ومع مضي الأشهر، ازدادت نسبة ما ينفق من واردات مصر لأداء أثمان ما ابتاعته من أسلحة من دول ما وراء الستار الحديدي. وقد جزعنا لما تقوم به من رهن لاقتصادياتها، وكان "ناصر" يقابل عتابنا في هذا الصدد ومناشدتنا إياه التوقف عن هذا السبيل، إما بالتجاهل وإما بالتذرع بما تقوم به إسرائيل. وأخذ وضع مصر المالي في التدهور، وتزايد الشك في نفوسنا شيئا فشيئا في تمكن الحكومة المصرية من تغطية حصتها في النفقات التي لا غنى عنها لمشروع السد.

وكلما ازداد الشك في إسهام مصر في المشروع، تجلى ما سنقدم عليه من مخاطرة. فهناك حد أعلى في تمويلنا هذه المغامرة، لا نستطيع تجاوزه.

ولكن في هذه الحالة لم يكن هناك حد لما نستطيع تقديمه فحسبن بل كان علينا أيضاً أن نحسب حساب أوضاع حلفائنا وفي مقدمتهم العراق التي كان لها احتياجاتها أيضاً. وكانت الحكومة العراقية تشكو منذ بداية العام، من أن مصر قد أخذت من الغرب عن طريق التهديد والوعيد أكثر مما أخذه العراق عن طريق التعاون. إذ أن كل ما أخذه العراق لم يتعد ثلاثة ملايين من الجنيهات وبعض الدبابات، بينما كانت مصر على وشك أن تأخذ ما يقيم السد العالي. وإذا كان الغرب يوزع الهبات، فمن حق الدول العربية الصديقة أن تطلب لنفسها منها. ولم يكن من السهل على هذه الدول، أن تنظر بحماس إلى إقراض مشروع مصري مبالغ ضخمة من المال، في الوقت الذي تقترب فيه مصر يوما بعد يوم من الارتباط بالاتحاد السوفييتي، هذا بينما تواصل الدعاية المصرية حملاتها العنيفة على هذه الدول وعلينا في آن واحد.

وتوفرت لدينا طيلة ذلك الصيف أدلة متزايدة، من مصادرنا السرية وغيرها، عن نشاط عملاء مصر في جميع بلاد الشرق الأوسط. فقد اشتغل الملحق العسكري المصري في ليبيا، بمحاولة للحد من سلطة ملكها، والاستعاضة عنه بنظام يكون أكثر استجابة لناصر، وقامت الحكومة الليبية بإبعاده. وظهر هناك نشاط مماثل في لبنان حيث رفض الرئيس شمعون السماح بإظهار التعصب الأعمى ضد الغرب، مما أكسبه عداء عبد الناصر الذي لا هوادة فيه. وجرت في الأردن مؤامرات ضد الملك، كشفت الحكومة بعد عدة أشهر عن مداها. ووقعت في العراق دسائس

ومحاولات للاغتيال، وأخرج الملحق العسكري المصري أيضاً من البلاد. ونشطت في السودان عمليات التخريب يدعمها العدد المتزايد من رجال البعثة الدبلوماسية السوفييتية. وكانت إذاعة "صوت العرب" من القاهرة تدوي في جميع ربوع الشرق الأوسط، موقدة العداء للغرب، ولأذناب الاستعمار، كما أسمت أصدقاءنا في الشرق الأوسط. وبنفس هذه اللهجة، كانت مصر تطلب المزيد من المال لمشروع بناء السد.

وشرع وزير الخارجية المستر سلوين لويد في العمل وتبادل وجهات النظر مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، فوجد من وزارة خارجيتها مشاركة لنا في شكوكنا الحاضرة، وقلقنا من مستقبل المشروع. واستمرت المشاورات بين عدد من زملائنا، ولعبت فيها مع وزير المالية ووزير الخارجية الدور البارز. وتوصلت الحكومة في أواسط شهر يوليو –وبعد التدقيق في فحص جميع الحجج– إلى النتيجة القائلة بتعذر مضيها في مشروع، لأنه يكلفها أموالاً باهظة ولا يرضيها في التطبيق العملي.

وكنت أفضل التريث في هذا الموضوع إلى أطول مدة ممكنة، فلا أصل إلى النتيجة بسرعة، لاسيما أنه لم يكن هناك داع للإسراع. لكن الأمور لم تجر لسوء الحظ كما شئت، إذ أحست الحكومة المصرية بلا ريب بتردد الغرب وإحجامه عن الوعد بتقديم مبالغ أكبر لتنفيذ المشروع، في الوقت الذي كانت هي فيه –أي الحكومة المصرية– تعرض مساهمتها فيه للخطر. وأرادت مصر أن تكيف العمل وفقا لشروطها ورغباتها، فوصل وزير ماليتها الدكتور القيسوني إلى واشنطن، وشرع في إجراء سلسلة من المقابلات مع

رجال البنك الدولي ووزارة الخارجية الأمريكية. ورأى المستر دالاس نفسه في التاسع عشر من يوليو -لاعتبارات تمت إلى موقف مجلس الشيوخ من المساعدات الخارجية وإلى الجو الحرج الذي كان يسود واشنطن آنذاك ضد سياسة الحياد- مضطراً إلى إبلاغ السفير المصري بإلغاء العرض السابق. وقد أبلغنا بالقرار، دون أن نستشار مسبقا به، وهكذا لم تتح لنا الفرصة لنقده أو التعليق عليه. وقد ألغى البنك الدولي، على ضوء هذا القرار، عملية القرض أيضاً لأن العمليتين كانتا مترابطتين.

وقد أسفنا لأن ها الإجراء تم بهذه الصورة المباغتة، ولم يعط بلدينا الفرصة للتوفيق بين أسلوب التنفيذ وتوقيعه، مع أنهما عاملان لا يقلان أهمية عن القرار نفسه. وكان عبد الناصر آنذاك في بريوني مجتمعا بالماريشال تيتو والسيد نهرو، فأحس أن هذه الأنباء قد جرحت كبرياءه.

* * *

وفي يوليو كان ملك العراق، وخاله الذي كان حتى وقت قريب وصيا على العرش، ونوري السعيد رئيس الوزارة المحنك الذي كان صديقا شخصيا لي طيلة ثلاثين عاما، يقومون بزيارة رسمية للندن، في الوقت الذي كان عبد الناصر يوجه فيه أعنف حملاته إلى العراق. وقد ترك الملك في الحفلات التي أقيمت له وخلال المحادثات التي جرت معه، أثرا في نفس كل إنسان بما طبع عليه من إخلاص وجاذبية حقيقية. وكان على إلمام بمشروعات التعمير التي تقوم بها حكومته، والتي خططت لها وراغبا في الإسراع بتنفيذها. وبدا لي خير مثال للحاكم الشاب الذي يعنى بشبعه، ويحيا حياة متواضعة، ويمتاز

بالصراحة في حديثه. وعندما أصغيت إلى خطابه في حفلة العشاء التي أقيمت تكريما له في قصر بكنجهام، عادت بي الذاكرة إلى المرة الأولى التي اجتمعت فيها بجده مؤسس العراق وأسرته المالكة، جده الذي ركب جنبا إلى جنب مع لورنس، كحليف لنا في الحرب العالمية الأولى. وخيل إليّ أن فيصل الأول، لو كان حيا تلك الليلة لاعتز بحفيده.

ودار بيني وبين نوري السعيد حديث بعد المأدبة في قصر بكنجهام، ووجدت تصميمه قد زاد، ولكن تصميمه وواقعيته ما زالا على ما كانا عليه دائما. وتحدثنا عن الماضي، وعن لقائنا الأول في بغداد عام ١٩٢٥ والشخصيات البريطانية والعراقية التي كانت في بلاده آنذاك، وتناول حديثنا الفريق جعفر والملك والسير فرنسيس همفرز والآنسة جرترود بل. وانتقلنا إلى الحاضر فوجدت نوري السعيد، واعياً تمام الوعي نظرا للخطر الذي يتهدده ويتهدد العمل الذي يقوم به لبلاده، إلى عبد الناصر ودعايته الجماهيرية السامة. وكان يعرف أيضاً أن مجلس الأعمار وكل ما يعمله في سباق مع الزمن، إذ عندما يرى الشعب نتائج هذه المشروعات ويحس بفوائدها، سيدرك قيمتها ويتمسك بها. لكن هذا يتطلب وقتا، وتهيئة الوقت الكافي نعتمد على مدى ما نستطيع نحن والأمريكان تقديمه إلى العراق. وتحدث نوري بحرارة وحماس عن جهود سفيرنا هناك السير مايكل رايت. وفي إصغائي إليه كنت أشعر –كما شعرت دائما في السابق– بالإعجاب بهذا الرجل الذي كان مناضلاً صلبا وقاسيا في السياسة والحرب، فيزداد حبي له أكثر من ذي قبل. وكنت أعرف ما يمتاز به عملاء

عبد الناصر من نشاط وجرأة، وأدرك أن العراق يؤلف العقبة في طريق تحقيق آمال المصريين في الإمبراطورية، وجرت هناك محاولة أخيرة على الأقل لاغتيال نوري السعيد، ولكنني كنت أعرف أيضاً أن الملك الشاب يتمتع بشعبية كبيرة، ولاسيما لدى القبائل. ولم يدر بخلدي قط، أن يكون هذا الحديث آخر حديث ودود بيننا.

فقد قتل فيصل بعد عامين في بغداد، ومعه خاله وأقرباؤه رجالاً ونساء وأطفالاً. كما قتل وزراؤه وأصدقاؤه، في ظروف هي في منتهى الوحشية التي لا مثيل لها، حتى في المقاييس المعاصرة. ولعل أقرب حادث شبها بها أراه في حياتي مصرع الملك الكساندر والملكة دراجا في بلجراد عام ١٩٠٣، فقد ألقى المهاجمون بهما من نوافذ القصر إلى الشارع، فلما حاولا التشبث بحافة النافذة، قطعت أيديهما بالبلطات. وانتابت أوروبا آذاك، موجة من الإرهاب والفزع. لكن مذبحة بغداد كانت أكثر وحشية واتساعا. فقد سحلت جثتا الوصي السابق ونوري السعيد، عاريتين في شوارع بغداد وسط مناظر من الوحشية التي لا يمكن ذكرها، وأطلقت النار على ضابط بريطاني في دار السفارة، ومزقت جماهير الرعاع جثث ثلاثة من الأمريكان أربا أربا، واكتفت حكومتهم باحتجاج ضعيف واه. ولم تمض أيام، حتى كانت شعوب الغرب الحرة تعترف بالحكومة التي زكت، إن لم تكن قد تبنت تلك الأعمال الإجرامية. أما في لندن، فبحافز من بعض الأصدقاء –فيهم بعض الوزراء– أمكن إقامة صلاة تذكارية خاصة وصغيرة مع وجود بعض المتاعب الكنسية، على أرواح تلك الشخصيات الوطنية

التي ظلت على صداقتها وإخلاصها حتى الموت. ولم تكن هذه الصلاة كافية للتعبير عن احترام بلادنا أو اعترافها بالجميل.

* * *

في مساء السادس والعشرين من يوليو كان الملك، وغيره من زعماء العراق يتناولون العشاء معي في داوننج ستريت. وكنا على المائدة عندما جاءني أحد أمناء سري الخصوصيين، يحمل النبأ القائل بأن عبد الناصر قد استولى على قناة السويس، واغتصب جميع ممتلكات الشركة التي كانت تديرها وفقا لاتفاقية دولية. فقد أعلن في خطاب ألقاه في الإسكندرية أن مصر نفسها، ستجد الأموال التي تبني بها سد أسوان. فالوسيلة متوفرة وفي متناول يده، وفي إمكانه أن يستولي على القناة، ويسحب من دخلها رأس المال الذي يحتاج إليه.

وأبلغت ضيوفي النبأ. ورأوا بوضوح أن هناك حدثا قد غير كل المرئيات، وأدركوا لتوهم أن كل شيء يتوقف على العزيمة التي سنقابل بها هذا التحدي. وانفض السامر مبكرا، فقد غدا الغرض الاجتماعي من الحفلة غير ذي موضوع وكان على العشاء معنا المستر سلوين لويد واللورد سالسبوري واللورد هيوم، فانتقلنا فورا إلى قاعة مجلس الوزراء لندرس ما يجب أن نفعله. وانضم إلينا وزير العدل، ورؤساء أركان حرب القوات المسلحة. ولم تكن لدي ذرة من الشك في الصورة التي سيقرأ بها الناس عمل عبد الناصر، من أغادير حتى كراتشي. فقد كان هذا العمل وهو استيلاء على ممتلكات غربية ردا على إجراء قامت به حكومة الولايات

المتحدة. وعلى نتيجته، سوف يتقرر لمن تكون السيادة والغلبة!

وقررنا دعوة السفير الفرنسي المسيو شوفيل والقائم بالأعمال الأمريكي المستر فوستر، للاشتراك معنا في مشاوراتنا. وعندما وصلا، أبلغتهما ما عرفناه. فقد أصبحت الحياة الاقتصادية لأوروبا الغربية مهددة في رأيي بالقطع من جاء استيلاء مصر على القناة. فهنا قضية على جانب كبير من الأهمية، إذ أصبحت اتفاقية دولية معرضة إلى أشد الأخطار. وعلينا فوراً، أن ننسق الخطى بين حكوماتنا الثلاث. وقدمت إلى الممثلين، الفرنسي والأمريكي، محتويات تصريح اقترحت الإفضاء به في مجلس العموم في الصباح التالي. وتعهدا بأن يطلبا إلى حكومتهما اتخاذ عمل مماثل وأبرقنا في الساعات المبكرة من الصباح إلى سفارتينا في باريس وواشنطن نعلمهما بذلك.

وفي صباح السابع والعشرين من يوليو أجبت في مجلس العموم عن سؤال خاص، وجهه زعيم المعارضة قائلاً:

"إن قرار الجانب الواحد الذي اتخذته الحكومة المصرية بنزع ملكية شركة قناة السويس دون سابق إنذار، وخلافا لاتفاقية الامتياز المعطاة لتلك الشركة، يؤثر على حقوق ومصالح كثير من الشعوب. وتتشاور حكومة صاحبة الجلالة مع الحكومات الأخرى ذات العلاقة المباشرة، بالنسبة إلى الموقف الخطير الذي نجم عن هذا القرار. وستتناول هذه المشاورات على حد سواء، التأثير الذي سيتركه هذا الإجراء التعسفي، على سير العمل في قناة السويس والمسائل الأكثر شمولاً التي قد تنجم عنه".

وأعلن المستر جيتسكيل أن "هذا الجانب من المجلس –الجانب المعارض– يأسف أشد الأسف، لهذه الخطوة الجائرة التي قامت بها الحكومة المصرية ولم يكن لها مبرر مطلقاً". وأدرك المجلس من تلك اللحظة أن ليس باستطاعتي أن أضيف شيئاً عن تبادل وجهات النظر، التي عرضت لنا قبل اثنتي عشرة ساعة.

وبحثت الموقف مع زملائي الوزراء بعد ذلك ومع رؤساء أركان الحرب، فقد وردنا نص خطاب عبد الناصر، الذي كان بيانا وطنياً عنيفا، وسجلا للمظالم التي افترض وجودها وقال:

"هذه، أيها المواطنون، هي المعركة التي نخوضها الآن، إنها معركة ضد الاستعمار، والطرق والأساليب التي يتبعها الاستعمار. معركة ضد إسرائيل طليعة الاستعمار. إن القومية العربية كما قلت لكم، قد اشتعلت من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي. أن القومية العربية تشعر بوجودها وكيانها وقوتها".

هذا هو المحتوى الذي اختاره عبد الناصر لعمله، فقد زعم أن مصر قد أرغمت بريطانيا على الجلاء عن قاعدة السويس، وأنها طلبت من بريطانيا الأسلحة لتستخدمها ضد إسرائيل فرفضت بريطانيا إعطاءها. أما روسيا فقد قدمت لمصر من الناحية الأخرى ما تحتاج إليه دون قيود أو شروط. وعندما تقدمت مصر إلى البنك الدولي تطلب معونته المالية لبناء سد أسوان، أراد البنك فرض شروط، لو قبلتها مصر لأخضعت اقتصادها لوصاية الغرب. وقد سحبت أمريكا عرضها بالمساعدة لسبب سياسي،

وهو أن مصر تناوئ حلف بغداد. ولهذا تؤمم القناة اليوم، على سبيل الثأر، بالإضافة إلى أن شركة القناة اغتصبت منذ أمد حقوق الشعب المصري.

وعندما تناقشنا في الإجراء الذي يجب أن نتخذه، كنا على بينة من نوايا عبد الناصر في احتلاب عائدات القناة، وتحويلها لتمويل السد العالي. فقد كان في الواقع، يستولي على أموال شركة دولية، ويعتزم استخدامها في أغراضه الداخلية الخاصة. وسرعان ما قدم نموذجا لخططه وأساليبه، فقد صدرت الأوامر إلى فرع البنك العثماني في القاهرة بتسليم رصيد حساب شركة قناة السويس المودع لديه، ومن ثم انتقلت إلى يدي عبد الناصر خمسة ملايين من الجنيهات المصرية. ولقد ذكرت في إحدى برقياتي التي أرسلتها ذلك اليوم أن رجلا له مثل سجل عبد الناصر، لا يمكن أن يسمح به بوضع يده على شريان حياتنا.

وقررت الحكومة، بعد أن درست الوضع بتعمق في صباح ذلك اليوم –الجمعة– أنها لا يسعها أن تسمح لعبد الناصر باغتصاب حق السيطرة على القناة، متحديا بذلك جميع الاتفاقات الدولية. فالقناة "موجود" دولي، وقد اعترف بوضعها هذا منذ ميثاق عام ١٨٨٨. وتضاعفت في السنوات الأخيرة أهميتها إلى حد كبير، بفضل تطور حقول الزيت في الشرق الأوسط، ولاعتماد أوروبا الغربية على هذه الحقول، في سد الجانب الأكبر من حاجاتها البترولية. وقد عبرت القناة في عام (١٩٥٥) ١٤,٦٦٦ باخرة، ثلاثة أرباعها تمتلكها دول حلف شمال الأطلنطي، وثلثها

تقريبا من البواخر البريطانية. وقررت الحكومة وجوب تأمين مصالحنا الحيوية في هذه المنطقة حتى ولو بالقوة والعمل العسكري، إذا اقتضت بالضرورة ذلك، كما قررت اتخاذ الاستعدادات اللازمة لمثل هذا الإجراء. فالإخفاق في الاحتفاظ بالطابع الدولي للقناة، سيؤدي حتما إلى ضياع جميع مصالحنا في الشرق الأوسط واحدة أثر أخرى، وعلى الحكومة البريطانية –إذا لزم الأمر– أن تعمل بمفردها، وأن لا تتردد في استخدام القوة لحماية مركزها. هذه هي وجهة نظرنا التي سجلناها ذلك اليوم، وما زلت متمسكا بها حتى يومنا هذا.

وتحتم على الحكومة، في تلك المرحلة، أن تدرس المسائل المتعلقة بالمبدأ والخطوات العملية الفورية في آن واحد، واتخذنا عددا من القرارات التي سنسير على هديها في الأشهر الثلاثة القادمة. وقررنا قبل كل شيء، أن نوجه الدعوة إلى الرئيس أيزنهاور، لإيفاد من يمثله إلى لندن لمناقشة الموقف، وتنسيق سياسة مشتركة مع وزير خارجيتنا ووزير خارجية فرنسا المسيو بينو، وقد كان من المفروض أن يصل –بناء على ترتيب سابق– إلى بريطانيا يوم الأحد المقبل في ٢٩ يوليو.

وتنبأت الحكومة بأن بعض الأصدقاء، ولاسيما من دول جامعة الشعوب البريطانية قد يحثوننا على عرض مشكلة السويس فورا على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وعلى الرغم من تحبيذنا استخدام كل وسيلة للتوفيق، فنحن لم نقتنع بأن من الحكمة البدء بعرض الموضوع على مجلس الأمن. إذ أن السوابق لا تشجع على اتخاذ هذه الخطوة، فقد تجاهلت

مصر طيلة الأعوام الأربعة الماضية تجاهلاً فاضحاً قرار مجلس الأمن، بوجوب تمتع سفن إسرائيل بحرية المرور عبر القناة. وكان السوفييت الذين يعتمد عبد الناصر على تأييدهم وتسليحهم، يتمتعون بحق الفيتو في المجلس، ولن يترددوا في استخدامه لحظة واحدة فيبطلوا بذلك أي قرار قد تتخذه غالبية المجلس. وعندما بدأت المناقشات بين الدول الثلاث، أقر الأمريكان والفرنسيون وجهة نظرنا في أن من الخطأ الالتجاء إلى مجلس الأمن في هذه المرحلة.

وكانت المشكلة الثانية التي واجهتها الحكومة دقيقة للغاية ومعقدة، وهي هل نستعد –كحل أخير– لاستخدام القوة في سبيل إخراج ناصر من القناة؟ واتجهت نيتنا في البداية، إلى استخدام أقصى حد ممكن من الضغط السياسي عليه، أما الوسائل فسنبحثها في المحادثات الثلاثية التي ستدور في الأيام القليلة القادمة. وتحت تصرفنا أيضاً الأسلحة الاقتصادية، وقد أعد وزير المالية التدابير التي سيشرع في تنفيذها عند منتصف تلك الليلة. ولكن الضغط السياسي والاقتصادي وحده، قد لا يجدي في إيقاف عبد الناصر عند حده، وإعادة الإشراف الدولي إلى القناة. وكان علينا منذ البداية، أن نستعد لدعم احتياجاتنا بالعمل العسكري. وصدرت الأوامر إلى رؤساء أركان الحرب بإعداد خطة، وجدول أوقات لعملية عسكرية تستهدف احتلال القناة وتأمين سلامتها، في حالة فشل الوسائل الأخرى. وكنا نأمل في الاعتماد على إسهام فرنسا في أية حملة عسكرية نعد لها العدة، كما كنا نتوقع من الولايات المتحدة أن نقف على الحياد على

الأقل. أما إذا ضن علينا أصدقاؤنا بالمساعدة، فعلينا أن نكون في موقف يمكننا من القيام بالعمل بمفردنا. وقد أبلغت الرئيس الأمريكي هذا القرار في البرقية التي بعثت بها إليه في السابع والعشرين من يوليو، كما أخطرت رؤساء وزارات حكومات جامعة الشعوب البريطانية به، عن طريق مندوبيهم السامين في لندن. وقد قلت في برقيتي للمستر أيزنهاور ما يلي:

"قمت صبيحة هذا اليوم، باستعراض الموقف كله مع زملائي في الوزارة ورؤساء أركان الحرب، واتفقنا جميعاً على أنه ليس في إمكاننا أن نسمح لعبد الناصر بالإشراف على القناة بهذه الطريقة متحديا جميع الاتفاقات الدولية. وإذا ما اتخذنا موقفا صلبا من هذا الموضوع الآن فسنحظى بتأييد جميع الدول البحرية، أما إذا تقاعسنا، فنحن واثقون من أن نفوذنا ونفوذكم في الشرق الأوسط كله، سينهار دفعة واحدة.

"ويقوم التهديد المباشر –بشأن الزيت– إلى أوروبا الغربية، التي يمر جانب كبير منها عبر القناة. وإذا ما أغلقت القناة، فسيتحتم علينا أن نطلب إليكم مساعدتنا، عن طريق خفض الكمية التي تحصلون عليها من مصاب أنابيب النفط في شرق البحر المتوسط، وكذلك عن إرسال كميات إضافية إلينا بصورة مؤقتة، من طرف العالم الذي توجدون فيه.

"لكن النظرة إلى المستقبل الأبعد مدى، هي الأكثر تهديداً. فالقناة موجود دولي، ومرفق حيوي للعالم الحر بأسره. ولا تستطيع الدول البحرية أن تسمح لمصر بنزع ملكيتها، واستغلالها في استخدام عائداتها في أغراضها الداخلية الخاصة، دون اكتراث بمصالح القناة ومصلح مستعمليها.

"ويجب أن لا نسمح لأنفسنا بالخوض في مجادلات فقهية، حول حقوق الحكومة المصرية في تأميم شركة تعتبر اصطلاحاً شركة مصرية، ولا في مناقشات مالية حول مقدرتها على دفع التعويضات التي عرضت مصر دفعها. وأنني لأشعر بثقة في أن الواجب يحتم علينا إثارة المشكلة مع عبد الناصر، على أسس دولية أوسع نطاقا.

"وليس من المحتمل، أن نحقق هدفنا عن طريق الضغط الاقتصادي وحده. وقد فهمت أن مصر لن تتلقى منكم أي عون اقتصادي جديد. ولن يحيد موعد سداد دفعات كبيرة من أرصدتها الإسترلينية هنا قبل شهر يناير، وعلينا في المقام الأول أن نفرض عليها أقصى حد من الضغط السياسي، ولهذا الغرض فإننا إلى جانب عملنا سنستشير عون جميع الدول المعنية. وأنا وزملائي مقتنعون بأننا يجب أن نكون على استعداد، كحل أخير، لاستخدام القوة، لإعادة عبد الناصر إلى رشده. ونحن من جانبنا على استعداد لهذا، وقد أصدرت أوامري هذا الصبح إلى رؤساء أركان الحرب لإعداد الخطة العسكرية اللازمة.

"على أن الخطوة الأولى يجب أن تكون، التبادل بيننا وبينكم وبين فرنسا، في الآراء وتوحيد سياساتنا، والتفاهم معا حول أحسن السبل لفرض أقصى ما يمكن من الضغط على الحكومة المصرية".

ولم توح تصرفات الحكومة المصرية الأخيرة لنا بالثقة في أنها ستتمكن في المدى البعيد من إدارة شئون القناة، بشعور كامل من الالتزامات الدولية، وإذا ظفرت مصر بالإشراف المنفرد على القناة، فلابد لنا من أن

نتوقع مزيدا من الضغط في المستقبل على إسرائيل وغيرها. وتوفرت لنا أسباب الاقتناع في أن الرد على ناصر، يجب أن يأخذ في اعتباره الاتجاه العصري نحو التدويل والابتعاد عن القومية. ويجب أن نستهدف، إبطال عمله ووضع إدارة القناة تحت إشراف دولي حازم. وقد أعربت شركة قناة السويس عن شكلها في قدرة مصر الفنية على توسيع القناة وتعميقها، وتأمين المرور لناقلات الزيت الكبيرة، واحتمال ضغط حركة المرور الشديدة في المستقبل. وقد أحطنا حكومات دول جامعة الشعوب البريطانية بجميع انطباعاتنا هذه.

* * *

واتخذنا إبان مشاوراتنا صباح تلك الجمعة، عدة قرارات وضعناها موضع التنفيذ. فقد خول بنك انجلترا، والبنوك التجارية الأخرى صلاحية تجميد جميع الحسابات الإسترلينية الجارية لمصر في لندن، كما فرضنا الحماية على أموال شركة قناة السويس وموجوداتها في لندن، ضد محاولات مصر أن تضع اليد عليها. وحظرنا تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية إلى مصر. وأمرنا بتأجيل إبحار أربع مدمرات مصرية كانت آنذاك في موانئ المملكة المتحدة ومالطا بجميع الوسائل، ما عدا استخدام القوة. ودرسنا وضعنا الملاحي، نظراً لاحتمال مصادرتنا ما قد نحتاج إليه من قطع أسطولنا التجاري للقيام بعملية عسكرية. وطلب إلى وزارة الخارجية، إخطار رعايانا في مصر بما يحتمل حدوثه من تطورات.

ثم سلمنا إلى الحكومة المصرية مذكرة احتجاج رسمية على الاستيلاء

على قناة السويس، لكن المصريين أعادوا تلك الليلة نفسها المذكرة، مشفوعة بقصاصة كتب عليها دون توقيع "تعاد إلى السفارة البريطانية".

وقدرنا أن ما لدينا من احتياطي البترول يكفي لحاجات استهلاكنا مدة ستة أسابيع، وأن ما في حوزة دول أوروبا الغربية الأخرى كميات أقل من هذه نسبيا. وقد أصبح استمرار تدفق الوقود، وهو المصدر الحيوي لقوة الاقتصاد البريطاني، خاضعا لأهواء عبد الناصر. وكانت حقول النفط في الشرق الأوسط، تنتج في ذلك الحين (١٤٥) مليون طن في العام، مر منها في عام ١٩٥٥ عبر قناة السويس ما يقرب من سبعين مليون طن، متجها في مجموعه إلى دول أوروبا الغربية. ووصل إلى موانئ البحر المتوسط نحو أربعين مليون طن في الأنابيب التي تمر بأراضي حليفتي مصر في ذلك الحين: سوريا والعربية السعودية.

ويمر ما يزيد على نصف واردات بريطانيا من الزيت عبر القناة. وفي وسع المصريين، أن يقرروا في أية لحظة التدخل في عملية مرورها، كما أنهم قد يحرضون حلفاءهم على قطع خطوط الأنابيب التي تمر في أراضيهم. وتحتم علينا أن نتوقع استيراد الزيت من الخليج الفارسي عن طريق رأس الرجاء الصالح الطويل للغاية.

ووجه إلينا فيما بعد انتقاد في أننا وفرنسا –كالدولتين المعنيتين الرئيسيتين– كان علينا أن نتدخل فورا، وأن نعيد احتلال القناة من جديد. ويقول موجهو هذا النقد، ولاسيما في الولايات المتحدة، أننا لو كنا فعلنا ذلك في حينه، لما كان هناك إلا مجال قليل للشكوى. لكن هناك ردين على هذا:

إما الرد الأول فسياسي، فنحن كدولة موقعة على ميثاق الأمم المتحدة، يتحتم علينا أولا أن نلجأ إلى استعادة حقوقنا بالوسائل السلمية. وعلى الرغم من أننا على بينة بالفيتو السوفييتي، وبضعف الأمم المتحدة كأداة تنفيذية، فقد أدركنا أن واجبنا يحتم علينا نقل القضية في وقت من الأوقات إلى مجلس الأمن. فقد نتمكن من حفز المجلس على اتخاذ عمل ما. وقبولنا هذا الرأي، لا يعني مطلقا تخلينا عن استعمال القوة كحل أخير. وكان هذا هو موقف حكومة صاحبة الجلالة والحكومة الفرنسية، في جميع مراحل النزاع. وقد أعلنا عنه بجلاء، أكثر من مرة، في أحاديثنا العامة والخاصة على حد سواء، منذ البداية حتى النهاية.

وأما الرد الثاني فعسكري، فحيثما يتعذر إتمام العملية بواسطة القوات التي تقلها الطائرات وحدها، فلا مناص من القيام بحملة عسكرية من جزيرة مالطا. أننا إذ لا نتمكن من نقل القوات التي نريدها بالطائرات، يتحتم عليها الوصول بطريق البحر. وكانت مالطا وهي على بعد ألف ميل، أقرب مكان، لإبحار هذه القوات. فليس في قبرص، ميناء يتسع لسفن إنزال الجنود، ووحدات نقل المعدات الحربية. ولم يكن هناك مناص من هذه العمليات الحسابية المنطقية. ولم يكن لدينا عدد كاف من القوات التي تقلها الطائرات للقيام بعملية عسكرية من هذا النوع. وعلى الرغم من أن الفرنسيين يملكون قوات أكثر مما نملك فإن مجموع ما يمكن أن نحشده لا يتجاوز فرقة واحدة، مع مدفعيتها المساندة، وكان تنظيم الإمدادات يستغرق عدة أسابيع برغم كل عبقرية في الارتجال.

وقد استغرق الإعداد لغزو جزيرة صقلية، إبان الحرب العالمية الثانية من أفريقيا الشمالية قرابة ستة أسابيع، وصحيح –كما قلت دائماً– أن العمل العسكري ضد المصريين لا يقارن عسكريا بالعمل ضد الألمان، لكن مواردنا في البحر المتوسط في ذلك الوقت لم تكن من ناحية أخرى لتقارن بموارد القوات البريطانية والأمريكية وهي في ذروة قوتها إبان الحرب.

وكنت مع عائلتي، في يوم مبكر من أيام ذلك الصيف، نرقب عرضا عسكريا قام به فرسان الحرس الملكي، وعندما كنا نعود أدراجنا إلى البيت عبر حدائق داوننج ستريت، سألت ابني عن رأيه في العرض، فأجاب "كان يزيد في سعادتي لو كانت هذه القوات من المظليين". وقد يكون هذا القول بمثابة نقد في محله لأوضاعنا العسكرية، إذ كان يتحتم علينا بعد الجسر الجوي الذي أقمناه لبرلين وما تعرض له الغرب هناك من تهديد مباشر، أن لا تتركز خططنا العسكرية للدفاع عن أوروبا الحرة ضد الهجوم السوفييتي في الإعداد البري والبحري والجوي. وبين عامي ١٩٤٧ و١٩٥٦ لم تكن الاستعدادات للقيام بعمل عسكري عن طريق قوات تقلها الطائرات، قد جرت على نطاق واسع الأهمية. ولم أكن راضيا عن هذا الوضع، واتخذت الحكومة في أوائل شهر يوليو قرارا بخلق قوة احتياطية من انجلترا، تكون قابلة للتحرك بطريق الجو. ولم يكن قد توفر لدينا بعد الوقت الكافي لتنفيذ هذه الخطة. ولم يكن توفير الطائرات أو الرجال أمراً يمكن إنجازه بمثل هذه السرعة. فمثل هذا الإعداد يتطلب سنوات عدة.

* * *

واجتمعت اللجنة الوزارية التي ألفت في اليوم السابق، لتظل على اتصال بالموقف بالنيابة عن مجلس الوزراء في صباح السبت الثامن والعشرين من يوليو، إذ كان عليها أن تعد الخطط يومياً لتنفيذ السياسة المقررة. وقد ضمت هذه اللجنة بالإضافة إلى شخصي ستة من الزملاء كأعضاء دائمين، كما ينضم إلينا في بعض الأحيان وزراء آخرون للاشتراك في المداولات، بينما ظل رؤساء أركان الحرب على استعداد دائم لاستدعائهم إذا اقتضى الأمر. وعقدنا في الأشهر التي تلت عدة اجتماعات، كما كنا نطلع مجلس الوزراء دائماً على أعمالنا. ونقلت في ذلك الصباح إلى زملائي فحوى رسالة تلقيتها من الرئيس أيزنهاور، يعرب فيها عن رغبته الشديدة في أن يتشاور على الفور أكبر عدد ممكن من الدول البحرية التي تأثرت بالاستيلاء على القناة، ويخطرني بإيفاده المستر مورفي من رجال وزارة الخارجية لتمثيل الولايات المتحدة في المحادثات مع المسيو بينو ووزير خارجيتنا. أما المستر دالاس، فقد كان يقوم آنذاك بجولة في أمريكا الجنوبية، أو كان في بيرو وقتئذ على وجه التحديد.

وبدا الأمريكيون في مطلع الأزمة، راغبين في عزل مصر عن غيرها من دول العالم، واستخدام الرأي العام العالمي كوسيلة للضغط الأدبي على ناصر. وكان هذا العزم مقبولاً ومرضيا. لولا أنه لم يحسب حسابا باحتمال أن يصم ناصر أذنيه عن الاستماع للضغط الأدبي. وهذا العزم يعني عمليا عقد المؤتمرات واتخاذ المقررات دون القيام بأي عمل، أي كلام في كلام. وبدأ اللبس في هذا الخلاف بين وجهتي نظرنا، يتضح في التقارير التي كنا

نتلقاها من العاصمة الأمريكية عن ردود الفعل الأولى هناك. وبرز هذا الخلاف بشكل واضح في المشاورات التي دارت في الأسبوع التالي، على الرغم من الآمال التي راودتنا في سد هذه الثغرة. وافترضنا في الوقت الراهن، أن موقف أمريكا في غياب وزير خارجيتنا، هو موقف تمليه الحكمة والتريث ولا يمليه الاختلاف أو الانحراف عن موقفنا.

ووافقت حكومة جلالة الملكة على دعوة مؤتمر للدول البحرية، ولكن صار علينا أن نواجه مشكلة من سيدعى إلى المؤتمر، ومتى يكون موعده. وحبذنا قصر عضوية المؤتمر على الدول الست أو العشر التي تستخدم القناة بصورة رئيسية، من حيث حجم تجارتها وحمولة بواخرها التي تعبر القناة. ورأينا أن نبحث مع المسيو بينو والمستر مورفي فيما إذا كان من الضروري إرسال مذكرة انجليزية فرنسية مشتركة في الحال إلى مصر. وبالطبع كان من الأفضل إرسال مذكرة ثلاثية، لكن اشتراك أمريكا في مثل هذه الخطوة كان موضع شك. أما الحل البديل الآخر، فتأخير القيام بأي عمل دبلوماسي حتى يجتمع المؤتمر، ثم نقوم بخطوة مشتركة بالنيابة عن أكبر عدد ممكن من الدول البحرية التي تود الاشتراك معنا فيها. وكان علينا في مثل هذه الحالة إذا لم نتلق ردا مرضيا من مصر، أن نكون متأهبين لدعم مطالبنا المشتركة بعمل عسكري.

وذهبت مع زوجتي بالسيارة بعد ظهر ذلك اليوم السبت إلى برود شوك، حيث يقع الكوخ الذي ابتاعته زوجتي قبل عدة سنوات من زواجنا، والذي اعتبره حمى آوى إليه في الأزمات. إنه يكمن بين الحقول، عند

منتهى السهل المنبسط، وتطل نوافذه الغربية على مناظر جينزبورو في وادي ايبل، أما الشرقية فعلى الوهاد والمنحدرات. وحديقة الكوخ صغيرة ولكنها منسقة، وكافية لنضع خططنا لترتيبها، وتنفيذها. والمنطقة بيضاء، وتربتها كلسية وحجرية ولكنها ليست على درجة كبيرة من الرخاوة. لكن هذا لم يكن مهماً بالنسبة إلى المناظر الخلابة والتصميم وتعدد الأصدقاء، فهذا ينسينا كل شيء. وقضاء ثمان وأربعين ساعة في الكوخ، كان بالنسبة لي خير من عطلة أسبوع كامل.

وظللت طيلة يوم الأحد، على اتصال من ويلتشاير بوزير الخارجية، الذي استهل في لندن محادثاته مع المسيو بينو والمستر مورفي. وعدت في المساء إلى لندن، لأنه كان عليّ أن أدلي ببيان في مجلس العموم في اليوم التالي. وعقب الأسئلة التي وجهت إلى يوم الاثنين في ٣٠ يولية، أبلغت المجلس بالإجراءات المالية التي شرعنا في تنفيذها لتجميد أرصدة مصر الإسترلينية، وحماية "موجودات" شركة القناة. وأضفت أن المحادثات قد بدأت مع المسيو بينو والمستر مورفي، وأننا على اتصال دائم بدون جامعة الشعوب البريطانية. ثم أعربت عن رجائي في الإفضاء ببيان آخر للمجلس في غضون الأيام القليلة القادمة، وقبل أن يرفض لعطلته الصيفية. أما إذا رغب المجلس في مناقشة، فإنني على استعداد للموافقة عليها شرط أن نضع في تقديرنا ما تتركه أقوالنا من آثار في العالم. وكان موقفنا واضحا، وقد حددته بهذه الكلمات:

"لا يمكن لحكومة صاحبة الجلالة أن تقبل أية ترتيبات لمستقبل هذا

الممر المائي الدولي العظيم، يكون من شأنها أن تتركه تحت الإشراف المطلق لدولة واحدة تستطيع -كما أظهرت الحوادث الأخيرة- استغلاله لمحض أهداف سياستها الوطنية".

وقد قوبل هذا البيان الذي كثيراً ما استشهد به للتعريف بأهدافنا، بالتصفيق من المجلس، ولم يعترض عليه أحد. لكن أهدافنا لم تكن قد تحققت بعد.

* * *

واستمرت في غضون ذلك المحادثات في لندن بين وزير الخارجية، والمسيو بينو والمستر مورفي. لكنها كانت تتقدم تقدما بطيئا. وقد اتفق الجميع على أن إدارة القناة يجب أن يعهد بها إلى إشراف سلطة دولية، لكنهم اختلفوا حول أحسن السبل لتحقيق هذا الغرض. وأبلغنا سفيرنا في واشنطن، أنه وجد من وزارة الخارجية الأمريكية موقف البرود والتردد، إزاء القيام بعمل حاسم سريع. وأوحت له الوزارة بالانطباع برغبتها في البقاء بعيدة عن النزاع مع مصر. وبدا موظفو الوزارة أكثر اهتماماً بما قد يتركه أي عمل محتمل من أثر في الرأي العام الأمريكي، لاسيما إذا حدث توقف في عبور ناقلات الزيت في القناة. ولا شك في أن الانتخابات الأمريكية القريبة، قد ألقت ظلالها على الموضوع.

وأوضح المستر مورفي، عند وصوله إلى لندن أنه سيتناول الموضوع من زاوية قانونية، فهو يود تطبيق ميثاق القسطنطينية الموقع عام ١٨٨٨ ويضمن استمرار الصفة الدولية للقناة، دون التقيد بأية امتيازات خاصة

منحها حكام مصر لشركة قناة السويس. وكان الميثاق عنصراً مهما في قضيتنا، ولكنه لم يكن في أي حال من الأحوال القصة كلها. يضاف إلى هذا أن روسيا قد وقعت هذا الميثاق بينما لم توقعه الولايات المتحدة، وهذا مما يوقعنا في مشاكل جمة معقدة إذا ركزنا عملنا على الميثاق وحده.و لم يؤيد الأمريكيون إحالة المشكلة إلى الأمم المتحدة في هذه المرحلة، ولكنهم رأوا أن يعهد بإدارة القناة والإشراف عليها إلى وكالة خاصة من وكالات الأمم المتحدة. وقد وافقنا نحن على أن أية سلطة قد يتم تشكيلها لهذه الغاية، يجب أن تعمل بالتعاون مع الأمم المتحدة.

ووصل المستر دالاس إلى لندن في اليوم الأول من أغسطس. وقدم نفس الآراء التي حملها مساعدوه ومستشاروه، وإن كان قد عرضها بأسلوب جديد من الجدل. وأبدى أن لديه ولدى وزارته أسباباً أخرى للإصرار على العمل وفقاً لميثاق القسطنطينية، إذ أن الرئيس يحتاج موافقة الكونجرس على أي التزام أمريكي، في حالة أن يصبح الإجراء العسكري أمراً لا مناص منه. ولهذا فقد رأى المستر دالاس والمستر مورفي أن من الضروري جداً أن تكون الأسس القانونية لإجراءاتنا المشتركة، سليمة ولا غبار عليها. وقد شجعني أن أرى الحكومة الأمريكية تفكر ولو تفكيراً عابراً في الإجراءات العسكرية.

وكانت للمسيو بينو شكوى أخرى، فقد وصف عمل ناصر بأنه إجراء انتقامي. لرفض تمويل سد أسوان. ولما كان يرى أن الولايات المتحدة هي المسئولة عن ذلك، فلابد من ألا تعفي نفسها من الاهتمام بنتائج ما

يقع. ورد دالاس وموري بأن عمل ناصر لم يكن انتقامياً، وأنه كان مبيتا منذ أمد بعيد، ولكنهما لم يستطيعا إقناع بينو.

وعلى الرغم من اختلاف مصالح فرنسا في أفريقيا وآسيا شكلاً وكماً عن مصالحنا نحن، فإن موقفها من المشكلة كان أقرب إلى موقفنا من أمريكا. فقد كان الفرنسيون يخوضون حرباً في شمال أفريقيا، توقد القاهرة أوراها، وتمدها إلى حد ما بالمعونة. وقد عارض الفرنسيون حلف بغداد، مع أن المسيو موليه امتنع بإخلاص عن انتقاد الحلف، منذ زيارته لي في تشيكرز في مطلع العام، عندما تمكنا من إنجاز عمل رائع في توحيد سياستنا.

وبينما كانت لبريطانيا ارتباطاتها الواسعة المدى مع الأردن طبقاً لمعاهدة التحالف بينهما، كانت علاقات فرنسا وثيقة بإسرائيل. ففي فرنسا عطف قومي على تلك الدول الصغيرة التي تحاول حماية نفسها والاحتفاظ بكيانها في وجه مقاطعة تجارية، وعداء جيران أوسع رقعة منها. وكان في الإمكان تسوية الخلافات بيننا وبين الفرنسيين عن طريق الديبلوماسية والإحداث، لكن هذه الخلافات لم تكن قد سويت في هذا الوقت.

واتفق وزراء الخارجية الثلاثة في مرحلة مبكرة من المحادثات على معالجة النزاع العربي الإسرائيلي كموضوع مستقل عن موضوع مستقبل القناة. وكانت إسرائيل تعاني منذ أربع سنوات من رفض مصر، إطاعة قرار الأمم المتحدة بالسماح لإسرائيل بحرية المرور عبر القناة، ومنعت بواخرها منعاً ظالماً من استخدام القناة. وكان قرار مجلس الأمن الدولي في الأول من

سبتمبر عام ١٩٥١ واضحاً كل الوضوح، فقد وجد أن عمل مصر "لا يتفق مع أهداف التسوية السلمية وإقرار سلام دائم في فلسطين، وهو ما نصت عليه اتفاقيات الهدنة". وكانت إسرائيل أيضاً الضحية الدائمة للغارات المصرية المسلحة. وعلى الرغم من صحة جميع هذه الأمور، فإن ربط مشكلات إسرائيل بالمشكلة الناجمة عن تأميم القناة –في هذا الوقت بالذات– سيعقد المشكلة الأخيرة لصالح ناصر. وإذا كنا نرغب في القيام بعمل، فعلينا أن نعزل هذه المشاكل عن بعضها البعض حتى يسهل كسرها.

وحمل المستر دالاس معه رسالة من الرئيس يؤكد أهمية المفاوضات، لكنه لم يستبعد قط استخدام القوة. فقد اعترف بأهمية القناة القصوى للعالم الحر، وبأن استخدام القوة قد يصبح ضرورة لحماية الحقوق الدولية، إلا أنه يرى وجوب استنفاذ جميع الإمكانيات للوصول إلى تسوية سلمية قبل اللجوء إلى القوة.

ونخص المستر دالاس، في اجتماعه الأول بوزيري الخارجية الآخرين في الأول من أغسطس آراءه على النحو التالي:

١– إن بقاء القناة تحت سيطرة دولة واحدة دون أي إشراف دولي، شيء لا يطاق.

٢– علينا أن نتخذ ميثاق ١٨٨٨ أساساً للبحث، تجنباً لأية تعقيدات فيما يتعلق بقناة بناما.

٣- القوة هي آخر وسيلة يمكن اللجوء إليها، لكن الولايات المتحدة لا تستبعد استعمال القوة إذا فشلت جميع الوسائل الأخرى.

٤- علينا أن نعبئ الرأي العام العالمي، لتأييد فكرة إدارة القناة دولياً.

٥- يجب أن نحاول إقناع ثلثي دول المؤتمر المزمع عقده -على الأقل- بوجهات نظر دولنا الثلاث.

وقال المستر دالاس، في المناقشات التي تلت بعد ذلك في نفس الاجتماع:

"علينا أن نجد طريقة نحمل بها عبد الناصر، على أن يلفظ ما يحاول ازدراده. وعلينا أن نبذل جهداً أصيلاً، لنجعل الرأي العام العالمي يقف إلى جانب فكرة وضع القناة تحت إدارة دولية. ويجب أن نتمكن من خلق رأي عام عالمي معارض لناصر حتى يصبح معزولاً، فإذا تطلب الأمر القيام بعملية عسكرية آنذاك، كانت إمكانياتها في النجاح أعظم وتصبح عواقبها أقل خطورة مما قد يتركه عمل متسرع ومرتجل".

وأجرى دالاس عدة محادثات مع وزير الخارجية، وتحدث معي في داوننج ستريت حضره وزير الخارجية أيضاً، بالإضافة إلى الاجتماعات الثلاثية. وشجعتنا تصريحاته، لأنه وافق فيها بصفة مؤكدة على أن الاستيلاء على ممر مائي دولي عظيم أمر لا يمكن احتماله، لاسيما أن مصر هي الدولة الوحيدة التي استولت عليه. ولابد من أن يحمل عبد الناصر -

كما قال لي المستر دالاس– على تقيئها. لقد كانت كلمات صريحة وظلت تدوي في أذني عدة أشهر!

ولم أرغب في إخفاء شيء عن المستر دالاس، وأبلغته أن الملحق البحري الأمريكي طلب منا معلومات عن استعداداتنا العسكرية، وأضفت أننا على استعداد تام لإعطاء تلك المعلومات، ولكنني أريد أن أتأكد أولاً من أن حكومة الولايات المتحدة جادة فعلاً، في رغبتها في الحصول عليها. ورد المستر دالاس، بأن حكومة الولايات المتحدة تفهم تمام الفهم الهدف من استعداداتنا التي كان لها حتماً أثرها الطيب، وأنه كان من الأفضل ألا تسعى الحكومة الأمريكية للحصول على معلومات مفصلة عن استعداداتنا.

وغمرني ذلك المساء شعور من الارتياح، فقد نتسامح في وجود خلاف في طريقة العمل بيننا وبين الأمريكان، وفي تقدير حرج الظرف وعامل السرعة. أما إذا كان لابد من "التقيؤ" لناصر فالنتيجة واضحة، يمكن للجميع أن يروها. أن السرقة لن تنفع مقترفها، وخرق الاتفاقيات لن يتسامح به ويوافق عليه، وستكون النتيجة تلقين الآخرين درسا بوجوب احترام قداسة المعاهدات. وقد أبلغنا المستر دالاس أن الولايات المتحدة لا تستبعد استخدام القوة إذا فشلت جميع الوسائل الأخرى، بشرط أن نبذل أولاً محاولات أصيلة للوصول إلى تسوية عن طريق المفاوضات. وكان المستر أيزنهاور يعتقد أن في إمكان بلدينا حشد الرأي العام العالمي تأييداً لموقف ميال إلى التفاهم على أساس حازم صلب، وأن المؤتمر الدولي المزمع

عقده للمنتفعين بالقناة سيكون له على الأقل أثر تهذيبي في جميع بلاد العالم. وكان هذا ما أرجوه أيضاً، ولكني لم أكن راغباً في أن تفقد المشكلة حدتها القائمة، أو أن نسمح للمناقشات بأن تجرنا من مؤتمر إلى مؤتمر.

والتزمت الدول الثلاث حتى الآن بفكرة الدعوة إلى مؤتمر دولي، وكان من رأي بريطانيا وفرنسا أن يعقد في أسرع وقت ممكن. أما دالاس فقد فضل التريث عدة أسابيع للإعداد له، ثم اتفقنا أخيراً فحددنا السادس عشر من أغسطس موعدا لانعقاد المؤتمر. كما اتفقنا حول عضويته، فقبلنا الطلب الأمريكي بتوجيه الدعوة إلى الدول الثماني الموقعة على ميثاق القسطنطينية بما فيها الاتحاد السوفييتي، كذلك وافق الأمريكان على توجيه الدعوات أيضاً للدول الست عشرة الرئيسية التي تعتبر أكثر الدول استخداماً للقناة من ناحية الأطنان والتجارة. وعندما أصدرنا بياننا في نهاية المحادثات مساء اليوم الثاني من أغسطس، عددنا الدول الأربع والعشرين التي ستدعى إلى المؤتمر.

وأثارت مشكلة عويصة أخرى الكثير من النقاش في الاجتماعات الثلاثية المشار إليها، أعني المشكلة المتعلقة بدفع رسوم العبور بالقناة في الأسابيع المقبلة. فقد كان معظم أصحاب البواخر من البريطانيين يدفعون الرسوم إلى حساب شركة القناة في لندن، وكذلك الحال بالنسبة إلى الفرنسيين الذين كانوا يدفعونها في باريس، بينما تعودت بلاد أخرى بما فيها الولايات المتحدة على الدفع في مصر. وفي الأحوال العادية، كان خمسة وخمسون في المائة في باريس، وأعربنا عن رغبتنا إلى أصحاب السفن

البريطانيين في أن يستمروا في دفع رسومهم إلى شركة القناة الشرعية في لندن، إلى أن يتم تشكيل سلطة دولية جديدة. وإذا ما حاولت السلطات المصرية أن تجبر البواخر العابرة على دفع الرسوم لها، فقد نضطر إلى إصدار التعليمات إلى أصحابها باتخاذ طريق رأس الرجاء الصالح. وكان قصدنا نحن والفرنسيين أن لا يصل إلى أيدي المصريين إلا أقل ما يمكن من رسوم عبور القناة. ولكن وجدنا من الصعب الحصول على تعاون الأمريكان في هذا الصدد، ولم يستطع المستر دالاس التصريح بأي شيء عن موقف أصحاب السفن الأمريكيين من أية نصيحة قد توجهها حكومتهم إليهم، يضاف إلى هذا أن الحكومة الأمريكية لا تملك سلطة إعطاء التعليمات إلى العديد من السفن الأمريكية المسجلة في بناما أو ليبيريا أو غيرهما وترفع أعلام هذه الدول عليها. ولم تنته محادثاتنا في هذا الشأن إلى أية نتيجة، وظلت مشكلة الرسوم تقلقنا أياماً وليالي طويلة.

* * *

ومع ذلك، فقد وصلت محادثات لندن إلى بعض الاتفاق، وصدر عن الدول الثلاث بيان إيجابي تضمن اقتراحات محددة، وقد أشار البيان إلى عمل مصر بما يلي:

"إن العمل الحالي يدل على أنه أكثر بكثير من أن يكون مجرد عمل بسيط من أعمال التأميم. أنه ينطوي على قيام شعب واحد بالاستيلاء من جانب واحد وبطريقة تعسفية، على وكالة دولية لها مسئولياتها في المحافظة على قناة السويس وإدارتها، بحيث تؤمن لكل الدول الموقعة على معاهدة

عام ١٨٨٨ والدول الأخرى المنتفعة بها حرية استخدام هذا الممر المائي الدولي الذي يتوقف عليه اقتصاد وتجارة وسلامة الكثير من دول العالم".

وقد ضمن ميثاق عام ١٨٨٨ هذه المنافع "لجميع العالم وفي جميع الأوقات" وعاد البيان فذكر أن مصر قد جددت التزامها بالمحافظة على الميثاق في عام ١٩٥٤. ثم مضى يقول: "أن العمل الذي قامت به الحكومة المصرية يهدد حرية القناة وسلامتها"، وهذا مما يلزم الدول الموقعة على الميثاق والدول الأخرى التي يحق لها الانتفاع بأن تتخذ الإجراءات للحفاظ على حقوقها. وبناء على ذلك "تجب إعادة الترتيبات العملية لإدارة القناة تحت إشراف نظام دولي" على أن تحترم مصالح مصر المشروعة. ودعت الدول الثلاث أخيراً بصورة رسمية إلى عقد مؤتمر للدول الأربع والعشرين التي يهمها بصورة خاصة استخدام القناة.

وردت جميع الدول –باستثناء مصر واليونان– معربة عن قبولها دعوتنا، وحضرت المؤتمر فعلاً. ولم تمض إلا أيام ثلاثة، حتى كانت الدول الثلاث قد بعثت بمقترحاتها إلى الدول المدعوة حول أهداف السلطة الدولية المقترح إقامتها، وأعمالها واختصاصاتها.

وافتتحت قبل ساعات قلائل من صدور هذا البيان في الثاني من أغسطس، مناقشة في مجلس العموم حول موضوع قناة السويس. ولم يكن في وسعي أن أنقل للمجلس آنذاك نص البيان الثلاثي، إذ كان لا يزال في دور الإعداد والصياغة، ولكنني أكدت مرة ثانية أن:

"حرية المرور وسلامتها عبر القناة لا يمكن تأمينهما بصورة فعالة، إلا

عن طريق سلطة دولية. وأن علينا التمسك بنفس هذه النقطة التي هي المحور الرئيسي لما نقوم به الآن من مفاوضات مع الدول الأخرى المعنية".

وبعد أن لخصت للمجلس تاريخ ميثاق القسطنطينية واتفاقيات الامتياز المعقودة بين مصر وشركة القناة، قلت للمجلس أن حكومة ناصر نفسها قد أعلنت التزامها بهذه الاتفاقيات قبل ستة أسابيع فقط، ثم مضيت أقول: "لكن هذه التعهدات قد مزقت الآن، وليس في وسعنا أن نثق بكلمة رجل فعل ذلك" وقد وافقني على رأيي زعيم المعارضة ومعظم الخطباء من الجانبين، ولم يبد في المجلس أي انقسام على أسس حزبية. وأعرب المستر هربرت موريسون، وزير الخارجية السابق، عن تمنياته لنا بأن يحالفنا الحظ في حل هذه المشكلة ثم قال: أطلب من الحكومة ألا يدفعها التعصب إلى أكثر مما ينبغي، لأنها إذا فقدت أعصابها خلقت وضعاً من شأنه أن يجعل في مقدور بعض الدول أن تتحدى التقاليد الدولية والمثل الدولية والمصالح الدولية، ونكون في هذه الحالة كما لو لم نساهم في استتباب السلام العالمي. وردد بعض خطباء المعارضة هذه الفكرة، مع اختلاف في الأسلوب والتعبير، وقال المستر جيتسكيل مشيرا إلى موقف عبد الناصر "أنه موقف نعرفه، فقد ألفناه في السنوات التي سبقت الحرب من هتلر وموسوليني"، وأنهى خطابه قائلاً "وأعتقد أننا كنا على حق في الإسراع فوراً إلى الرد بحزم على هذه الحركة".

ورأى أحد لوردات العمال –وكان يستمع إلى هذه المناقشة– في هذه الملاحظات دعوة إلى الحرب أكثر مما رآه في تعليقاتي أنا، فقد قال

اللورد ستانسجيت الذي شهد أحداث ذلك اليوم من شرفة مجلس العموم، عند سرده لتلك الأحداث في مجلس اللوردات بعد ساعة أو ساعتين ما يلي: "ذهبت هذا الصباح إلى مكان آخر، وفي استطاعتي أن أصرح بصدق وإخلاص بأنني وجدت في خطاب رئيس الوزراء تعقلاً وحكمة وعقيدة، أكثر بكثير مما بدا في خطب زملائي من النواب العمال الذين كانوا أشبه بالثملين".

وأعلنت في خطابي الإجراءات الاحتياطية التي كنا نتخذها لتقوية مركزنا في شرق البحر المتوسط، والتي اشتملت على تحرك بعض الوحدات البرية والبحرية والجوية من بريطانيا، واستدعاء نحو عشرين ألفا من احتياطي الجيش إلى الخدمة. وتركت هذه الاحتشادات أثرها على عبد الناصر، فلم يتعرض لبواخرنا، كما لم يحاول إرغامها على دفع رسوم العبور إلى سلطته المؤممة الجديدة. إذ أدرك ما قد ينجم عن عمل كهذا من عواقب، وكانت ذكريات مذابح القاهرة عام **١٩٥٢** لا تزال ماثلة في خاطري، وقد تتكرر هذه المأساة لاسيما وأن نحو ثلاثة عشر ألفاً من الرعايا البريطانيين كانوا لا يزالون في مصر، وكان علينا أن نتمكن من حمايتهم.

وساد الاعتقاد في جميع أنحاء البلاد في هذه الفترة بأن الواجب يفرض علينا عدم السماح لناصر بأن يمضي حراً بما اختلسه، وبأننا على حق تام في استخدام القوة لمنعه من ذلك. ونشرت صحيفة التايمز صبيحة الأول من أغسطس، وقبيل المناقشة البرلمانية بيوم واحد، مقالاً افتتاحياً

تستحق الفقرة الأولى النقل هنا، قالت الصحيفة:

"عندما يناقش مجلس العموم في الغد قضية السويس فسيكون هناك شيء واحد في وسع النواب التأكد منه، وأن يجعلوا منه فكرتهم الهادية. فإذا سمحنا لعبد الناصر أن يمضي في "ضربه" وينجو بها، فإن جميع المصالح البريطانية وكذلك مصالح الغرب الأخرى في الشرق الأوسط ستنهار حتماً. وقد عانى العالم الحديث من ضربات كثيرة مماثلة، كزحف هتلر على منطقة الراين، أو كالانقلاب الستاليني على نظام الحرية في تشيكوسلوفاكيا. وتلك ضربات كان يزعم القائمون بها وقوعها تحت ستار ممارسة السيادة الداخلية، بينما كانت في الحقيقة أحداثاً غيرت مجرى التاريخ. واستيلاء عبد الناصر على شركة قناة السويس يعتبر نقطة تحول مماثلة في التاريخ، ولا ريب في أن المناقشات والجدل حول حقه من الناحية القانونية في القيام بهذا العمل لن يسر لها إلا المناكفون ولن يرتاح لها إلا أصحاب القلوب الضعيفة، إذ أنها لا تتناول المشاكل الحقيقية بأي حال من الأحوال. أن المشكلة الأولى بسيطة للغاية، لأن حرية عبور قناة السويس أيام السلم أو الحرب من مصالح الغرب الرئيسية، وهذه الحرية لا يمكن ضمانها إلا إذا كانت القناة في أيد صديقه وموثوق بها. والعمل الذي قام به عبد الناصر بالاستيلاء على القناة، والخطب التي رافقته، تعطي الدليل الثابت النهائي على أنه ليس بالصديق ولا الموثوق به. أما المشكلة الثانية فليست أقل وضوحاً من تلك ولا أضعف شأناً، فأعمال النفط وحقوله في الشرق الأوسط من الأسس الرئيسية التي تعتمد عليها صناعة بريطانيا وأوروبا

الغربية وسلامتهما، وإن كل من يعتقد أن انتصار عبد الناصر لن يشجع المتطرفين الآخرين على المطالبة بحقول البترول أو بالقواعد الإستراتيجية، ليس إلا كمن يقضي أوقاته في ألعاب سخيفة تافهة أو يتعامى عن رؤية الحقيقة. وأما المشكلة الثالثة فهي أوسع شمولاً وأكثر أهمية، إذ لا يمكن إيجاد الاستقرار والثقة في العالم ما دام في الإمكان تمزيق الاتفاقات الدولية، دون أن يلحق بمن يرتكب ذلك أي عقاب".

الفصل الثاني

الثماني عشرة دولة

من ٢ أغسطس- حتى ٢٣ أغسطس

انقضى أسبوعان كاملان قبل أن يبدأ مؤتمر الاثنتين والعشرين دولة اجتماعاته في لندن، وكانت هذه الفترة مشحونة بالنشاط الجم في الحقل الدبلوماسي وبالاستعداد العسكري المتزايد. وكانت ردود الفعل بالنسبة لفكرة المؤتمر وأهدافه. داخل بريطانيا وخارجها، مواتية ومؤيدة إلا في جهة واحدة فقط، فقد تصلبت مصر في موقفها بعد أن تشاورت مع الاتحاد السوفييتي وكان الاتصال وثيقاً بين البلدين. لقد أبلغنا عبد الناصر، أن روسيا تعتزم حضور المؤتمر قبل أن يبلغ سفيرنا في موسكو بهذا القرار بمدة طويلة.

ووصفت الحكومة المصرية مؤتمر لندن بصبغة الاستعمارية، فالسلطة الدولية والاستعمار في رأيها شيء واحد. وكان المصريون في الوقت نفسه يؤكدون إيمانهم بالحرية "والاحترام المتبادل". وسرعان ما تبينا ما تعني عندهم كلمة "الاحترام المتبادل". إذ أبلغ وزير خارجيتهم السفير الأمريكي أنه إذا لم يحترم العالم خططهم ومشاريعهم فستقع "اضطرابات واسعة والنطاق" في أنحاء أفريقيا والشرق الأوسط كافة.

وألقى ناصر قبل موعد بدء المؤتمر ببضعة أيام خطاباً من ذلك النوع

التهجمي الذي اعتدنا سماعه في ذلك الوقت، فاتهم العالم الحر "بالاستعمارية وامتصاص دماء الشعوب" ووصف اقتراح تدويل القناة بأنه "مؤامرة"، ثم مضى يستثير العالم العربي من جديد ضد الغرب. وبعد تأميم قناة السويس بيوم واحد، بدأت الأصوات في العالم العربي تردد هذه ليست قناة السويس بل قناة العرب، وبدأت القومية العربية تظهر في أكمل صورها وتدفقت على مصر جميع التأييدات من ملوك العرب وقادتهم". ولم تكن هذه الأقوال حقيقية بقدر ما كانت رغبات وأحلاماً. فطبقاً لمعلوماتنا فزعت حكومات عدة دولة عربية من أن يسمح لعبد الناصر، بأن ينهب ما نهبه دون حساب، ورأت أنه إذا لم تتخذ على التو خطوات قاسية لوقفه عند حده فقد تتحقق أمانيه إلى حد كبير على حساب استقلال شعوب الشرق الأوسط وأفريقيا.

وقام المستر شبيلوف وزير خارجية الاتحاد السوفييتي في موسكو، في هذه الأثناء، بإجراء محادثات مع سفيرنا هناك، ارتحت لنتائجها إلى حد ما. فقد اعترفت الحكومة السوفييتية بمصالحنا الخاصة في الشرق الأوسط، ويبدو أن الماريشال بولجانين والمستر خروشوف قد تذكرا أحاديثنا في "داوننج ستريت" في أوائل هذا العام. ومن المحتمل أن الروس، قد تذكروا أيضاً أنهم طلبوا قبل عدة سنوات، خلال مفاوضات تناولت مشكلة المرور من البحر الأسود إلى بحر ايجة، بوضع قناة السويس تحت إشراف دولي. ولم يعترض الروس على عقد مؤتمر، وإنما أثاروا بعض النقاط حول تشكيله ومكان وزمان انعقاده، وأردوا الروس تأجيله حتى نهاية أغسطس وأن ينعقد

في القاهرة، كما رغبوا في أن توجه الدعوة إلى عشرين دولة أخرى يقع القسم الأعظم منها في الفلك السوفييتي والباقي تحت تأثير عبد الناصر ونفوذه. وأثار الروس، كما توقعت، أن الولايات المتحدة لم توقع ميثاق عام ١٨٨٨ وأنها تبعاً لذلك يجب أن لا تكون من الدول الداعية للمؤتمر. وأبدى الروس قلقهم من احتياطاتنا العسكرية، ولكن بشكل لا ينم عن انزعاج حقيقي. وبعد تسجيل جميع هذه النقاط، أعلنوا قبولهم دعوتنا.

وكان من الواضح لنا، أنهم سيحضرون المؤتمر ككلاب مراقبة بالنيابة عن عبد الناصر منتهزين كل فرصة تسنح لهم لتوسيع شقة الخلاف بين الدول المشتركة.

وعندما استولت مصر على القناة، شعرت الحكومة الهندية ببعض الحرج، لاسيما وأن السيد نهروا كان ضيفا على عبد الناصر قبل ذلك بأيام قليلة. واتخذ الهنود مع مضي الوقت سياسة تهدف -كما أكدوا لنا- إلى محاولة التوفيق بين وجهتي نظر مختلفتين، وقد عنت هذه السياسة في الواقع وجوب ترضية عبد الناصر. وواصل ممثلو الهند في القاهرة وكريشنامينون الطائر الاتصال بالحكومة المصرية، كما تطوعوا بتقديم المشورة إلى حكومة جلالتها. ولم يؤمن الهنود بإنشاء هيئة دولية تتجاوز في صلاحياتها السلطة الاستشارية، لكن هذا الرأي لم يكن ليؤمن للمنتفعين بالقناة، أي نوع من الضمانات التي يطلبونها.

* * *

وأذعت على الشعب البريطاني في الثامن من أغسطس الكلمة التالية:

"أصبحت الحلول البديلة واضحة لنا الآن تمام الوضوح، فإذا ما اشتركنا جميعاً في خلق جهاز دولي لإدارة القناة يتولى إنفاق وارداتها على الجانب الذي يجب أن تنفق فيه -كتطويرها بسرعة- فإن هذا سيعود بالرخاء المتزايد على الشرق والغرب على حد سواء، وعلى الدول التي تنتج الزيت والدول التي تبتاعه، وسيهيأ آنذاك الثراء للجميع بما فيهم مصر التي ليس هناك من تفكير في حرمانها من نيل نصيب عادل وربح طيب. أما إذا كان هناك من يريد أن يخطف، وينهب، ويضع في جيبه ما هو ملك للعالم بأسره، فستكون النتيجة إفقاراً للجميع ورفض بعض الدول على الأقل أن تترك حياتها رهينة لمخاطرة كهذه، وهكذا فإننا سنجازف كثيراً إذا لم نتخذ الاحتياطات اللازمة، وقد اتخذناها. وهذا ما يفسر الحركات في البحر والبر والجو، التي سمعتم بها في الأيام القليلة الماضية.

"إننا لا نحاول البحث عن حل نفرضه بالقوة، بل عن أوسع نطاق ممكن من الاتفاق الدولي. وهذا ما حفزنا إلى دعوة المؤتمر الذي سنبذل كل ما في وسعنا لإنجاحه، ولكن لابد لي من أن أوضح أمراً هاماً، فليس في وسعنا الموافقة على السماح لعملية نهب تهدد حياة العديد من الشعوب، بأن تنجح. وعلينا أن نتأكد من أن حياة الشعوب التجارية الكبرى في العالم لن تتعرض للخنق في المستقبل، في أية لحظة من اللحظات عن طريق عرقلة حرية المرور في القناة".

وبدا الرأي العام في بلادنا في الوقت نفسه أكثر هدوءاً وثباتاً، مما ظهر في أقوال الصحف. فقد رأت بعض الصحف اليسارية والصحف المتشككة في احتمال استخدام القوة عصا تقرع بها ظهر الحكومة، ولم تتورع عن استخدامها منذ أوائل شهر أغسطس. وفي وسع الحكومات اليسارية (العمال) أن تعتمد، إذا كانت حازمة، في معالجتها لمسئولياتها في القضايا الدولية على التأييد القومي الإجماعي. أما حكومات اليمين (المحافظون) فليس في وسعها ذلك. وقد يكون من حسن الحظ، أن هناك حكومة للعمال وقعت عليها مسئولية فضح سلوك السوفييت بعد الحرب، وتحطيم الحصار الذي فرضوه على برلين بواسطة الجسر الجوي".

وكان بين المصاعب التي واجهناها، مشكلة القوات الاحتياطية إذ لم يكن هناك غنى عنها، إذا فرض على قواتنا أن تستعد فوراً للعمل. وكان معظم الاحتياطيين قد انتزعوا من أعمالهم الهامة في الحياة المدنية. وقد تحتم عليهم أن يستعدوا لمهمة متعبة أسوأ ما فيها الانتظار الممل الطويل، كما هي الحال دائماً مع من يخدمون في القوات المسلحة. ومع ذلك فقد احتمل معظمهم العبء بروح طيبة، ودون تبرم أو شكوى. أما بعضهم فقد أظهر شيئاً من القلق، استغلته بعض الصحف التي تعودت على التهويل في كل حادثة والمبالغة في كل تذمر.

وأصدرت وزارة "الظل" المعارضة (وزارة شكلية يكونها حزب المعارضة)، في الثالث عشر من أغسطس بياناً بدأ فيه التراجع تحت ستار من المبررات، ولعل أكثر هذه المبررات تناقضاً هو القول بأن اللجوء إلى

القوة سيكون له بعض العذر، إذا ما أقرته الأمم المتحدة. فقد أوضحت الحكومة السوفييتية منذ البداية أنها ستؤيد مصر دبلوماسياً، وهذا يعني أن موسكو قد لا تجازف، ولكنها ستلجأ إلى كل عمل سياسي ممكن. وفي مقدمته ذلك طبعاً، بل أسهل طريق له هو استخدام حق الفيتو في مجلس الأمن، لاسيما أن استخدامه ما كان ليسبب للكرملين أي حرج في أي وقت من الأوقات. وكان واضحاً أن "الفيتو" السوفييتي كان تحت تصرف عبد الناصر، وهذا ما برهنت عليه الوقائع بعد شهرين عندما عرضت اقتراحات الدول الثماني عشرة على المجلس. كما أن أية بادرة في الجمعية العمومية أيضاً لن يكتب لها النجاح، لأنها ستواجه المتطرفين الأفريقيين الآسيويين الذين يؤيدهم السوفييت أيضاً. ومن هذا يبدو أن اشتراط موافقة الأمم المتحدة على استخدام بريطانيا وفرنسا للقوة، كان معناه في الواقع يوازي عدم الموافقة على استخدامها.

ومع أن الكثيرين من الذين اشترطوا الشرط السابق لاستخدام القوة لم يكونوا يدركون ما يعنيه موقفهم لعبد الناصر فإن بعضهم كانوا يفهمون ذلك حتماً. وكان الأخلق بهم أن يعبروا عن رأيهم بشكل آخر كأن يقولوا "إن استخدام القوة أمر غير ممكن، لأنه لا يمكن استخدامها بدون موافقة الأمم المتحدة، وهذه الموافقة لا يمكن الحصول عليها مع وجود الفيتو الروسي، واستعمال الروس له". ولو قالوا هذا لكان أشرف لهم وأحسن بالنظر لما ينطوي عليه من تفسير، إذ أنه يحرم على الشعوب الحرة استخدام القوة، بينما يسمح في الوقت نفسه للدول الشيوعية باستخدامها

ما دامت لا ترضخ لقيود الأمم المتحدة على أعمالها كما ظهر في معالجة المشكلة الهنغارية.

وقد نغفر لمن لا يرون الأخطار، وقد نصفح عن الذين يرونها ويعلنونها ثم يقدمون شيئاً فعالاً تجاههم لأسباب تتعلق بالمبادئ، ولكن مما لا يغفر مطلقاً أن نرى الخطر، ثم نتظاهر بمواجهته بأساليب نعرف في صميم أفئدتنا، أنها عديمة الفائدة.

وعلى الرغم من كل هذا، فقد فهم الشعب البريطاني في أغسطس عام ١٩٥٦ المخاطر التي يتعرض لها، ولم يكن عدم الاستقرار في الرأي العام على الصورة التي حاولوا إظهاره فيها، لكن مما لا يقبل الشك أن ما كان يبدو أو يفهم وقتها على أنه انقسام عميق في الرأي العام في البلاد – وإن كان صحيحاً– خلق لدبلوماسيتنا المصاعب منذ البداية، فقد ترك الشك في الوحدة القومية البريطانية تجاه المشكلة انعكاسات في الولايات المتحدة، كنا نسمع المفاوضين الأمريكيين يشيرون إليها في أحاديثهم معنا، مما أضعف من عزيمة أمريكا وتصميمها.

وتمسكت بآمالي في الحصول على مساعدة أمريكا جريا على عادتي، وكتبت في الخامس من أغسطس إلى الرئيس أيزنهاور، بعد أن انتهت محادثاتنا الثلاثية في لندن، معرباً عن اعتقادي بأن في وسعنا الآن "أن نبين لعبد الناصر وللعالم عن وجود جبهة متحدة تضم بلدينا وفرنسا معنا". وأضفت قائلاً: "وعلينا أن نعد العدة على أساس الافتراض بأن عبد الناصر قد يرفض قبول نتائج المؤتمر". وقد أفهمني الرئيس أنه يعطف عطفاً كبيراً على الاتجاه الذي

يسير فيه تفكيرنا. وأكد لنا سفيرنا في واشنطن، السير روجر ماكينز أن الحكومة الأمريكية توافق تماماً على استحالة ترك القناة تحت إشراف رجل كعبد الناصر، وأن الأمريكيين على الرغم من تفصيلهم إجهاد كل عصب من أعصابهم للوصول إلى تسوية عن طريق التفاوض فهم يدركون أن القوة قد تستعمل كآخر وسيلة، وهم تبعاً لذلك يفهمون ضرورة الاحتياطات العسكرية التي كنا نحن والفرنسيون نقوم بها. ورأى السفير أن استخدام القوة سيخلق انقساماً عظيماً في الرأي العام الأمريكي، وأن المشاكل السياسية التي قد يثيرها في سنة انتخابية كالسنة الحالية ستكون مفزعة. وقد أحسن ناصر اختيار الوقت لعمله من ناحية السياسة الداخلية الأمريكية، ومع ذلك فقد أبدى الرئيس أيزنهاور والمستر دالاس صلابة وحزما في موقفهما، كما أن موقف الحكومة الأمريكية أخذ يتسم بطابع الصرامة والشدة. وتردد القول في واشنطن عن احتمال دعوة الكونجرس إلى دورة طارئة لتخويل الرئيس صلاحيات استثنائية، وراحت وزارة الخارجية الأمريكية تعد تفاصيل مقترحاتها لإنشاء سلطة دولية، كما بدأت المشاورات بشأن التموينات البترولية، في حالة توقف المرور عبر قناة السويس.

كانت علاقاتنا بفرنسا طيلة هذه المدة على ما يرام. ومضى تنسيق سياستنا وإعداداتنا العسكرية إلى الأمام يوماً بعد آخر، بينما بدأنا نبحث في الوقت نفسه عن الوصول إلى اتفاق مع الفرنسيين حول مختلف المشاكل المعلقة في موضوع الشرق الأوسط، التي كان الخلاف بيننا حولها حاداً منذ عام ١٩١٨.

* * *

وانضم إلينا في الأيام التي سبقت انعقاد مؤتمر لندن المستر منزيس، رئيس وزراء استراليا الذي كان عند بدء أزمة السويس في زيارة للولايات المتحدة يعتزم بعدها زيارة اليابان والشرق الأقصى. لكن دقة الظروف لم تفت إدراكه، فألغى رحلته. وعندما أبلغني بقراره دعوته من فوري إلى لندن، للانضمام إلينا والاشتراك في مباحثاتنا، فقبل الدعوة بكرم زائد، وكان نعم الزميل الحكيم الصريح.

وقد قابلت بوب منزيس أول مرة في عام **١٩٣٥**، عندما كان نائباً عاماً لبلاده ثم توثقت علاقتي به في الأيام الحالكة من عام **١٩٤١**، ولعلها كانت أسوأ فترة في الحرب العالمية الثانية. وكنت قد عدت لتوي من الشرق الأوسط حيث قمت بدور بارز في اتخاذ قرارات صعبة، تتناول الحملة في اليونان. وعلى الرغم من أن قراراتنا آنذاك لنقد عنيف، فإن الأحداث التالية برهنت على صحتها وحكمتها. ولما كانت استراليا تساهم في العملية العسكرية مساهمة سخية، فقد كان من الضروري أن يقع قسط من اللوم الظالم على المستر منزيس، الذي كان رئيساً لوزراء اتحاد استراليا، على الرغم من أنه كان في لندن عندما اتخذنا تلك القرارات في الشرق. وقد أعجبت بشجاعته في تبني القرارات التي آمن بصوابها، وحافظ على موقفه هذا أمام المناورات الانتخابية داخل بلاده، مما أضاع عليه فرصة النجاح فيها.

وإنني لأذكر أنه عندما وصلت إلى لندن من القاهرة وحضرت أول اجتماع لمجلس الوزراء، كان المستر منزيس يجلس إلى جانبي وأعطاني ورقة

كتب عليها "هذا أغرب مجلس وزراء، أشهد جلسته، فمنذ تغيبك لم أسمع إلا صوتاً واحداً يتكلم. ألا يتكلم أحد من الوزراء هنا؟". وشرحت له فيما بعد الأسلوب الذي نتبعه. فمجلس وزراء الحرب، لا يرغب في الخوض في بحث تفاصيل العمليات العسكرية، وما يقوله رئيس الوزراء عن هذه الموضوعات –وهو ما كان يشغل الجانب الأكبر من مناقشاتنا– لم يكن ليعلق أحد عليه في حينه، لأن هذا من اختصاص اللجنة الوزارية الدفاعية.

وحللت فيما بعد ضيفاً على المستر منزيس في استراليا، عندما كان زعيماً للمعارضة وكنت أنا خارج الحكم. ونمت صداقتنا مع الأيام، وشعرت بعاطفة جياشة له ولأسرته الكريمة. ولا ريب في أن ثقافة منزيس القانونية تظهر في سلاسة تفكيره، وبصيرته النافذة. أما صفات الزعامة السياسية المتوفرة لديه فحدث عنها ولا حرج، إذ انه يتمتع بإحساس غريزي في معالجة القضايا الكبرى والترفع عن التوافه.

وشعرت عندما جاء منزيس إلى لندن في هذا الوقت الحرج، بوصول المدد باعتبار معلوماته وخبرته. وقد صدق ستانلي بلدوين، عندما كان يقول "إن الإنسان يحس بالعزلة عندما يكون في القمة". وهناك بعض الساسة الزملاء مر الإنسان معهم بأقسى المحن والتجارب، وينطبق هذا القول على اللورد سالسبوري، وأوليفر ليتلتون عضو وزارة الحرب ولجنة الدفاع، خلال فترات طويلة في خدمتي فيهما، وقد يكون هذا القول أكثر انطباقاً على علاقتي بالسير ونستون تشرشل. أما الآن وفي هذه المرحلة الدقيقة التي كنت أمر فيها باختبار عصيب كان من الخير أن أجلس إلى

جانب المستر منزيس، نبحث الموقف ونزن المشاكل معاً، فقد مررنا بالكثير مثلها من قبل.

ووقعت لي في هذه الفترة حادثة غريبة مع دار الإذاعة البريطانية، ففي حديث لي مع المستر منزيس عقب وصوله بيوم أو بيومين سألته عما إذا كان بوسعه أن يعلق علناً على الموقف في إذاعة تليفزيونية، فرد معرباً عن استعداده لبذل كل ما في وسعه للمساعدة. ورحبت بذلك كل الترحيب وأبلغت دار الإذاعة ولكنها لم تطلب إلى المستر منزيس إلقاء ذلك الحديث، فسألت عن السبب، وقيل لي أنه سبق لي وتحدثت في الإذاعة، كما سبق لآخر يحمل نفس وجهة نظري أن تحدث أيضاً، فإذا ما دعى الآن المستر منزيس إلى الكلام فمن الواجب دعوة شخص آخر يعارض وجهات نظرنا هذه، وهو المستر ايمريز هيوز، لإيجاد توازن في عرض وجهات النظر، واعتبرت ذلك إهانة بالنسبة لرئيس وزراء دولة من دول جامعة الشعوب البريطانية مهما كانت سياسته، ووجهة نظره. ودعى المستر منزيس للحديث في التليفزيون، فألقى حديثاً أثار الإعجاب.

في غمرة هذه الأسابيع أخذت أجازة ليلة واحدة، هي الذكرى السنوية لزواجي فذهبت مع زوجتي لمشاهدة مسرحية "رومانوف وجولييت" وتمتعنا بها كثيراً. وعندما عدنا إلى داوننج ستريت، وجدت مظاهرة تضم طلبة من مختلف الجنسيات، وقد ارتفعت حناجرهم بالصراخ والهتافات، ووراءهم عضوان من أعضاء البرلمان يثيرانهم، وطغت صيحات غضبهم على أصوات المؤيدين، وتناولنا عشاءنا وسط ضجيج يشبه الثورة

على القصر. وكانت هذه أجراس غريبة تقرع للاحتفال بعيد زواج، ولكنها كانت نهاية مناسبة لمسرحيتنا.

* * *

وقبل أسبوع من موعد بدء المؤتمر، كانت معظم الدول التي دعيت للاشتراك فيه قد ردت بالقبول. واستهدفت من المؤتمر نتيجتين: الأولى هي أن يصل إلى اتفاق بالأغلبية العظمى للإشراف الدولي على القناة، والثانية تقرير الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا القرار. كان بودي أن أحصل على تصريح من المؤتمر بأنه في حالة رفض مصر توصياته بشأن الإدارة الدولية للقناة، فإن الدول المنتفعة من القناة ستمتنع عن دفع رسوم المرور إلى الشركة المصرية، وبذلك نكون قد جمعنا في يدنا عقوبة رادعة. إذ أن عبد الناصر، كان في هذا الوقت يحصل على (٣٥) بالمائة من الرسوم، معظمها من مصادر أمريكية. وأردت أيضاً أن تعلن الدول عن عزمها على دفع الرسوم إلى حساب مجمد، يوضع في البنك الدولي مثلاً، حتى يتم إنشاء الإدارة الدولية، وتبدأ عملها.

وأدركنا أن بعض الوفود المشتركة قد تلح منذ البداية، بإحالة القضية فوراً إلى الأمم المتحدة، ومع أنني كنت أعطف على هذا الاتجاه في التفكير فإنني كنت أعرف أنه لا يقوم على أساس، لاسيما أنني اشتركت بنفسي بدور كبير في إعداد بنود ميثاق الأمم المتحدة ونظمها في سان فرنسيسكو. فهذه حالة طارئة من الحالات التي ووفق على استثنائها آنذاك، ولم تنص المادة الثالثة والثلاثون من الميثاق على وجوب إحالة كل نزاع دولي إلى

مجلس الأمن أو الجمعية العامة، فقد نصت على ما يلي:

"على الأطراف في أي نزاع، قد يؤدي استمراره إلى تهديد الأمن والسلام الدوليين، أن يسعوا أولاً وقبل كل شيء إلى إيجاد حل عن طريق التفاوض، أو التحقيق، أو الوساطة، أو التراضي، أو التحكيم، أو التسوية القانونية، أو الرجوع إلى الوكالات أو الترتيبات الإقليمية أو أية وسائل سلمية أخرى قد يختارونها".

وكان الهدف من المؤتمر –على وجه التحديد– إيجاد وكالة إقليمية، أما العلاقة بينها وبين الأمم المتحدة، فيمكن الوصول إليها فيما بعد.

* * *

وعقد المؤتمر جلسته الأولى في السادس عشر من أغسطس في قصر لانكستر، جاذباً اهتمام الكثيرين من جموع الذين يقضون عطلهم والذين تغص بهم لندن في هذا الشهر. وبعد أن افتتحت المؤتمر بكلمة قصيرة حذرت فيها من أن المصلحة المشتركة لنا جميعاً تقضي باحترام قدسية المعاهدات، ترأس وزير الخارجية الجلسة. وكان الشك قائماً عند الأمريكيين فيما إذا كان وزيرنا سيتولى الرئاسة أو أي وزير من وزراء الدول الثلاث الداعية، ولكنهم وجدوا غالبية الوفود المشتركة مرتاحة إلى تولي الدولة المضيفة الرئاسة.

وأحسن المستر سلوين لويد توجيه إجراءات المؤتمر بحذق ومهارة، كما أجرى محادثات شخصية مع وزراء خارجية الدول المشتركة

ومستشاريهم. وتأكد لنا في غضون هذه المحادثات بسرعة أننا سنحظى بتأييد ثلثي الأعضاء المشتركين على الأقل، وأن استراليا ونيوزيلندة معنا على طول الخط. وأبدت دول أوروبا البحرية –باستثناء أسبانيا التي أظهرت بعض التحفظ– تأييدها لتأكيد الإشرافي الدولي على القناة، وفكرت دول حلف بغداد التي كانت موجودة معنا وهي إيران وباكستان وتركيا نفس التفكير، ورأت أنه لابد من إلزام عبد الناصر باحترام سيادة القانون. أما إذا فشلنا في ذلك فستتراكم علينا الصعوبات في المستقبل، واعتقدت أن من المحتمل أن يتدخل عبد الناصر في تجارتها وملاحتها، لأغراض سياسية.

وساد شعور عام بالفزع من تهديد مصر لحرية الملاحة. فقد قلقت البرتغال مثلاً على مواصلاتها مع جوا (مستعمرة برتغالية في الهند) وخافت هولندا على تجارتها مع جزر الهند الشرقية، وقد سخط الهولنديون بشكل خاص، لأن اندونيسيا كانت الدولة الوحيدة التي تلقت رسالة خاصة من الولايات المتحدة تستحثها فيها على حضور المؤتمر. وكان زعماؤها –أي زعماء اندونيسيا– قد تلقوا في جاكرتا ثناء ومديحاً من المستر دالاس، على الرغم من أنه لم يكن قد مضى وقت طويل على رفض بلادهم دفع ديونها لهولندا. وتخوف الهولنديون من أن اندونيسيا –وقد شجعها عمل عبد الناصر– قد تقوم بمصادرة ممتلكات الشركات الهولندية.

هذا ما وقع بالفعل. فقد قامت اندونيسيا بعد مضي عام واحد بمحاولة وقحة للتشهير بهولندا وإرغامها على التخلي عن سيادتها على

غينيا الجديدة، كما استولت على البواخر التي تنتقل بين الجزر، وصادرت ممتلكات الهولنديين بالجملة، وأجبرت الألوف من المواطنين الهولنديين الذين لم يعرفوا غير هذه الجزر وطناً لهم على الهرب منها كلاجئين. ولم تدفع اندونيسيا لهذه الشركات وللموظفين الذين عملوا فيها أي تعويض، ومع ذلك لم تتخذ الأمم المتحدة أي إجراء حيال ذلك، إذ أن هولندا ليست إلا دولة مستعمرة. ولعل من السخرية أن الحكومة الاندونيسية أشارت إلى أنها لن تدفع أي تعويض إلا في حالة انسحاب هولندا من غربي غينيا. وهكذا انتشرت أساليب السلب والنهب.

ورغبت بعض الدول في المؤتمر –ولاسيما دول حلف بغداد– أن تقرر سيادة مصر على القناة، مع تأكيد الحاجة إلى الإشراف الدولي. فقد كان لهذه الدول مشاكلها الوطنية الخاصة التي يجب عليها أن تحسب حسابها، وقد تفهمنا ذلك بالطبع. وقلنا لممثليها أن مسألة السيادة ليست مسألة مطلقة، فللحكومة البريطانية مثلاً حقوق السيادة في أوغندا، في منابع النيل، ولا ينتقص من حق سيادتنا عليها إذا أكدنا لمصر والسودان أن النيل سيستمر في جريانه، وتخلينا عن حقنا في تحويل مجراه. ولم يكن ما يمس السيادة المصرية في شيء أن نطلب الإشراف الدولي على القناة، مقابل ربح اقتصادي عادل. وعلى كل فقد تمكنا في المؤتمر من الالتقاء مع وجهات نظر باكستان وإيران وتركيا، بقبول التعديلات التي اقترحتها.

وفي الثاني والعشرين من أغسطس، كانت أعمال المؤتمر قد شارفت على النهاية ولم يبق إلا الختام الرسمي. فقد افتتح المستر دالاس أعمال

المؤتمر بخطاب عرض فيه ما انتهت إليه الدول الثلاث من قرارات، وقد جمعت هذه القرارات فيما بعد في مسودة تصريح يؤكد مبدأ الإشراف الدولي، ويعترف بحقوق مصر السيادية، ويضمن دخلاً عادلاً مقابل استخدام القناة ويقترح الدخول في مفاوضات لعقد ميثاق جديد على أن ينص الميثاق على أن يوكل بإدارة القناة إلى مجلس:

"يتألف، بالإضافة إلى مصر، في الدول الأخرى التي تختار بموجب اتفاق بين الدول الموقعة على الميثاق، مع النظر بعين الاعتبار إلى مسألة استخدامها للقناة ومدى تجارتها ومركزها الجغرافي، على أن يكون تأليف المجلس ضامنا تمكينه من تحمل مسئولياته، وتحقيق أحسن ما يمكن من نتائج إدارة القناة دون أن يكون وراء ذلك أية حوافز سياسية في صالح أية دولة تستخدم القناة أو ضدها".

واتفق على أن يتضمن الميثاق أيضاً بنوداً تنص على التحكيم في المنازعات، والعقوبات في حالة خرقها، ونوع من أنواع الارتباط بالأمم المتحدة. وكان هذا البيان مرضياً لنا ومطمئناً لاسيما أن الأمريكان هم الذين اقترحوه، ولو حوفظ على نصوص هذا البيان لسار كل شيء على أحسن سبيل.

وقد وقعت على هذا البيان ثماني عشرة دولة مع بعض التحفظات من جانب أسبانيا وهذه هي: استراليا، الدانمرك، أثيوبيا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيران، إيطاليا، اليابان، هولندا، نيوزيلندة، النرويج، باكستان، البرتغال، أسبانيا، السويد، تركيا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة. أما الهند وروسيا السوفييتية واندونيسيا وسيلان، فقد أيدت اقتراحاً بإنشاء

مجلس استشاري دولي، لا يملك أية سلطة على الإشراف على القناة. وأسفنا على خروج الهند على إجماع الدول الأخرى في المؤتمر، التي كانت تمثل خمسة وتسعين في المائة من التجارة المارة بالقناة، وحاولنا إقناع الوفد الهندي بالاقتراب منا، وسألناه أن يكون مستعداً لتأييد البيان من ناحية المبادئ التي اتفقت عليها الدول الثماني عشرة، مع الاحتفاظ بموقفه من وسائل التنفيذ، ولكنه لم يتمكن من ذلك أيضاً.

وكانت حكومة جلالتها في غضون ذلك، قد قررت ما ستقوم به من عمل تال. فعلى لجنة صغيرة أن تقوم بتقديم بيان المؤتمر إلى الحكومة المصرية، فإذا قبله عبد الناصر كأساس، بدأت المفاوضات. أما إذا لم يقبله، فعلينا أن نحتفظ بموقفنا. واتجهت رغبتي إلى إيفاد لجنة صغيرة وقوية تمثلنا أصدق تمثيل إلى القاهرة، على أن تعقد العزم على الوصول إلى نتيجة سريعة. وقبل المستر منزيس بناء على رجائي ورجاء المؤتمر أن يرأس البعثة، على الرغم من وجود بعض المتاعب السياسية في بلاده. إذ كان من المقرر أن يشرع البرلمان الاسترالي في مناقشة الميزانية في الثلاثين من أغسطس. وأبرقت إلى السير أرثر فادن، نائب رئيس الوزراء في كامبيرا، البرقية التالية:

"لا شك في اتحاد استراليا يكون قد ساهم بنصيب كبير في حل هذه المشكلة المعقدة، إذا تمكنت أنت وزملاؤك، من الاستغناء عن رئيس وزرائكم، لبضعة أيام أخرى لحاجتنا إلى مساعدته الشخصية. فلقد كان للمشورة التي قدمها المستر منزيس وتجاربه في أعمال المؤتمر خلال هذه الأيام الحرجة التي مرت بنا، أكبر الأثر".

وفق وافق السير أرثر على طلبنا.

ونشرت في الثالث والعشرين من أغسطس بيان مؤتمر لندن، واختير المستر منزيس من الدول الثماني عشرة لنقل مقترحاتها إلى الحكومة المصرية، يرافقه ممثلو أثيوبيا وإيران والسويد والولايات المتحدة. وقد مثل الدول الثلاث الأولى وزراء خارجيتها، أما الولايات المتحدة فقد مثلها المستر لوي هندرسون الذي مع ثقتنا الكبيرة به، كنا نود لو أن المستر دالاس نفسه قد تمكن من الذهاب بدلاً منه. وهكذا ترابطت القارة الخمس في هذه البعثة الجديدة.

وأبرقت بعد بضعة أيام إلى الرئيس الأمريكي أقول:

"ابعث إليك بهذه الرسالة لأشكرك على كل المساعدة التي قدمها فوستر. وعلى الرغم من أنني لم أتمكن من حضور المؤتمر شخصياً فإنني سمعت الثناء من جميع الجهات على خطبه البارزة، وقيادته البناءة. وسوف يذكر لك هو كيف سارت الأمور في المؤتمر، وأنني لاعتقد أننا قمنا بعمل رائع، في جمعنا لكلمة الثماني عشرة دولة حول إخراج بيان له مثل هذا الوضوح وتلك القوة.

"وقد تحدث إلى فوستر قبل سفره، عن الجهود التخريبية التي بذلها الروس في المؤتمر، وقد فكرت في هذا ملياً وأود أن أنقل إليك بعض النتائج التي وصلت إليها.

"ليس لدي من شك في أن الدب الروسي يستخدم عبد الناصر،

لتنفيذ أغراضه العاجلة، بوعي منه أو دون وعي. وهذه الأغراض في اعتقادي هي أولاً إخراج الغرب من الشرق الأوسط، وثانياً الحصول على موطئ قدم في أفريقيا للسيطرة على تلك القارة بدورها. وأذكر في هذه المناسبة أنني اطلعت على تقرير موثوق به كتبه شخص كان حاضراً مأدبة الغذاء التي أقامها شبيلوف للسفراء العرب. فقد زعم السوفييت في تلك الحفلة "أنهم لا يريدون إلا أن يروا وحدة عربية في آسيا وأفريقيا، ويريدون إزالة جميع القواعد الأجنبية والقضاء على الاستغلال، وأن يشهدوا شعباً عربياً عظيماً ومتحداً، يتبوأ مكانه اللائق في العالم".

"ومن الواضح أن هذه السياسة تستهدف حتماً قواعدنا في هويلاس فيلد (ليبيا) والحبانية (العراق) ومصادر تمويننا البترولية في الشرق الأوسط، وقد واصلت الكتلة الشيوعية في تلك الأثناء أسلوب الرياء الاقتصادي والسياسي تجاه البلاد الأفريقية التي استقلت بالفعل. وسيتسع حتماً الميدان لأعمال التخريب هذه، بمجرد حصول مستعمراتنا في غرب أفريقيا على استقلالها الذاتي. وكل هذا يجعلني أكثر اقتناعاً من أي وقت مضى على أن واجبنا يفرض علينا أن لا نسمح لعبد الناصر، بالإفلات هذه المرة. فلنا الكثير من الأصدقاء في الشرق الأوسط وأفريقيا وفي غيرهما لهم من الذكاء ما يحملهم على إدراك ما سيئول إليه أمرهم في حالة نجاح خطط ناصر أو مصدق. ولكنهم أعجز من الوقوف في وجه الجماهير، إذا فاز عبد الناصر ثانية. وكلما ازدادت قوة جبهتنا ازدادت فرصة تسليم ناصر، دون حاجة إلى استعمال القوة. وهذا ما حملنا على إظهار امتناننا

لسياستكم التي عبر عنها فوستر في المؤتمر، وهذه أيضاً من الأسباب التي تحملنا على مواصلة استعداداتنا العسكرية بالاتفاق مع حلفائنا الفرنسيين.

"وكنا ندرس ما سنقوم به من إجراءات في حالة رفض عبد الناصر التفاوض على أساس مؤتمر لندن. فهناك موضوع الرسوم، وقد وعدنا الألمان والهولنديون بتأييدنا في هذا الصدد، بل قد يبدأ الهولنديون بالتنفيذ خلال الأيام القليلة القادمة. وهناك أيضاً مسألة النقد والإجراءات الاقتصادية، ونحن نقوم الآن بدرس هذه المواضيع مع ممثليكم هنا، ومع الفرنسيين في لندن، وسأبعث إليك بتعليقاتي عليها عاجلاً. ويبدو أننا سننتظر بضعة أيام أخرى قبل أن يعطي ناصر رده النهائي لمنزيس، لكننا بعد هذا الرد يجب أن نكون في مركز يمكننا من العمل بسرعة. وسيبرق سلوين لويد إلى فوستر "بالتكتيك" الذي سنتبعه ولاسيما ما يتعلق منه بالأمم المتحدة.

"وقد رأيت في غضون ذلك، أن واجبي يحتم علي إرسال بعض هذه الانطباعات عن الموقف الخطير، الذي ما زال يواجهنا، والذي لا شك في أنه أخطر وضع تعرضت له بلادنا منذ عام ١٩٤٠.

"وسررت أيما سرور بما شهدته من صور فوتوغرافية ناطقة عن مدى تحسن أحوالك الصحية، وتمتعك بالقوة والنشاط، وهذا خير ما نتلقاه من أنباء".

الفصل الثالث

بعثة منزيس

من ٢٣ أغسطس إلى ٩ سبتمبر

قضت بعثة المستر منزيس بعض الوقت في لندن تعد قضيتها وتستعد للاجتماع بعبد الناصر، وأبدت البعثة كل اهتمام بما يرضي مصر ويوافقها، وحدد موعد الاجتماع في القاهرة في الثالث من سبتمبر، بينما استغرقت الاتصالات هناك ستة أيام أخرى. وانقضى ما يزيد على الأسبوعين بقليل، بين بيان الدول الثماني عشر، وبين انتهاء مهمة منزيس، وكانا أسبوعين مليئين بالتطورات الحرجة في تاريخ أزمة السويس.

وتحتم على المملكة المتحدة أن تبت في نوع العمل الذي ستتخذه في حالة رفض عبد الناصر مقترحات الدول الثماني عشرة، ولم تكن الولايات المتحدة متفقة معنا ومع فرنسا على طبيعة الإجراءات التي سنقوم بها ولا على توقيتها، فقد أردنا أن نحيل القضية إلى مجلس الأمن إذا رفض عبد الناصر التفاوض. وكنا نريد أيضاً أن نجمع أكبر عدد يمكن جمعه من الدول لنوجه ضغطاً مالياً واقتصادياً على مصر، ولكن الولايات المتحدة ثبطت من عزائمنا في كلا الإجراءين.

وعندما كان المستر دالاس في لندن، حاولنا مرة أخرى إقناعه بأهمية حرمان عبد الناصر من رسوم القناة. وبينا أن السفن البريطانية والفرنسية

تدفع كل عام نحواً من خمسة وخمسين في المائة من مجموع الرسوم، وأن هذه قد قطعت عن مصر فعلاً، بينما تحتل أمريكا المرتبة الثالثة بين الدول الدافعة تتلوها إيطاليا فهولندا والنرويج. وقد أعلن الهولنديون والنرويجيون والألمان عن استعدادهم لاتخاذ الخطوات التي تتفق مع سياستنا، لكن المستر دالاس لم يتجاوب معنا فتجاهل النقطة التي أثرناها، وراح يحدثنا بإسهاب عما نعرفه من أضرار الدوران حول رأس الرجاء الصالح، وفرض القيود على استهلاك البترول.

ولم توافق حكومة الولايات المتحدة في قضية الرسوم على اتخاذ أية إجراءات فعالة. وأدى موقفها هذا إلى استحالة فرض الضغط على عبد الناصر بوسيلة متوفرة لدينا وهي حرمانه من دخل القناة التي استولى عليها، إلى أن يتم الوصول إلى تسوية جديدة للمشكلة.

واتخذت الحكومة الأمريكية أيضاً موقفاً سلبياً من الأشكال الأخرى التي اقترحناها لفرض القيود المالية. وكنا نحن والفرنسيون قد جمدنا وحجزنا منذ أكثر من شهر جميع أرصدة مصر الإسترلينية والفرنكية، بينما اقتصرت الحكومة الأمريكية على تجميد أرصدة الحكومة المصرية والبنك الأهلي المصري من الدولارات كما كانت عليه يوم الواحد والثلاثين من يوليو، وتوقف قبول أية دفعات أخرى في هذه الحسابات، وكذلك في الحسابات الخاصة بالأفراد العاديين، وهذا يعني أن أمريكا لم تفرض أقصى ما يمكن فرضه من الضغط على تجارة مصر وماليتها.

وتركزت سياستنا في إقناع أكبر عدد ممكن من الدول، ولاسيما

الولايات المتحدة، باتخاذ نفس الإجراءات التي اتخذناها. وقد حذت عدة دول حذونا، أما المستر دالاس، فقد شعر أن عليه أولاً تمهيد الطريق لدى الرأي العام الأمريكي لقبول أية إجراءات جديدة، ومع ذلك لم يقم المستر دالاس باتخاذ أية خطوة في هذا التمهيد، وعندما عاد إلى واشنطن تحدث إلى سفيرنا هناك عن ضرورة الإبقاء على أكثر من إجراء بديل، وكان يؤيد مبدئياً الإجراءات الاقتصادية، ولكن أقصى ما يمكنه التعهد به هو استعداد حكومته لاتخاذها، لكنها لم تتخذها بالفعل أبداً.

وفي الوقت الذي كانت فيه أمريكا تظهر مثل هذا التردد، تحتم علينا أن نواجه مشكلة تموييناتنا البترولية. ولا شك في أن أمريكا لو واصلت تأييد البيان الذي سيحمله منزيس معه إلى القاهرة وقامت بدورها في حمل مصر على قبوله، لسارت الأمور على ما يرام، لكن عامل الزمن لم يكن في صالحنا. والسماح بإطالة أمد المحادثات يؤدي إلى الإقلال من فرص الوصول إلى تسوية مرضية، لا إلى زيادتها. وقد وافقت حكومة جلالة الملكة، على وجوب إتباع كل وسيلة دبلوماسية واستنفاد أغراضها، وإظهار ذلك جلياً قبل اللجوء إلى العمل العسكري. واتفقنا على عرض قضيتنا على الأمم المتحدة، لإعطاء مجلس الأمن فرصة كاملة وأصيلة لمناقشة القضية، على أن نجد في الوقت نفسه السبل التي تكفل منع اللف والدوران اللذين لا نهاية لهما، والتجاهل الذي تواجه به عادة مشروعات القرارات التي تعرض على المجلس.

وكان الخطر ماثلاً من أن فوات الوقت مع تعقد المحادثات، سيضعف

من عزيمة الدول الثماني عشرة، ومن أن السماح لعبد الناصر بالاحتفاظ بجائزته قد يكون في النهاية أكبر من خطر استعمال القوة. وواجهتنا مشكلة المدى الذي نستطيع فيه المضي في أساليبنا الدبلوماسية وعقوباتنا الاقتصادية التي قد لا يقدر لها النجاح، قبل أن تفلت من أيدينا إمكانية استخدام الإجراءات العسكرية، إذ كان الشتاء يقترب وتصبح في شهوره الإجراءات العسكرية أكثر صعوبة، كما قد تتطلب تغييراً في الخطط الموضوعة. واتخذت القوات الفرنسية مراكزها في جزيرة قبرص في الثامن والعشرين من أغسطس، وتحتم علينا أن نستعد لتوجيه ضربتنا في غضون أسابيع قليلة إذا صحت عزيمتنا على توجيهها، لأن الإبقاء على هذه القوات في أماكنها أمداً طويلاً أمر باهظ التكاليف.

ودرست الحكومة في الأيام الأخيرة من شهر أغسطس، مدى الحكمة في إحالة القضية إلى الأمم المتحدة، ولم يكن هناك أي التزام يحتم علينا أن نقوم بهذه الخطوة في هذه المرحلة، لأن ميثاق الأمم المتحدة نفسه يفسح المجال في عامل الزمن. ولم يرفع الأمر في عام ١٩٤٨ عندما تعرض السلام العالمي للخطر بسبب أزمة برلين إلى الأمم المتحدة، إلا بعد شهور من فرض الحصار الروسي، وتدابير النقل الجوي المقابلة التي قام بها لرفع الحصار، واقتصر الأمر في الأمم المتحدة على مجرد الكلام.

وكانت هناك مخاطر جمة في عرض القضية على الأمم المتحدة، فقد تقدم إلى مجلس الأمن مقترحات مختلفة لحل خلافتنا مع مصر، قد تؤدي إلى إطالة أمد هذه المشاكل، وكانت وزارة الخارجية الأمريكية قد أظهرت

حتى ذلك الوقت أنها ضد أية خطوة كهذه من جانبنا. ووصف أحد مستشاري المستر دالاس مجلس الأمن لنا، بأنه كالرمال الناعمة، متى دخلها الإنسان، لا يعرف مدى عمقها أو طريقة الخروج منها. أما المسيو بينو فقد وصف القوة التي تملكها الأمم المتحدة، بأنها ذات "طابع أعاقي". وكل هذه الاعتراضات صحيح وصادق، ولكننا كدولة وقعنا على الميثاق، تعهدنا بأن لا نلجأ إلى استخدام القوة العسكرية قبل الذهاب إلى الأمم المتحدة أولاً، هذا هو عهدنا، وقد عزمنا على احترام كلمتنا. أما المشكلة التي واجهتنا، فهي متى نعرض القضية وفي أية صورة نعرضها.

وفكرنا في أن من الخير لنا أن نسارع بعرض القضية. وأن من الأهمية بمكان أن نأخذ زمام المبادرة، قبل أن تأخذه مصر أو غيرها من الدول، فإن حشودنا العسكرية في شرق البحر المتوسط، قد تتخذ حجة ضدنا. ولكن لم يكن من الحكمة في الناحية الأخرى أن نلجأ إلى مجلس الأمن قبل أن تحصل بعثة منزيس على رد من عبد الناصر. وعلينا أن لا نضعف من مركز البعثة، بإظهار الأرض "تمشي تحت قدميها"، أو بأننا نتوقع، من الحكومة المصرية رفض مقترحاتها، وعلينا أن لا نقدم لعبد الناصر الحجة ليمتنع عن إعطاء رده النهائي قبل أن يبحث مجلس الأمن في الموضوع، وكان هناك أمل في أن يقبل المصريون فوراً، أو على الأقل، بعد بعض التعديل، هذه الاقتراحات كأساس لمفاوضات أخرى.

وقررت الحكومة في الثامن والعشرين من أغسطس اللجوء إلى الأمم المتحدة، بعد أن تكون قد تلقت تقريراً من المستر منزيس. وكان لهذا القرار

آثاره البرلمانية أيضاً، فقد أردت استدعاء البرلمان من عطلته الصيفية في أقرب وقت ممكن، لكن على أن تقدم إلى الأعضاء شيئاً ملموساً يناقشونه. فالبرلمان لا يكون في أحسن حالاته عندما يطلب إليه مناقشة أمور عامة. ومن الأفضل –إن أمكن– أن نقدم له أموراً محدودة، وقررنا بعد أن تشاورنا مع المستر منزيس، أثناء وجوده في القاهرة، استدعاء البرلمان عقب عودته مباشرة، إذ يكون تقرير بعثته في متناول أيدينا لمناقشته.

وبدأنا نواجه مشكلتنا الثانية في تقرير الصورة التي سنعرض فيها القضية، على مجلس الأمن. ومن السبل التي يمكن أن نسلكها، تقديم مشروع قرار نسعى فيه إلى الحصول على التأييد للمبادئ التي قام عليها بيان الدول الثماني عشرة، ودعوة مصر إلى قبولها. ومن الطبيعي أن تنضم إلينا في ذلك كل من فرنسا واستراليا، وهما عضوان في المجلس. ومن الصعب على الولايات المتحدة أن تتبع سبيلاً آخر، إذ أنها قامت بدور بارز في صياغة البيان وتبنيه. وتشير جميع الاحتمالات إلى أن مشروع القرار سيتعرض إلى الفيتو السوفييتي، لكن أملنا انحصر في أن نتمكن من البرهنة على أن الغالبية الكبرى من أعضاء المجلس تؤيد مقترحات لندن. وهناك مخاطر أخرى بالإضافة إلى الفيتو السوفييتي، فقد تتقدم إحدى الدول الأعضاء من إنصاف الأصدقاء أثناء المناقشات بتعديلات من شأنها أن تحد من حريتنا في العمل. ولو كنا نحظى بالتعاون القوي من جانب الولايات المتحدة، لأمكن أن يكون مصير مثل هذه التعديلات إلى الفشل.

وكانت هذه هي النتائج التي توصلت إليها الحكومة، وقد خول وزير الخارجية بنقلها إلى المستر دالاس في الثامن والعشرين من أغسطس، وأن يطلب مساعدته لها.

وأردت في الوقت نفسه أن أعطي لدول أوروبا الحرة الفرصة لتدرس معنا الموقف الذي يواجهنا جميعاً، لاسيما أن هذه الدول تتأثر أكثر من غيرها بالخسارة، إذا لم نوقف الحكومة المصرية عند حدها. فهي التي ستصبح معتمدة في تأمين بترولها، على قرار رجل واحد. واقترحت عرض القضية على حلف شمال الأطلنطي، لاسيما أن هذا يتفق مع طبيعة الإطار السياسي الواسع التي أردنا إضفاءها على هذا الحلف. وهكذا تقرر أن يقدم وزير خارجيتنا تقريراً إلى مجلس الحلف عن المحادثات التي دارت في مؤتمر لندن.

وقام الوزير بذلك، في الخامس من سبتمبر، ووجد في شخص المسيو لونز وزير خارجية هولندا حليفاً قوياً، إذ حث دول شمال الأطلنطي على رفض الاعتراف باستيلاء مصر على القناة، وأن تمتنع عن دفع الرسوم إلى السلطة المصرية الجديدة، وأن تتضامن في عرض القضية على مجلس الأمن. وأيد المستر ليستر بيرسون وزير خارجية كندا هذه الآراء، وعلى الرغم من معارضته للعقوبات العسكرية، فإنه لم يستثنها كإجراء أخير، واعتبر المستر سلوين لويد اجتماع المجلس نجاحاً، وبحثه لمشكلة السويس ذا آثار مجدية.

أما المسيو سباك، وزير خارجية بلجيكا الذي كان يقوم بزيارة الكونغو في شهر أغسطس، فقد عاد إلى أوروبا وهو مدرك تمام الإدراك للخطر الذي

أثاره "عمل" عبد الناصر. وأكد أن هذه الحركة سيكون لها أثرها في أفريقيا كلها، لا في شمال القارة فحسب بل في أعماقها الاستوائية أيضاً. وكان موقف المسيو سباك حازماً في إبراز ما لإعادة تثبيت دعائم الإشراف الدولي على منطقة القناة من أهمية، مضيفاً اقتناعه بأن الموضوع أكثر عمقاً من هذا. فقد أعلن أن الدول الغربية أن تخاذلت، ستواجه سلسلة من الهزائم والتراجعات في أفريقيا والشرق الأوسط، وأيد بحماس وجوب تأمين الحصول على تأييد جميع دول الحلف مضيفاً أنه ما زال يرتعد من كابوس الأخطاء التي ارتكبت في مهادنة هتلر في مستهل عهده، ومعرباً عن قلقه من احتمال تكرر هذه الأخطاء الآن. وكنت بدوري، أشاركه هذا الرأي.

واتفقت معلوماتنا مع أنباء المسيو سباك، فقد تلقينا تقارير من شرقي أفريقيا وغربها، ومن الصومال وعدن. ولو أخذنا كلا من هذه التقارير على حدة، لما كان مثيراً للفزع، ولكنها مجتمعة تشير إلى الشعور بالقلق وعدم الاستقرار في العالم الإسلامي. فقد كنا نعرف أن الحكومة المصرية تضع الخطط لإشعال الثورة في العراق، كما كان هناك خطر كامن على حكومة إيران. وقد تشجعت أنا وزميلي وزير الخارجية، بإنذار المسيو سباك على مواجهة هذا التهديد حتى ولو وقفت الولايات المتحدة بعيدة عن دعمنا وتأييدنا، وأبلغنا المسيو سباك أن بلجيكا مستعدة للموافقة على دفع رسوم القناة في حساب مجمد، وأنها ستقف صامدة معنا في كل إجراء نتخذه في الأمم المتحدة. ولقد كان سباك رجلاً صادقاً كوعده.

* * *

وقرر موقف أمريكا من مشكلة قناة السويس سير هذه المشكلة، فلو عالجتها أمريكا بروح الحليف لعملت كل ما في وسعها، فيما عدا استخدام القوة لتأييد تلك الشعوب التي تعتمد سلامتها الاقتصادية على حرية المرور في القناة، ولرسمت خطوط سياستها بما يتفق وخطط حلفائها، وتمسكت بشدة بالقرارات التي تم الوصل إليها، ولكانت قد أصرت على إعادة السلطة الدولية لتبعد القناة عن سياسات أية دولة بمفردها. ومن الواضح الآن أن الولايات المتحدة لم تقف هذا الموقف أبداً، وأنها كانت تريد أن تكسب الوقت وتدور حول المشاكل عند ظهورها وتخلق السياسات المتتالية واحدة أثر فشل سابقتها، ولم يكن بين هذه السياسات جميعها ما يتفق مع الهدف البعيد المدى في خدمة قضية مشتركة.

وقد وصف الزعيم الشيوعي اليوغوسلافي دجيلاس في كتابه "الطبقة الجديدة" حقيقة الوضع عندما وصف النزاع على حقيقته بأنه "صراع بين القومية المصرية والتجارية العالمية التي تمثلها بمحض الصدفة، الدولتان الاستعماريتان العريقتان، بريطانيا وفرنسا".

ومن سوء حظ آسيا وأفريقيا أن حكومة واشنطن لم تستفد من هذا التفسير الواضح، فإن أثر الاستعمار القديم أفقد متتبعي الأثر خطاهم.

* * *

وبدأنا نتلقى في نهاية أغسطس آراء أمريكا حول رغبتنا في عرض القضية على الأمم المتحدة، وكان دالاس قد وافق بصورة عامة على ضرورة استشارة مجلس الأمن قبل اتخاذ أي قرار بشأن أي إجراء عسكري

فقد أعرب عن عدد من الشكوك، ولفت نظرنا إلى الصعوبات الفنية. وسألنا في التاسع والعشرين من أغسطس عما إذا كانت المسألة التي سنعرضها تعتبر في لغة الميثاق "نزاعاً" أو "وضعاً" لأننا إذا اخترنا التعبير الأول فسنواجه بعدد كبير من الأصوات المعارضة، أما إذا اخترنا الثاني فلن نتمكن وفقاً لإجراءات المجلس من أن نطلب اتخاذ قرار فعال. وقد حاولنا ملاقاة دالاس في منتصف الطريق حول هذه النقطة، باختيار إجراء مختلف، لكننا لم ننزع من نفسه الشكوك.

وقررت الحكومة البريطانية إيضاح موقفها تماماً، فبعثنا إلى واشنطن في اليوم التالي نص مشروع القرار الذي نقترح تقديمه. ويرى المشروع أن "تهديداً للسلام قد وجد"، وأن المجلس باسم الأمم المتحدة، يدعو مصر إلى التفاوض على أساس مقترحات الدول الثماني عشرة، وقلنا أننا لا نستطيع تقديم هذا المشروع إلا بعد أن نتلقى من مصر رداً واضحاً على مقترحات بعثة منزيس.

واستحسن المستر دالاس مشروع القرار منذ اللحظة الأولى، ولكنه انشغل بإحصاء الأصوات في المجلس، كما قلق من مسألة عدد الأصوات التي يمكن أن نعتمد عليها في تأييد المشروع. وأعلن أن في وسعنا بدهياً أن نعتمد على تأييد الولايات المتحدة في المجلس، بشرط أن تكون حركتنا محاولة شريفة للوصول إلى حل لا "وسيلة للتعمية والتغطية". وذكر المستر دالاس، أنه يرى في مسودة اقتراحنا، ما يشتم منه احتمال استخدام القوة، والولايات المتحدة لا تريد أن تربط نفسها بمثل هذا، ولكننا لم نكن من

جانبنا نرى في مسودة مشروعنا، ما رآه المستر دالاس من معنى وهذا نصه:

مسودة مشروع قرار إلى مجلس الأمن

"إدراكاً منا للحقيقة في أن العمل التعسفي الذي قامت به الحكومة المصرية من جانب واحد فيما يختص بإدارة قناة السويس، قد أدى إلى اضطراب الوضع الراهن، وخلق موقفاً قد يعرض حرية المرور بالقناة للخطر أمام كل البواخر دون تمييز لما تحمله من أعلام، وفقاً لما نص عليه ميثاق القناة المعقود عام ١٨٨٨ مما أدى إلى ظهور تهديد للسلام.

"وعلماً منا بأن مؤتمراً قد عقد في لندن في السادس عشر من أغسطس عام ١٩٥٦ لدراسة الوضع، وأن ثماني عشرة دولة من مجموع اثنتين وعشرين حضرت المؤتمر وتمثل في مجموعها أكثر من خمسة وتسعين في المائة من مصالح المنتفعين بالقناة، ووضعت مقترحات قدمت إلى الحكومة المصرية.

"ومع الإعراب عن الأسف، لأن الحكومة المصرية رفضت التفاوض على أساس تلك الاقتراحات التي تنطوي على حل عادل ومنصف.

"وإذ يرى المجلس أن هذا الرفض يزيد من حراجة الموقف.

"وبعد التذكير بأن الحكومة المصرية رفضت العمل بقرار المجلس الصادر في أول سبتمبر عام ١٩٥١.

"أولاً– يرى المجلس ثمة خطراً يهدد السلام.

"ثانياً– يذكر المجلس حكومة مصر، باستمرار اعتبارها ملزمة، وفقاً

للمادة الخامسة والعشرين من الميثاق، بقبول القرار المشار إليه وتنفيذه.

"ثالثاً– يؤكد المجلس مبدأ حرية الملاحة في قناة السويس طبقاً لميثاق القناة المعقود في عام ١٨٨٨.

"رابعاً– يعتبر من الضرورة لضمان هذا المبدأ وجوب إدارة القناة على أسس الاقتراحات الخماسية المذكورة أعلاه (الاقتراحات التي حملتها إلى القاهرة بعثة منزيس) بالنيابة عن الدول الثماني عشرة.

"خامساً– ويطلب من الحكومة المصرية التفاوض على أساس هذه الاقتراحات".

وناقش المسئولون الأمريكيون في المحادثات التالية جداول الأوقات الذي قدرناه لعرض القضية، فأعربوا عن اعتقادهم بأن أسبوعاً واحداً لا يكفي للنقاش، لاسيما إذا تقدمت الدول الأعضاء بعدد من التعديلات، مما يتطلب التخلص منها جهداً كبيراً في الأروقة والكواليس. وكنا ندرك في لندن، تمام الإدراك، هذا العيب في جهاز الأمم المتحدة، ولهذا فقد أصررنا على محاولة البت في الموضوع بسرعة. ولكن الأمريكيين كانوا مهتمين بوجه خاص بتجنب الإتيان بأي انطباع يوحي برغبتنا في "سلق" القضية. ولم يرغبوا أيضاً في أن نضيف بلجيكا أو غيرها من الدول الأخرى التي لم تشترك في مؤتمر لندن، إلى قائمة الدول التي تتبنى مشروع القرار. وكانت بلجيكا عضواً في مجلس الأمن، ولم يكن في نظرنا ما هو أكثر بداهة من دعوة أصدقائنا إلى تأييدنا، لكن الأمريكان واصلوا معارضتهم في هذا، واصفين هذا التجميع باصطلاح "تأليف العصابات".

ويحتاج هذا الاصطلاح "تأليف العصابات" إلى بعض الإيضاح، إذ أن له تاريخاً كئيباً، وقد سمعت به للمرة الأولى في مؤتمر يالنا، إذ قيل هناك أن على الولايات المتحدة ألا تكون على صلة وثيقة بنا خشية إثارة شكوك الروس الذين سنجتمع إليهم في مؤتمر. وكان في الحقيقة عقبة في طريق التفاهم الوثيق على مستوى عال بين بلدينا، على الرغم من أن المستر ستيتينوس، وزير الخارجية الأمريكية آنذاك، لم يكن يحب هذا التعبير ولم يلجأ إلى استخدامه، لا في يالتا ولا في سان فرنسيسكو فيما بعد. ومع ذلك فقد أساء هذا التعبير إلى محادثاتنا في يالتا، وكان في الإمكان الوصول إلى نتائج أفضل في ذلك المؤتمر، لو لم يسده هذا الاصطلاح.

ومنذ ذلك التاريخ، تعود المفاوضون من دول أوروبا الغربية مع الأمريكان على هذه الطريقة المؤسفة في التفكير الأمريكي، وإن كنت لم أسمع قط هذا التعبير يستعمل مطلقاً عندما تكون أمريكا في حاجة إلى إقناع حلفائها بتوحيد سياستهم مع سياستها في المشاكل التي تهمها، إذ لم يطلق أحد على إذعان بريطانيا وفرنسا المتكرر مثلاً لرأي أمريكا في الرفض باستمرار قبول الصين الشيوعية عضواً في الأمم المتحدة اسم "تأليف العصابات".

* * *

وهكذا تركزت الأمور عدة أيام على نتيجة عرض القضية على الأمم المتحدة، وكانت مسودة مشروع قرارنا بين يدي الولايات المتحدة الأمريكية، وقد وافق عليها الفرنسيون، بينما امتنع الأمريكان عن تأييدها.

ثم جاءت الخطوة التالية على غير انتظار، فقد عاد المستر دالاس في الرابع من سبتمبر من عطلة نهاية الأسبوع التي قضاها في جزيرة البط –في بحيرة أونتاريو– ببعض الأفكار الجديدة، وأعلن أننا لسنا في حاجة إلى ميثاق جديد نعقده مع مصر، على الرغم من أن هذا هو بالتحديد ما طلبته الدول الثماني عشرة في مؤتمر لندن في الاقتراحات التي قدمها المستر دالاس بنفسه.

وذكر المستر دالاس لسفيرنا أنه يعتبر وضعنا من الناحية القانونية ضعيفاً، إذ أننا مع عدم مساسنا بالسيادة المصرية عند مطالبتنا مصر بقبول معاهدة جديدة، إلا أننا نهددها باستخدام القوة، في حالة رفضها طلبنا. وفي هذا ما يحمل معنى أن المعاهدات القائمة لا تعطينا الحقوق الكافية وأننا نحتاج إلى الحصول عليها، بينما يعطينا ميثاق عام ١٨٨٨ جميع الحقوق التي نطلبها.

واقترح المستر دالاس أن يؤلف المنتفعون بالقناة ناديا، وأن يستأجروا المرشدين، وينظموا الملاحة، ويقوموا بأنفسهم بإدارة القناة. وأضاف أن هذا الاقتراح قد لا يكون مرضياً ولكنه عملي، وقد يؤدي مرور الزمن إلى تسوية مع مصر. وإذا تمكنا أن نبين أننا نملك سبيلاً آخر غير سبيل الحرب في حالة رفض عبد الناصر لاقتراحاتنا، فإننا نكون في مركز أقوى من مركزنا الحالي، لأن الميثاق لا يعطي عبد الناصر أي حق في الانتفاع مادياً من عمليات الملاحة في القناة. واستطرد دالاس يقول: وإذا ما رأى عبد الناصر المال يفلت من بين يديه فسيؤثر عليه هذا أكثر من التهديد أو

استخدام القوة. وهكذا فإننا باعتمادنا على الحقوق التي نملكها طبقاً للميثاق –بدلاً من المطالبة بميثاق جديد أو حقوق جديدة– سنكون في مركز أفضل بالنسبة إلى الأمم المتحدة.

وقد زيدت هذه الآراء إيضاحاً في اليوم التالي، في وزارة الخارجية الأمريكية، حين أبلغ وزير جلالة الملكة أن حكومة الولايات المتحدة ترى أن على المنتفعين بالقناة بما فيهم الولايات المتحدة، أن يصدروا بياناً يؤكدون فيه حقوقهم ويعلنون عن عزمهم على إنشاء منظمة جديدة يحددون هم تماماً أعمالها، ويوضحون أن من واجب جميع البواخر التي تمر بالقناة الاعتماد على خدماتها.

هذا هو العرض الأول لفكرة "نادي المنتفعين بالقناة"، وهذه هي الفكرة التي حولت مجرى الأحداث. لقد كانت نقطة تحول، وكنا نظن أن الخطة تبشر بالنجاح، ولكننا في شك في أساس القانون الذي تقوم عليه. وكانت النصيحة التي تلقيناها في لندن، أنه على الرغم من أن الميثاق فرض بعض الالتزامات على مصر فإنه لا ينص مطلقاً على إعطاء المنتفعين أي حق من الحقوق التي يدعيها دالاس. وليس في وسع موقعي الميثاق التأكد من احترامه، إلا عن طريق الضغط الدبلوماسي والاقتصادي، واللجوء إلى القوة كحل أخير. يضاف إلى هذا أننا واجهنا نفس الصعوبة التي سبق أن واجهناها عند انعقاد مؤتمر لندن، وهي أن عدد الدول المنتفعة بالقناة يفوق كثيراً عدد الدول الموقعة على الميثاق.

وتلقينا في السادس من سبتمبر أنباء من المستر منزيس تقول أن بعثته

تقترب من الأزمة، فقررنا مواصلة السير لنلجأ إلى الأمم المتحدة، مع مواصلة درس معاني الأفكار الأخيرة التي جاء بها المستر دالاس. واعتبرت الحكومة اللجوء إلى مجلس الأمن، محاولة أخرى لإقناع مصر بقبول حل على أساس الخطوط التي اتفق عليها في مؤتمر لندن. واقترحنا على الولايات المتحدة أن يقوم ممثلنا بتقديم رسالة إلى رئيس مجلس الأمن يطلب إليه فيها دعوة المجلس إلى الاجتماع. ووافقت الحكومة الفرنسية على هذا الإجراء الذي اخترناه. وكنا نعرف أن الحكومة المصرية تريد إطالة الوقت في المحاورات حتى تتمكن من تعزيز قبضتها على القناة. وأنا اعترف أن لجوءنا إلى الأمم المتحدة سيعطي المصريين مزيداً من الوقت، ومع ذلك فقد أملنا في أن تؤدي فكرة نادي المنتفعين بالقناة –التي جاء بها المستر دالاس– إلى إيجاد طريقة لحرمان مصر من أي ربح قد تجنيه من وراء تأميمها القناة إلى أن يتم الوصول إلى تسوية.

وأصر وزير الخارجية في اتصالاته مع واشنطن على وجوب دفع رسوم المرور إلى جمعية المنتفعين بالقناة، وهذا هو مفتاح الموقف كله. فمن الواجب في هذه الأثناء ألا يحصل ناصر على الرسوم، وفي وسع الهيئة التي اقترحتها الحكومة الأمريكية أن تتولى مؤقتاً معظم وظائف السلطة الدولية التي اقترحها مؤتمر لندن. وخيل إليّ أن الولايات المتحدة تعتزم حقاً الاشتراك في هذه السلطة.

وكنت لا أزال أعتقد أن حكومة الولايات المتحدة ما زالت متمسكة بموقفها في أن ناصر يجب أن "يتقيأ" القناة. وحملني اعتقادي هذا على

وجوب إعطاء أمريكا أكبر حرية ممكنة في اختيار الوسائل التي تراها. فجمعية المنتفعين بالقناة مشروع أمريكي، وقد يستغرق تشكيلها وممارستها أعمالها بعض الوقت، ولذا اقترحنا أن نتقدم إلى الأمم المتحدة بقضيتنا فوراً، في الوقت الذي يواصل فيه المستر دالاس إيضاح فكرته. لكن النتيجة أسفرت عن خيبة أملنا، وعن اتخاذ جمعية المنتفعين شكلاً آخر غير الشكل الذي ظننا أنها ستكون عليه.

وتلقيت في غضون ذلك رسالة مزعجة من الرئيس أيزنهاور. فحتى هذه اللحظة، كان الرئيس وموظفوه، قد تركوا في نفوسنا الانطباع بأنهم لا يستثنون احتمال استخدام القوة كحل أخير، إذا استنفدت جميع وسائل التسوية الأخرى. وكنا نتلقى بين فينة وأخرى تأييدهم، لاحتياطاتنا العسكرية التي اتخذناها. لكن الرئيس أبلغني هذه المرة أن الرأي العام في أمريكا يرفض استخدام القوة رفضاً تاماً. وهو إذ يعترف بأن إجراءات المفاوضات التي سلكنا سبيلها قد لا تعطي لعبد الناصر النكسة التي يستحقها، ينصحنا بأن نفرق تماماً بين موضوع القناة وبين سياستنا العامة تجاه الحكومة المصرية وتهديدها لأفريقيا والشرق الأوسط، إذ أن هذه السياسة تؤلف في نظره مسألة بعيدة المدى.

وقد أزعجني هذا أيما إزعاج، فقد شعرت أن واجبنا يحتم علينا معالجة مشكلة القناة لا لأهميتها فحسب، بل لأن استيلاء عبد الناصر عليها يؤثر على الوضع إجمالاً في الشرق الأوسط وأفريقيا، ولا يمكن عزل مشكلة القناة عن المشاكل الأخرى المتعلقة بمظاهر القومية العربية والمطمح المصرية.

وبعثت إلى الرئيس في السادس من سبتمبر بردي على رسالته، وقد بذلت في إعداده كل عناية وقلت:

"شكراً لك على رسالتك وعلى صراحتك.

"وليس لدي شك في أننا متفقون –وقد اتفقنا منذ البداية– على بذلك كل محاولة ممكنة للوصول إلى تسوية سلمية. وقد أيدنا بهذه الروح فكرة الدعوة لمؤتمر الاثنتين والعشرين دولة، ثم مضينا نعمل معكم بأقصى قدر من التعاون، حول هذه المسألة. ولم يدر بخلدنا قط موضوع الالتجاء فجأة إلى السلاح، أو بدون استفزازات جديدة، في الوقت الذي تستمر فيه هذه الإجراءات السلمية. وعلى أية حال، فإنكم بما لديكم من خبرة واسعة، تدركون أنه ليس في وسعنا أن نلجأ إلى القوة، دون استعدادات واسعة النطاق تستغرق عدة أسابيع.

"لكن موضوع الاحتياطات اللازمة هذه، قد أرقني بشدة منذ أمد طويل، ولا يزال يؤرقني. إذ لم أنس قط الاضطرابات وأعمال القتل التي جرت في القاهرة في عام ١٩٥٢، إذ كنت آنذاك مسؤولاً عن الحكم هنا، في الوقت الذي كان ونستون (تشرشل) يقطع البحار عائداً من الولايات المتحدة.

"ونحن متفقان أيضاً، على ضرورة منح لجنة السويس كل فرصة لتنفيذ مهمتها. هذا هو عزمنا الأكيد. فإذا نجحت اللجنة وما يعقبها من مفاوضات في الحصول على موافقة عبد الناصر على اقتراحات الدول الثماني عشرة، فلن يكون هناك من داع لاستخدام القوة. أما إذا فشلت

اللجنة، فلابد لنا من حل بديل عاجل يضمن عدم السماح لعبد الناصر بالمضي بما أخذ. ونحن في هذا الصدد، نميل إلى اقتراح فوستر الذي يهدف إذا كنت قد فهمته بشكله الصحيح، إلى إدارة القناة من قبل المنتفعين بها، على ضوء حقوقهم التي ضمنها ميثاق عام ١٨٨٨. وقد سمعنا بهذا الاقتراح أمس من سفارتنا في واشنطن، وأعتقد أن في إمكاننا أن نمضي معاً في هذا السبيل بشرط أن نعلن معاً عن نوايانا، فور انتهاء منزيس من مهمته. أما إذا لم يكن باستطاعتنا أن نمضي في هذا السبيل أو أي شيء قريب الشبه منه، فما عسى أن تكون خطوتنا التالية؟

"إنك ترى أننا نختلف هنا، وإذا صح هذا فإن خلافنا في الرأي ناجم عن تباين تقديرنا لخطط عبد الناصر ونواياه. فهل لي أن أعرض عليك آرائي في الموقف؟

"لقد تمكن هتلر من تثبيت أقدامه في السنوات التي تلت عام ١٩٣٠ بسلسلة من الخطوات المدروسة والمرتبة بعناية فائقة، بدأت باحتلال منطقة الراين، لتتبعها سلسلة من الاعتداءات على النمسا وتشيكوسلوفاكيا وبولندة والغرب. وقد أظهرت غالبية سكان أوروبا الغربية تسامحاً إزاء هذه الأعمال، خالقة له الأعذار عنها، كالقول بأن هتلر لم يعتد على أحد، أو أن له كل الحق في أن يفعل ما يشاء داخل حدود بلاده، أو أن من الصعوبة بمكان البرهنة على وجود نوايا عدوانية خارجية لديه، أو أن ميثاق عصبة الأمم لا يخولنا استخدام القوة، وأن من الأفضل أن نتريث حتى يقترف عملاً عدوانياً حقيقياً.

"وحاولت روسيا في السنوات الأخيرة اتباع أساليب مماثلة. فحصار برلين مثلاً، لم يكن في الحقيقة، إلا خطوة افتتاحية في حملة ترمي إلى حرمان الغرب من مركزه في ألمانيا. ولقد رددنا على الحصار، لحسن الحظ في الحال، مما جل المخطط الروسي يفشل في بدايته. ولكني واثق من اتفاقك معي، على أن من الخطأ القول أن مخططاً روسيا بهذا المعنى لم يكن موجوداً مطلقاً.

"وعلى نحو هذا فنحن مقتنعون بأن الاستيلاء على قناة السويس ليس سوى البداية في حملة مدروسة خططها عبد الناصر تستهدف طرد كل ما للغرب من نفوذ ومصالح في جميع البلاد العربية. وهو يعتقد، أنه إذا تمكن من الفوز بغنيمته هذه بنجاح، متحدياً ثماني عشرة دولة، فإن سمعته في البلاد العربية ستصل إلى الأوج، مما يمكنه من خلق ثورات يقوم بها ضباط شبان في العربية السعودية والأردن وسوريا والعراق (ونحن نعرف أنه يمهد الآن لثورة في العراق التي هي أكثر البلاد العربية استقراراً وازدهاراً) وستكون الحكومات الجديدة في الواقع توابع لمصر، إن لم تكن لموسكو. وستوحد مصادر البترول العربي تحت إشراف دولة عربية متحدة ترأسها مصر، وتقع تحت نفوذ روسيا. وإذا ما تحقق هذا، أمكن لعبد الناصر أن يحرم أوروبا الغربية من البترول، فنصبح نحن هنا جميعاً تحت رحمته.

"وقد يشك البعض في أن العربية السعودية والعراق والكويت على استعداد للتضحية بدخلها من البترول، ولو إلى حين في سبيل مطامع عبد الناصر، ولكننا إذا وضعنا أنفسنا في وضع هذه البلاد فسيظهر لنا الخطر بشكل واضح. فلو قال لهم عبد الناصر "لقد أممت قناة السويس،

ونجحت في تحدي ثماني عشرة دولة قوية بما فيها الولايات المتحدة، كما تحديت الأمم المتحدة بأسرها، في موضوع حصار إسرائيل، وصادرت جميع ممتلكات الغرب أيضاً، إذن ثقوا بي، وامنعوا بترولكم عن أوروبا الغربية، فستجدون القارة الأوروبية بأسرها، جاثية على ركبتيها أمامكم بعد ستة أشهر أو سنة على الأكثر"، لو قال كل هذا، فهل تعتقد أن العرب لن يكونوا على استعداد للسير وراءه؟ وهل هم أكثر تعقلا من الألمان؟ وحتى لو عاد العرب إلى الانقسام على أنفسهم بعد ذلك مرة أخرى، كما فعلوا بعد الخلفاء الأولين، فإن الضرر يكون قد وقع وتم.

و"بالاختصار فنحن مقتنعون بأن السماح لعبد الناصر بتحدي ثماني عشرة دولة، سيؤدي في غضون أشهر قليلة إلى نشوب ثورات في البلاد المنتجة للبترول، وسيخسر الغرب حتماً بترول الشرق الأوسط، ويؤيدنا في هذا الاعتقاد ما تلقيناه من نصائح الأصدقاء من زعماء الشرق الأوسط.

"ويبدو العراقيون أشد إلحاحاً في تحذيرهم لنا، وقد تحدث إلينا كل من نوري السعيد وولي العهد أكثر من مرة، في عواقب نجاح عبد الناصر في ضربته، أنهما يشعران بضياعهما مع التيار.

"(وهنا سردت للرئيس ثلاث نصائح أخرى تلقيناها من ثلاثة زعماء آخرين من زعماء الشرق الأوسط، وحيث أن أصحاب هذه الإنذارات ما زالوا على قيد الحياة، فأنا لا أود البوح بأسمائهم).

"ويبدو أن الخلاف الذي يباعد بيننا اليوم، هو تباين في تقدير خطط عبد الناصر، وأهدافه، وتقدير نتائج القيام بعمل عسكري ضده.

"وقد يكون من رأيك أن من الأفضل، حتى لو صح اعتقادنا، أن نتريث حتى يحسر عبد الناصر النقاب عن أهدافه، لكن هذه هي الحجة التي سادت عام ١٩٣٦والتي رفضناها معاً عام ١٩٤٨، ولا شك في أن هناك مخاطر في استخدام القوة ضد مصر الآن، لكن التدخل في ما بعد لإحباط مقاصد عبد الناصر الثورية في جميع القارة، سيكون أكثر تكاليف وأصعب تنفيذاً، وأني لأشعر بقلق بالغ. أننا إذا لم نسارع فوراً للوصول إلى نتيجة حول موضوع القناة، أياً كانت هذه النتيجة، فإن انقلاباً قد يحدث في أية لحظة، في أي من هذه البلاد الشرقية بفعل حركات عبد الناصر الثورية.

"وإني لاتفق معك، على أن إطالة أمد العمليات الحربية، مع انقطاع بترول الشرق الأوسط، قد يحمل اقتصاد أوروبا الغربية أعباء ثقيلة وباهظة. وأود أن أؤكد لك، أننا مقدرون تماماً للأعباء والمخاطر التي سترافق التدخل العسكري، ولكن إذا صح تقديرنا وإذا لم يكن البديل إلا السماح لناصر باستغلال انتصاره، لتصبح أوروبا الغربية بأسرها وبلادنا معها، رهينة في يد مصر المؤتمرة بأمر روسيا وأني أعتقد بأن طريقنا واضح يمليه الواجب. وطالما قدنا أوروبا في النضال من أجل الحرية وسيكون من العار على تاريخنا الطويل أن نقبل الفناء ببطء وعلى مراحل".

* * *

وكانت سوريا إحدى البلاد التي نتابعها ونراقبها، فالنشاط الشيوعي واضح كل الوضوح. أما لبنان، فمع صغر رقعته، كان يقوده بحزم رئيسه شمعون الذي كنت أعرفه معرفة شخصية، وكانت ليبيا بلاداً أخرى نشط

فيها عملاء عبد الناصر، بينما كانت الاستعدادات قائمة على قدم وساق في الأردن لإجراء الانتخابات التي قد تسفر نتائجها عن مزيد من التعاون الوثيق بينها وبين مصر.

وبينما كنا نواصل تبادل الرسائل مع واشنطن، كانت عيوننا مفتحة ترقب القاهرة، واجتمع سفيرنا بالوزراء المصريين هناك عدة مرات قبل وصول بعثة المستر منزيس، وذكرهم بأنهم كانوا يتحدثون لشهور خلت عن توسيع القناة كرابطة جديدة لتقوية العلاقات بين مصر والغرب، وأنهم لن يقوموا بأي عمل يمس حقوق الشركة القديمة، أما الآن فقد تغير موقفهم تماماً، ولم يحاولوا التبرؤ أو الاعتذار، بل ظلوا يتبعون سياسة "انتظر تر".

ولم تكن مصر قد تأثرت تأثراً فعالاً بالإجراءات الاقتصادية التي قامت بها بعض الدول، وفي مقدمتها نحن وفرنسا. فقد كان عبد الناصر، يتلقى العون من الدول الشيوعية، ومن الدول التي لم تربط نفسها، ومن الهند، مما يؤيد تشاؤمي من فاعلية العقوبات الاقتصادية، وقوى من الحاجة إلى الإسراع في دبلوماسيتنا، وفي القيام بأي إجراء عسكري ممكن.

وخلقت لنا مشكلة موظفي قناة السويس الكثير من المتاعب، فقد أعرب كثيرون من المرشدين عن رغبتهم في ترك العمل، بعد التأميم مباشرة على الرغم من أن الحكومة المصرية هددتهم بالسجن، في حالة امتناعهم عن الاستمرار في العمل. وقد حثتهم الحكومتان البريطانية والفرنسية على البقاء في مراكزهم، أولاً حتى انتهاء مؤتمر لندن، وثانياً حتى ينتهي المستر منزيس من بعثته.

وعلى الرغم من جهودنا، فإن نحو ستين مرشداً كانوا قد تخلوا عن العمل، إما برفض العودة إلى مصر بعد أجازاتهم، وإما بمغادرتهم الأراضي المصرية، ولم يبق سوى ثلثي عدد المرشدين يقومون بعملهم، وقال مرشد سويدي تمكن من الهرب ما يلي:

"ليس في نيتي العودة إلى السويس، ما دامت القناة تحت الإدارة المصرية، وهذا ينطبق على زملائي الستين الموجودين الآن في أوروبا. فأنا لا أثق بالمصريين وقد كنت هناك في الأيام التي ساد فيها الرعب عام ١٩٥٢، وإذا سئلت عن رأيي فإني أرجو ألا يقع أحد قباطنة السفن في (كلابة) ناصر".

وأبلغ عبد الناصر نفسه السفير الأمريكي في هذا الوقت أن المرشدين إذا تركوا العمل فسيأتي بغيرهم من أماكن أخرى وإذا لزم الأمر فمن روسيا. وقد فعل هذا تماماً، وجاء المرشدون من مختلف البلدان، فقاموا بعملهم على وجه فاق ما توقعناه وتوقعته الشركة.

* * *

ووصل منزيس وأعضاء لجنته إلى القاهرة في الثالث من سبتمبر، وكانت خطته ألا تطول مناقشاته مع الحكومة المصرية، فقدم إلى عبد الناصر مذكرة تشرح مقترحات مؤتمر لندن، والروح التي يقوم فيها هو وزملاؤه بتنفيذ مهمتهم، وحافظ في محادثاته على تصميمه بوجوب الحصول على رد خلال أسبوع. وكانت المذكرة مفحمة وقد جاء فيها:

"تعتقد الشعوب التي ننطق باسمها اعتقاداً راسخاً، أن الإبقاء على القناة وتطويرها كممر مائي مفتوح لاستعمال بواخر جميع الدول، يتطلب إبعادها عن السياسة، وأن ترسي قواعد إدارتها على أساس توفير أعلى مراتب التعاون والثقة الدوليين. وهناك تاريخ طويل من العلاقات الودية الصديقة مع مصر، وقد رحبنا جميعاً بوصول مصر إلى استقلالها الكامل، ونود الآن أن نؤكد أن أي شيء نعمله أو نقترحه لا يمس مطلقاً سيادة مصر وكرامتها القومية. ولقد ظهرت هاتان النقطتان بوضوح وجلاء في جميع مناقشات مؤتمر لندن، وفي الروح التي سادتها".

وسار المستر منزيس في محادثاته بما عرف عنه من صراحة، وبعد عن الخديعة والنفاق. فذكر أن مهمة بعثته تقتصر على نقل اقتراحات مؤتمر لندن وإبلاغها دون أن يكون لها الحق في مناقشة أية حلول أخرى. ووقفت البعثة وراء رئيسها صفاً واحداً فمنحته تأييدها الكامل، وشعر منزيس أنه في محادثاته الأولى قد ترك انطباعاً ملحوظاً في نفس عبد الناصر. وعند ختام هذه المحادثات، وفي مقابلة خاصة، حذر منزيس عبد الناصر من الوقوع في الخطأ، بافتراض أن مؤتمر لندن قد استبعد استخدام القوة، وعلى الرغم من أن المؤتمر لم يبحث في موضوع القوة واستخدامها فإن فرنسا وبريطانيا تنظران إلى الموقف نظرة خطيرة، وقد اتخذنا الاحتياطات اللازمة التي لا شك في أنه يعرفها.

ولم يناقش عبد الناصر هذا الرأي، وخرج منزيس من الاجتماع بشيء من الثقة من أن الرئيس المصري قد تلقى تحذيره بأذن صاغية. ولعله

كان على صواب في تفكيره لكن لمسة من لمسات سوء الطالع ألمت بنا جميعاً في ذلك الوقت فقد جاءنا في صباح اليوم التالي بيان من الرئيس أيزنهاور الذي قال في مؤتمر صحفي: "إننا عازمون على استنفاد كل وسيلة ممكنة للوصول إلى حل سلمي". وكان هذا التصريح إلى هذا الحد مناسباً ولا بأس به، ولكن استطرد يقول رداً على سؤال وجه إليه، عما ينوي أن يفعل في حالة رفض مصر مقترحات مؤتمر لندن: "ما زال لدي كبير أمل في أن المقترحات ستقبل، لكن موقف الولايات المتحدة هو عدم اليأس، حتى ولو صادفتنا العقبات". وقد شجعت هذه الجملة عبد الناصر، الذي لم يكن في حاجة كبيرة إلى التشجيع ليثير الصعاب. وبدأ المصريون يشعرون أن في إمكانهم أن يقولوا "لا" وهم آمنون. وكان هذا هو الانطباع الذي خرج به منزيس.

ولا شك في أن التعبير جهارا عن الخطوة التالية مجازفة تعرض للخطر، لأنها تقضي حتماً على كل أمل في نجاح الخطوة الحالية، كما أنها في الوقت نفسه أسلوب يسبب أقسى الحرج للأصدقاء. ولشد ما تشوقنا في تلك الأسابيع إلى سماع كلمة "لا تعليق"، وهي الكلمة الحليفة للدبلوماسية الأمريكية منذ أمد بعيد. ولكنها مع الأسف لم ترد على الألسنة.

ولم تكن هذه هي المرة الأولى، التي نتألم فيها من حالات مشابهة، فعندما كان المستر منزيس في طريقه إلى القاهرة سبق للمستر دالاس أن قال رداً على سؤال صحفي أن ليست لقناة السويس أهمية قصوى لدى الولايات المتحدة، وبديهي أنه كان يرمي من وراء هذه الجملة إلى طمأنة

الرأي العام الأمريكي، ولكنه طمأن عبد الناصر أيضاً.

وقضى ناصر يومين في التفكير في اقتراحات الدول الثماني عشرة، وفي الانطباعات التي استنتجها من موقف الولايات المتحدة، ثم قال "لا"، وأضاف إن فكرة عزل القناة عن السياسة فكرة غير واقعية، إذ لا يمكن فصلها عن حياة مصر السياسية، وتكلم كذلك عن السيادة وأعلن أكثر من مرة أن الهيئة الدولية تعني "عودة الاستعمار الجماعي".

ورد جميع أعضاء اللجنة فوراً على التهمة الاستعمارية، فاستبعدها مندبو الحبشة وإيران والسويد ووصفوها بأنها شيء مضحك، واشترك معهم المستر هندرسون مشيراً إلى ماضي الولايات المتحدة في معاداة الاستعمار، ولم يتقدم المصريون باقتراحات مضادة للمستر منزيس وبعثته، وإنما اقتصر حديثهم على ترديد بعض العموميات الغامضة، ولم يكن هناك من خير يرجى في بحث هذه العموميات، وتمسك المستر منزيس بوجهة نظره في أن البعثة غير مفوضة ببحثها. واقتنع زملاؤه بوجهة نظره.

وكانت الخطوة التالية للبعثة، الاتفاق على وضع رسالة توجهها إلى عبد الناصر تعيد فيها سرد سير المحادثات، وتلفت نظره إلى مبدأ إنشاء الهيئة الدولية الذي تحطمت على صخرته هذه المحادثات. وأكدت الرسالة مسألة السيادة بالنسبة لمصر، الذي ضمنته مقترحات مؤتمر لندن وقالت:

"لقد دارت محادثاتنا في جو من الصراحة المجاملة والمسؤولية، ولكنها، في رأينا، كشفت النقاب عن خلافات عميقة في المبادئ وفي طريقة معالجة الموقف، مما يستحيل معه -كما يبدو- لأي استمرار في المناقشة أن

يزيلها، والزبدة الرئيسية في ما قدمناه من اقتراحات هو أن مركز مصر إذا جاز لنا أن نستخدم تعبيراً بيتياً مألوفاً –كصاحبة البيت– أو مالكة القناة– مقبول كلية، وعليها أن تبحث عن طريق الاتفاق الدولي عن مستأجر، لتولي إدارتها، تكون له من الصفات ما يرضي أصحاب القناة، ومختلف الشعوب التي تستخدمها. ونحن نعتقد، كما أشرنا، أنه لا يمكن القول أنه إذا سمح المالك بتأجير أرضه أو ما يملكه، فإن في هذا انتقاصاً من ملكيته، ولما كان المستأجر في هذه الحالة، مجموعة من الدول تضم مصر نفسها، فإن هذا مما يقوي مركز مصر إلى حد كبير".

وأنهت اللجنة أعمالها في التاسع من سبتمبر، وتفرق أعضاؤها، وطار المستر منزيس عائداً إلى استراليا عن طريق لندن وواشنطن. وعندما وصل إلى ملبورن، بعث إلي بهذه الرسالة الشخصية:

"لا شك في أن المهمة التي تواجهك في معالجة قضية السويس، من أشق المهام التي واجهت أي إنسان من قبل. وإني لآسف، أننا لم نتمكن من حلها في القاهرة. ولعل تقريرنا وخاصة مذكرتنا التي قدمناها إلى عبد الناصر، يعطيان صورة عن الحجج التي استخدمناها، وتلك التي قوبلنا بها. وهناك بعض النواحي في هذا الموضوع، التي لا تستطيع أية لجنة تضمينها رسمياً في تقاريرها، ولكني أود أن أضعها بين يديك، فلعل فيها بعض الفائدة والعون.

"ليست مصر دولة ديكتاتورية فحسب، بل دولة لها كل خصائص الحكم البوليسي أيضاً، فمراقبة الخطوط الهاتفية ووضع مكبرات الصوت

وخلق جهاز ضخم من رجال الشرطة أمور مقبولة ومسلم بها.

"وقيل لي أن عبد الناصر رجل يتمتع بجاذبية شخصية كبيرة، قد تأسرني، فتحملني على الاعتقاد بما يختلف عن آرائي ومعتقداتي، لكن الحقيقة أنه من بعض النواحي، شخص تحبه النفس، بل هو على الأصح ما نسميه بالرجل الغريب الأطوار، مع بعض الصفات المثيرة، كالتطلع إلى سقف الغرفة وهو يتحدث إليك، أو إخراج ابتسامة فاترة، سرعان ما تزول، عندما لا يجد شيئاً يحدثك به. وأود أن أقول أنه رجل يتمتع بكمية هائلة من الذكاء، ولكنه يفتقر إلى المران والتجربة في الكثير من الأمور التي يعالجها، ولذا فهو تبعاً لذلك يبدو غريباً في معالجتها، وكثيراً ما يلجأ إلى استعمال تعبيرات مهوشة. لكنه سرعان ما يتخلى عنها بصورة مرحة إذا وجد من محدثه تحدياً لها "ومنطقه لا يذهب إلى مدى بعيد، فمثلاً قد يأتي بافتراض رئيسي دقيق، وافتراض ثانوي دقيق أيضاً، لكن النتيجة التي يستخلصها تكون غريبة للغاية. وسأعطيك مثالاً قوياً على ما أقول قد يفيدك، وسأنقله إليك في شكل يكاد يكون تسجيلاً حرفياً لحوار دار بيني وبينه.

"عبد الناصر: أنتم تقولون في مقترحاتكم أنكم مهتمون بخطورة الموقف المتعلق بقناة السويس، وأنا أوافقك على خطورة الوضع. ولكن من الذي خلقه؟ إننا لم نخلقه، لأن كل ما فعلناه، هو أننا أممنا شركة قناة السويس، وهو أمر كان لنا الحق الشرعي الكامل في عمله، إذن فعملنا لم يخلق ذلك الوضع الخطير، وإنما خلقته تهديدات بريطانيا وفرنسا المتلاحقة.

"منزيس: ولكن ألا ترى أن الجو الحرج، في العالم بدأ منذ اللحظة التي أممتم فيها القناة. أن إعلان التأميم، هو الذي دفعني إلى العودة من أمريكا إلى المملكة المتحدة، وهو الذي حمل دالاس على المجيء من الولايات المتحدة إلى لندن. وهذا الإعلان بالذات هو الذي أتى بممثلي اثنين وعشرين دولة إلى لندن. إن ما غاب عن بالك، هو أن العمل الذي قمت به فعلاً هو أنك أنكرت (وقد استعملت هذا التعبير، لأن من السهل تقدير (اللغة البسيطة) امتيازاً ما زالت أمامه اثنتا عشرة سنة على الأقل.

"عبد الناصر: ولكن كيف يمكن لأي إنسان أن يشكو من ذلك، ما دام العمل ضمن نطاق صلاحياتنا؟

منزيس: لا أبداً، أنا لا أوافق على أنه كان ضمن نطاق صلاحياتك، في الحق لم يكن ولكن أليس في وسعك أن ترى أنك لو اتبعت سبيل نقض الاتفاقيات لمجرد أن نقضها يقع ضمن صلاحياتك، فإن هذا يؤدي إلى فقدان ثقة العالم بالاتفاقيات التي تعقدها؟

عبد الناصر: لم أفهم ما عنيت، فالامتياز كان سينتهي بعد اثني عشر عاماً على كل حال، وعندها أظن أن نفس هذه الضجة ستقوم إذا صح كلامك.

منزيس: أبداً. مطلقاً. فلو لم نتدخل في الامتياز، فليس عندي أدنى شك في أن الشركة كانت ستبدأ معك عما قريب مفاوضات للاتفاق على طريقة تدار بها القناة في المستقبل. لكن هذه المفاوضات كانت ستدور في

جو غير عاصف أو متأزم، وكانت ستؤدي إلى نتائج عادلة ومعقولة، دون الحاجة إلى تبادل الاتهامات حول موضوع السيادة.

"عبد الناصر: لكن هذا يتجاهل الحقيقة، في أن من حقنا أن نعمل ما عملناه، وإذا كان من حقنا أن نعمل شيئاً، فلست أفهم كيف يمكن للآخرين أن يعترضوا عليه".

لعل هذا المثال قادر أن يعطيك صورة عن الارتباك المنطقي الموجود في ذهنه، فهذا المنطق يشبه تماماً أن يقول المرء مثلاً أنه ما دام من حق البرلمان البريطاني أن يصدر القوانين التي يعتقد أن من المناسب إصدارها، فليس لمخلوق أن يشكو من هذه القوانين، أو يستنكرها، أو يعمل على تعديلها أو استبدالها.

"وظل يعاود الرجوع إلى الشعارات في إصرار مخيف، فاقتراحنا استعمارية جماعية نحاول فرضها بالقوة، وكان دائم العودة إلى كلمة السيادة وإلى رغبتنا في "السيطرة" على القناة وإلى "اغتصابنا" المقترح لها. واستنفذت كل طاقتي، وكاد صبري يفرغ محاولاً أن أشرح له أنه بلا شك، لا يقدر أهمية مركزه كزعيم مصر السياسي، وإن كل ما نبحث عنه هو "اتفاق"، وأن أي مشروع للإشراف على القناة وإدارتها مع عدم المساس بسيادة مصر، إنما هو ثمرة ترتيب عملي ويعتبر عملاً من أعمال السيادة، لا انتقاصاً منها، ولا يمكن أن يصبح "سيطرة" أو "اغتصاباً" إلا في حالة واحدة، وهي أن يوقع الاتفاق تحت الضغط والتهديد.

"وبينت له أن عدة دول في العالم قد منحت وهي راضية امتيازات

إلى شركات أجنبية، للبحث عن مصادر ثروتها القومية، وتطويرها، وأن شعوب هذه البلاد التي منحت الامتيازات بعيدة عن فكرة تمثيلها للسيطرة الأجنبية، وأنها مقتنعة بأن مواردها ستنمو ومركزها سيقوى عن هذا السبيل. وكانت إجابته على ذلك، أنه لا يرى وجه الشبه في هذه المقارنة، لأن الشركات التي منحت الامتيازات تظل خاضعة للقوانين الوطنية المحلية ويمكن، تبعاً لذلك بدون شك، إلغاء هذه الامتيازات في كل وقت".

وهكذا لم يكلل عمل المستر منزيس بالنجاح، مع أنه كان جديراً به. وإليه وإلى لجنته يرجع الفضل في أن الخلاف الذي كشف فيما بعد، كان على قضايا واضحة محدودة.

الفصل الرابع

نادي المنتفعين بالقناة

من ١٠ سبتمبر إلى ١٧ منه

على أثر فشل محادثات المستر منزيس في القاهرة في السابع من سبتمبر، أبلغنا حكومة واشنطن أننا قد نعلن في الأربع والعشرين ساعة القادمة قرارنا بعرض القضية على مجلس الأمن. وكانت أنباء خططنا، قد بدأت بالظهور في الصحف ولكن بصورة محرفة. وصدرت في الوقت نفسه التعليمات إلى سفرائنا ومندوبينا السامين، في الدول الثماني عشرة للبدء في العمل على ضوء الرفض المتوقع وصوله من مصر في كل يوم ولحظة، ورغبنا في أن يعلن أكبر عدد ممكن من الحكومات جهاراً عدم اعترافها بتأميم القناة، وبالتالي بالإدارة المصرية الجديدة لها، ورفضها دفع رسوم المرور إلى تلك الإدارة.

وكانت لدينا حجة قانونية قوية نريد تقديمها، تقوم على الرابطة الوثيقة بين ميثاق عام ١٨٨٨ وامتياز شركة القناة. وكان الامتياز سابقاً للميثاق، فقد منحه خديوي مصر عام ١٨٥٦ على أن يظل ساري المفعول مدة تسع وتسعين سنة بعد فتح القناة للملاحة، أي لا ينتهي قبل عام ١٩٦٨. وأصدر سلطان تركيا في عام ١٨٦٦ فرماناً شاهانيا يصدق على الامتياز الذي منحه الخديوي للشركة. أما ميثاق عام ١٨٨٨ فقد نص على "ضمان حرية استخدام قناة السويس لجميع الدول وفي جميع

الأوقات، وبهذا يكمل النظام الذي تسير بمقتضاه الملاحة في القناة طبقاً لفرمان السلطان".

وكان المفهوم الواضح للميثاق، أن إدارة القناة يجب أن لا يعهد بها إلى دولة واحدة. فللقناة صبغة دولية معترف بها في الاتفاقات المختلفة المعقودة بين الشركة والحكومة المصرية. ولم تعترض مصر على هذا الرأي إلى ما قبل تأميم القناة، يضاف إلى ذلك أن مصر بوصفها عضواً في الأمم المتحدة قد تعهدت "بإيجاد ظروف تؤمن المحافظة على العدالة، واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات أو ما شابهها من مصادر القانون الدولي" ولكن مصر بتأميمها القناة، وبإنهائها الامتياز قبل انقضاء مدته المشروعة، قد قضت على كل ثقة في أن الحقوق التي ضمنها الميثاق للمنتفعين بالقناة ستظل قائمة ومطبقة، وقد صرح عبد الناصر نفسه أنه ينوي استخدام عائدات القناة في بناء السد العالي وهذا أمر غير مشروع قانوناً، بصورة واضحة.

هذه أسس قانونية قوية لموقفنا، أردنا إعلانها رسمياً وجهاراً. لكن الحكومة الأمريكية اتخذت مع ذلك، وجهة نظر مختلفة مع أنها في البداية وفي مؤتمر لندن بالذات، لم تعرب عن مثل هذه الشكوك. فقد ناقشت الآن استناداتنا القانونية، واعترضت على الإسراع في إعلانها. وأبلغتنا كذلك، أنها لن تشترك معنا ومع فرنسا في تقديم مشروع القرار إلى مجلس الأمن، وأكثر من هذا أنها لن تؤيدنا فيه. وقد عبر عن ذلك المستر دالاس عندما قال لسفيرنا في واشنطن في السابع من سبتمبر: "أإننا قد نجد من الصعوبة بمكان، أن نمضي في هذه العملية، في شكلها الراهن". وقد اتهمنا بأننا نحاول الحصول من

مجلس الأمن على تأييده لإجبار مصر على توقيع معاهدة جديدة، تعطي للمنتفعين بالقناة حقوقاً، لم تكن لهم في الماضي. أما الحقيقة فإن كل ما رغبنا فيه فقط هو تأكيد الحقوق القديمة، وضمان مراعاتها.

وصممنا، نحن والفرنسيون، أن نستند بشكوانا إلى الأمم المتحدة على تأكيد شرطين، أولهما أن تتفق الولايات المتحدة معنا سلفا على عدم قبول أي حل أقل من اقتراحات الدول الثماني عشر، وثانيهما أننا جميعاً يجب أن نقاوم بإصرار أية محاولة من الدول الأقل صداقة لنا، لتحديد حريتنا في العمل. لكن الحكومة الأمريكية أبلغتنا الآن أنه ليس في استطاعتها الارتباط سلفاً بأي من هذين الشرطين، وكان هذا الموقف غريباً من جانب أمريكا، إذ أنها هي نفسها التي وضعت الاقتراحات التي وافقت عليها الدول الثماني عشرة.

وحثنا المستر دالاس على أن نكتفي في الوقت الحاضر بإحاطة مجلس الأمن علماً بالموقف، عن طريق رسالة نبعث بها إليه دون أن نطلب إجراء. وقد وصف أحد الزعماء الفرنسيين هذا الإجراء في ازدراء بأنه أشبه بترك بطاقة الزيارة. أي لا ضير فيه، ولا نفع يرجى منه. ولما كنا قد فشلنا في الحصول على تأييد الأمريكيين لخطوة أقوى، فقد اضطررنا إلى اتخاذ هذا الموقف. ولكن الحكومة الأمريكية رفضت حتى في هذه الحالة أن تضيف توقيعها على رسالتنا وفسرت رفضها بأنها لا تود إظهار اهتمامها، حتى لا تسبب لنا أو للفرنسيين أية ارتباكات.

ووجدنا رد أمريكا على اقتراحنا مخيباً للآمال، وأعرب وزير خارجيتنا

عن هذه الخيبة. إذا أبلغ الحكومة الأمريكية في الثامن من سبتمبر أن حكومتينا متباعدتان في تفكيرهما أكثر من أي وقت مضى منذ بدأت الأزمة.

وأعرب المستر لويد عن قلقه العظيم من الوضع القائم بالنسبة لمشاوراتنا، وحث على الضرورة المتناهية لاتخاذ إجراء فعال، مؤكداً أن التسويف سيؤدي إلى كارثة لعدة أسباب، ففي كل يوم تزداد قبضة عبد الناصر شدة على القناة، وسيلحق الخجل والعار بالدول الغربية إذا لم ترد بوضوح وبسرعة، على رفضه مقترحات الدول الثماني عشرة، وهو الرفض الذي بات مؤكداً. وفي الوقت نفسه، كانت الدول العربية الصديقة تتعرض لخطر كبير متزايد.

وأضاف المستر لويد أن حكومة جلالتها لا ترى أن في الإمكان فصل قضية القناة، عن التهديد المصري العام الموجه إلى الدول الصديقة في العالم الإسلامي، وأبلغ وزير الخارجية الحكومة الأمريكية، في ذلك الحين، أننا لا نستطيع تبين حقيقة موقف أمريكا، فقد اكتفت بصب الماء البارد على مقترحاتنا دون أن تحاول حتى ذلك الحين تقديم أي بديل عنها.

هكذا، كان الموقف في العاشر من سبتمبر، عندما جاء إلى لندن رئيس وزراء فرنسا ووزير خارجيتها، وشرعنا في تنسيق أفكارنا. وكان من المقرر، أن أعقد عدة اجتماعات أخرى مع المسيو موليه في الأسابيع القليلة المقبلة. وقد وجدت فيه دائماً، كما في تلك المرة، هدوء الطبع والتصميم واتزان التفكير. وعلى الرغم من تشبثه بمعتقداته فقد كان يقبل الجدل فيها بهدوء.

وكان يدرك أن الآخرين قد يختلفون معه في الرأي ولكن عن حسن نية. وكنا قد التقينا قبل أن يصبح كل منا رئيس وزراء، لكن معرفتي به لم تكن وثيقة كمعرفتي بغيره من الشخصيات السياسية البارزة في فرنسا. وقد عشنا معاً أوقات حرجة وقاسية، وكان من الممكن أن تلقى مشاركتنا في العمل بعض المصاعب، ولكنها لم تكن كذلك بالفعل، إذ لم يتيسر لي أن أحظى بما حظيته منه من تفهم مخلص كامل، من أي رجل آخر. وفي الساعات العصيبة، لم نتبادل قط أية كلمة جافة أو لوماً أو تعنيفاً.

وكنا نعرف أننا نقترب من موقف لا يوجد فيه ما يبشر بخير، على الرغم من أن بعض المجالات كان أقل سوءاً من غيره. وكنا متلهفين على الوصول إلى حل عن طريق التفاوض، حتى في الوقت الذي لم يكن فيه أقل أمل بمثل هذا الحل. لكننا صممنا على أن لا نتراجع مهما يكن الثمن. فأولئك الذين تولوا مسؤوليات ضخمة، يدركون ما في التراجع من إغراء مثبط للعزائم، وكلما تضخمت المسئولية أصبح هذا الإغراء مقنعاً، وقد أحس كلانا بهذا الإغراء عدة مرات. ولكننا أدركنا أن استسلامنا له، سيجعل الكارثة محققة وفي أبشع صورها. وكلنا نعرف أيضاً أننا لو قمنا في أي وقت إبان هذه الشهور بعمل إيجابي، لأدى عملنا إلى خلق العديد من الأعداء لنا.

وهل من طبيعة الأشياء أن يكون هؤلاء الذين يصخبون في البداية منادين باتخاذ الإجراءات الشديدة أول من يتنكر لهذا الإجراء ويحمل عليه بعد اتخاذه؟ وغالباً ما يتذرعون بالحجة الغريبة في أن القصد حسن، لكن

الخطأ يكمن في الظروف وفي طريقة التنفيذ، وهم يبرئون أنفسهم بطلب الكمال، مع علمهم أن الحوادث لا تقبل التكيف. وعرفنا أيضاً أن من نتائج العمل أن يتعذر على إنسان في النهاية أن يقرر ما كانت ستؤول إليه النتائج، لو لم نعمل. وفي الوسع انتقاد النتائج المباشرة للإجراء، أما النتائج السوداء القاتمة التي كان في الإمكان أن تقع في حالة عدم القيام بأي إجراء، فإنها تكون عادة موضع تجاهل.

وقد عرفنا كل هذه الأشياء، وعرفنا شيئاً آخر، وهو أن مسؤولية الوزير الأخيرة هي أمام معتقداته التي صقلتها تجاربه الشخصية.

وبينما كان المسيو موليه والمسيو بينو، عندنا في لندن، وصلتنا الصيغة الأخيرة التي صاغ بها المستر دالاس فكرته لإنشاء نادي المنتفعين بالقناة. واهتممنا بالفكرة توا، وشرعنا في دراستها معاً. وأظهرت البرقيات التي وصلتنا أن الحكومة الأمريكية قد وضعت خطتها بشيء من التفصيل والإسهاب، وأنها تعتبرها رداً على حاجاتنا ومطالبنا الفورية.

وأكد المشروع الأمريكي في شرحه لأهداف النادي، أهمية طبيعته التعاونية ومبرراته القانونية والتاريخية. ثم مضى يقول: "لقد أصبح من المناسب والضروري، أن تقوم حكومات الدول المنتفعة بالقناة، بتنظيم صفوفها، لتتمكن من التمتع بأكبر قدر ممكن من الحقوق، فيما يختص بعبور القناة، التي يخولها إياها ميثاق عام ١٨٨٨". ولا شك أن هذه الكلمات لم تكن غير استثنائية، إذا كان التطبيق سيتم حالاً. وسيؤدي التنظيم المقترح إلى تطوير مرور بواخر الدول الأعضاء، بصورة منظمة

وأمينة وفعالة واقتصادية وستضم إلى عضوية النادي الدول الثماني عشرة، وغيرها من الدول التي يؤهلها للعضوية نسبة تجارتها العابرة بالقناة، وحمولة سفنها بالأطنان. ويقترح المشروع أن يكون مقر النادي الرئيسي في مدينة روما، وأن ترأسه هيئة تنفيذية منتخبة، ويمكن أن تكون هذه الهيئة في المرحلة الأولى من الدول التي مثلت في بعثة منزيس. وكان هذا الاقتراح مقبولاً لنا، شرط أن نضاف نحن والفرنسيون إلى الهيئة المشار إليها بوصفنا أكثر الدول استخداماً للقناة.

ويقضي المشروع بتعيين مدير يتولى الإشراف على مرور سفن الدول الأعضاء، على أن يتعاون المدير مع مصر، بقدر ما يسمح التعاون، في مسائل الإرشاد ومواعيد المرور والإشارة وهبوط الجسور، وغير ذلك من النواحي الفنية. ويجب أن يستعان إلى أقصى حد ممكن بالمرشدين والموظفين الفنيين في شركة القناة القديمة، وأن يشجع جميع الذين بقوا في مناصبهم على البقاء فيها ولم يكن لدينا وقت كبير، إذ أن معظم المرشدين والموظفين كانوا قد وصلوا إلى نهاية طاقة الاحتمال، ويتلهفون على ترك الخدمة إلا إذا نقلت خدماتهم فوراً إلى نادي المنتفعين.

وإذا ما قامت مصر بخلق المتاعب، فسيقوم المدير بوظيفته من باخرتين توضعان تحت تصرفه، وترسوان في مدخلي القناة كمركزين للتنظيم والتجمع. وعليه أن يجبي الرسوم من البواخر التي تتجمع في قوافل لعبور القناة بإشراف النادي، بأسعار يقررها دون أي ربح مادي لأعضائه. ومن الواجب تعويض مصر على التسهيلات التي تقدمها، لكن الهدف

الأساسي من جمع الرسوم هو دفع نفقات النادي ومنظماته.

وعلى الرغم من نقط الضعف العملية المتعددة والواضحة في المشروع –حتى على الشكل الذي قدم فيه إلينا– فإن المملكة المتحدة رأت فيه مشروعاً يمكن الأخذ به مؤقتاً، ولم نقترح عليه إلا بعض التعديلات البسيطة، منها أن يفتح النادي فوراً حساباً مصرفياً مستقلاً تودع فيه كل الرسوم المحصلة، وطلبنا أن تتخذ الحكومة الأمريكية الخطوات الكفيلة بجعل السفن التي تملكها أمريكا أياً كان العلم الذي ترفعه، تخضع لهذا الإجراء. لكن أملنا ما لبث أن خاب في هاتين النقطتين.

وينظر الوزراء الفرنسيون بارتياح إلى المشروع منذ البداية، فهم لم يكترثوا عملياً بتأخير عرض القضية على مجلس الأمن، لأن الرأي العام الفرنسي قليل الثقة بالأمم المتحدة على كل حال. ولكنهم قلقوا جداً من سياسة المماطلة التي يتبعها المستر دالاس في معالجة موضوع القناة، واشتبهوا في أن يكون مشروع نادي المنتفعين وسيلة لمنع بريطانيا وفرنسا من الإسراع بتدابيرهما مع عبد الناصر، ورأى المسيو بينو بصراحة أن أية محادثات أخرى مع الحكومة الأمريكية حول مشروع نادي المنتفعين مضيعة للوقت. وقد انزعجنا نحن أنفسنا من مدى التعديلات الأمريكية المتعاقبة التي أغرقت بطوفانها المشروع الأصلي ومن ناحية أخرى فقد قدم إلينا المستر دالاس المشروع في إحدى الرسائل التي تلقيناها منه ذلك اليوم على أنه شيء "لا تحبه مصر، وأقل عرضة لتقبله من مقترحات الدول الثماني عشرة التي سبق لعبد الناصر أن رفضها". وكانت حجة دالاس أنه ما دام

المصريون قد رفضوا تلك المقترحات فليس لهم أن يتوقعوا مثل هذه الشروط الطيبة مرة أخرى. وكان المشروع على كل حال وسيلة تؤدي إلى منع رسوم القناة من الوصول إلى عبد الناصر، وكان هذان الاعتباران على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لنا، ولولاهما ما كنا أولينا المشروع أي اهتمام، يضاف إلى هذا أنه يهيئ أمامنا مجالاً للتعاون مع الولايات المتحدة، وكنت على استعداد للتراجع قليلاً لتحقيق هذا الأمل.

ولهذه الأسباب مجتمعة، وعلى الرغم من عدم حماسة الوزراء الفرنسيين، قبلنا إنشاء نادي المنتفعين بالقناة، وحاولنا أن نجعله يبدأ عمله في الأسابيع التي تلت، لنجد بدلاً من ذلك أن التأكيدات القاطعة التي قام عليها العرض لا وجود لها على الإطلاق في الأصل أو المادة. وقد قبلت حكومة جلالتها الفكرة لتحافظ على الوحدة مع أمريكا، ولكنها أفقدتنا الوحدة في مجلس العموم البريطاني، وكان وجه التناقض أن حكومة الولايات المتحدة جعلت انعدام وحدتنا في الداخل مثار لوم متزايد ضدنا وتنديد بنا.

وذكر المستر دالاس أن تنفيذ مشروعه،بحيث يثمر وتكون له نتائج، يجب أن يكون مصحوباً بشعبتين أخريين من الهجوم: أولاهما تلك الإجراءات المالية التي اتخذناها فعلاً، نحن وفرنسا، والتي ظلت أمريكا بالفعل، مترددة في اتخاذها. وثانيتهما، تغيير طرق تجارة البترول وسيرها. وكان الغرض من هذا في رأي الأمريكيين، الإقلال من اعتمادنا على القناة. وتمت دراسة هذا الاقتراح بتعمق واستفاضة بين وزارة الخارجية الأمريكية

وشركات الزيت، وكان المشروع حقاً كبيراً وطموحاً، إذ يقضى بإرسال نصف كمية البترول التي كانت تمر عادة في كل يوم عبر القناة والبالغة مليوناً ونصف المليون من البراميل إلى طريق رأس الرجاء الصالح. أما النصف الثاني من استهلاك أوروبا الغربية العادي من الزيت، فيمكن الحصول عليه من زيادة الإنتاج في خليج المكسيك والبحر الكاريبي.

وكان لهذا المشروع أثران سيئان بالنسبة إلينا، أولهما هو أن نطلب إلى الدول الصديقة في الشرق الأوسط –ما دامت الأزمة قائمة– تخفيض إنتاجها في الزيت على الرغم من أن استقرارها يعتمد إلى حد كبير على عائداها منه. وثانيهما أن على بريطانيا أن تنفق الكثير من الدولارات، للاستعاضة عن تمويناها من بترول الشرق الأوسط بتموينات من خليج المكسيك والبحر الكاريبي. وحتى لو منحنا قرضاً من بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي لتمويل هذه العملية، كما وعدنا الأمريكيون، فإن هذا القرض يجب أن يسدد بالدولار وبالفائدة أيضاً. ولما كنا نحن والفرنسيون لا ندفع الرسوم لعبد الناصر، ولا نعتزم دفعها فإن تحويل ناقلات بترولنا إلى طريق رأس الرجاء الصالح يضرنا نحن، أكثر مما يضر عبد الناصر. ولهذا فقد اتخذت الوزارة قراراً برفض هذا المشروع كوسيلة مباشرة للضغط على مصر.

وانتهت اجتماعاتنا بالوزراء الفرنسيين في لندن في الحادي عشر من سبتمبر، وتبودلت في الثماني والأربعين ساعة التالية أكوام من البرقيات بين لندن وواشنطن وباريس، لإيضاح فكرة نادي المنتفعين بالقناة. وتم الاتفاق

بيننا بعد درس وعناية، على الشكل الذي يجب أن يوضح فيه إعلان تشكيل النادي، وعلى العبارة والصيغ التي ستستعمل في هذا الإعلان.

وسئل الرئيس أيزنهاور في مؤتمر صحفي عقد في الحادي عشر من سبتمبر، عما إذا كانت الولايات المتحدة ستؤيد بريطانيا وفرنسا إذا اضطرتا إلى استخدام القوة، مشيراً إلى صلاحياته الدستورية، بوصفه قائداً أعلى للقوات الأمريكية قائلاً:

"إنني لا أفهم بالضبط ماذا تعني بكلمة تأييدهما. فكما تعرف، أن هذه البلاد لا يمكن أن تخوض حرباً ما دمت رئيساً لها، إلا إذا دعى الكونجرس إلى الانعقاد وقرر إعلان هذه الحرب. والاستثناء الوحيد، هو أن يتعرض شعبنا لهجوم مفاجئ لا مبرر له، حيث يملي حق الدفاع عن النفس إجراءات سريعة، في الوقت الذي يدعي فيه الكونجرس إلى الاجتماع والعمل".

ولعل خير تعليق على هذا التصريح من ناحية محتواه الدولي في ذلك الوقت، جاء من مراسل صحفي حضر بعد يومين مؤتمراً صحفياً للمستر دالاس، فقد وجه إلى الوزير الأمريكي السؤال التالي: "لقد أعلنت الولايات المتحدة سلفاً أنها لن تستخدم القوة ضد مصر، بينما تؤيد روسيا السوفييتية مصر في دعايتها. ألا يترك هذا كل الأوراق الرابحة في أيدي عبد الناصر؟".

وكان اتخاذ قرار بالموافقة على المشروع الأمريكي لنادي المنتفعين بالقناة، من أدق القرارات التي كان علينا أن نواجهه خلال أزمة قناة السويس كلها. فالعواقب بعيدة المدى. إذ لو قلنا للولايات المتحدة إننا لا نرى في المشروع فكرة عملية وأننا نفضل الذهاب رأساً إلى مجلس الأمن

ناشدين تعضيده للقرار الذي أطلعناها عليه، ورفضت الموافقة عليه، لكنا خسرنا فيما أظن ومؤقتاً على الأقل شيئاً من حسن نيتها تجاهنا. ومن ناحية أخرى، لو أننا فعلنا هذا لكنا تجنبنا تلك المفاوضات الطويلة المتعبة التي استدرجنا إليها إبان محاولتنا إنشاء نادي المنتفعين. وإني لأتحمل القدر الأكبر من مسؤولية هذا القرار، فإن عدداً من زملائي لم يكونوا مرتاحين لفكرة نادي المنتفعين، ويشكون في إمكان نجاحه من الناحية العملية، بينما كان البعض الآخر يشك في حقيقة نوايا الولايات المتحدة، وإذا ما كانت عازمة حقاً على المضي قدماً في تنفيذ تأكيداتها ومشروعاتها حتى النهاية. وعلى الرغم من الانزعاج الذي أوجدتني فيه بعض الأحداث الأخيرة فقد كنت لا أزال في وضع نفسي يمكنني من الموافقة على إجراء أمريكي له بعض الحظ في النجاح، ملقياً بحظي معه. فقد كان التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة هو المبدأ الهادي لي طيلة حياتي السياسية، وعلى هذا الأساس اختلفت اختلافاً كبيراً مع المستر تشمبرلين في عام ١٩٣٨، وقبلت إبان الحرب قرارات ما كنت لأقبلها لمجرد التدقيق في حساباتها ونتائجها.

لقد كنت دائم الإيمان بمصالحنا المشتركة، ولم يدر بخلدي الآن أن أتخلى عن هذا الإيمان. وإذا كانت "فائدة الشك" ستعطى الآن فإني أعطيها للولايات المتحدة وفي صالحها. وقد اتخذت الحكومة قرارها. مساء الحادي عشر من سبتمبر. وأدلى زملائي بموافقتهم بدرجات مختلفة من الثقة.

والآن، عندما استعرض مجرى الأحداث، يبدو لي أنني قد قللت من قيمة العواقب البرلمانية، للعمل الذي كنت أنوي الدفاع عنه في مجلس العموم. وإذا كنت حقاً قد فعلت ذلك، فلأني كنت متلهفاً على صيانة الجبهة الأنجلو- أمريكية إزاء موضوع احترام المعاهدات الذي سيقرر كل مستقبلنا، ومن الناحية الأخرى فأنا أعتقد الآن أن قرارنا بقبول نادي المنتفعين بالقناة كان خطيئة. فمستقبل القناة بالنسبة للدول الكبرى، كان يهمنا نحن وفرنسا بشكل أساسي، أما مصلحة الولايات المتحدة فيه فثانوية. ولعله كان من الأفضل أن نتمسك بخطتنا الأصلية رافضين أن نحيد عنها، حتى ولا بتأثير أفكار حليف قوي مهما أ لح علينا بقبولها. وربما كانت الولايات المتحدة قد منحتنا تأييدها الكامل في الأمم المتحدة، أو ربما ضنت به علينا، ولكننا في تلك الحالة نكون قد عملنا وفقاً لمعتقداتنا، وكنا وفرنا على أنفسنا المرور بمرحلة مفجعة من الأوهام والتضليل.

وكنت في الصباح التالي أعد الخطاب الذي سألقيه في مجلس العموم بعد بضع ساعات، فجاء المستر سلوين لويد وزير الخارجية يطلب مقابلتي وأخبرني أنه قضى ليلة أرقة، لم يذق طعم النوم فيها، يقلب الرأي مرة أثر أخرى في موضوع نادي المنتفعين، وهل نمضي فيه أو لا نمضي؟ وبعد تفكير اهتدى إلى أن من الأفضل "أن لا نمضي فيه"، فقد اقتنع كل الاقتناع بعدم عمليته، وقد جاءني ليقول لي ذلك، وليسألني إن كنت أشاطره نفس الرأي، وبالطبع هزتني آراء وزير الخارجية، فوضعت ملاحظات الخطاب جانباً وشرعنا نناقش الأمر من جديد. وأخيراً قررنا مع إحساسنا الكامل

بالمخاطر التي نتحملها أن نمضي في السياسة التي أقرها مجلس الوزراء في الليلة السابقة.

وافتتحت في الثاني عشر من سبتمبر، مناقشة السويس في مجلس العموم. وعندما أخذت مقعدي قال لي المستر هيث، رئيس المراقبين همساً "لن يكون هناك انقسام في المجلس إذا أعلنت أنك سترفع الأمر فوراً إلى الأمم المتحدة". لكن هذا لم يكن في استطاعتي بعد موافقتنا على فكرة نادي المنتفعين. وبدأت الحديث بتذكير المجلس "إن مناقشتنا السابقة التي جرت قبل ذلك بخمسة أسابيع، قد أظهرت وجود وحدة إجماعية بالرأي في المجلس وفي البلاد. فأغلبية الرأي العام، تقبل الفكرة التي تهدف إلى منع التدخل في حرية الملاحة بالقناة، وتأمين كفاءة سير العمل فيها، مع وضع القناة تحت إشراف دولي، يرمي إلى ضمان حقوق الدول التي تستخدمها. وكان هناك قبول أيضاً للرأي القائل بوجوب اتخاذ الحكومة إجراءات عسكرية احتياطية، وإن لهذه الإجراءات ما يبررها. وكل ما قامت به الحكومة منذ تلك المناقشة التي جرت في المجلس، لم يخرج عن حدود السياسة التي شرحتها، كما شرحها وزير الخارجية للمجلس في تلك المناسبة".

وبعد أن عددت الحجج لإعادة الصفة الدولية إلى القناة، قدمت للمجلس عرضاً عن مؤتمر لندن، وعن بعثة منزيس، ورفض مصر للمقترحات التي حملتها. وكان المستر منزيس نفسه يجلس في شرفة المجلس.

وقلت للمجلس إننا أبلغنا رئيس مجلس الأمن بكل شيء عن الوضع

الحالي وأننا لم نستثن بالطبع عرض النزاع على الأمم المتحدة إذا لزم الأمر، ولكننا كنا قد أعددنا العدة لإنشاء جمعية المنتفعين بالقناة في القريب العاجل، واستعنت في وصف مهام هذه الهيئة بذات الكلمات التي وافقت عليها حكومتا فرنسا والولايات المتحدة ثم قلت:

"يجب أن أوضح أنه إذا حاولت الحكومة المصرية التدخل في أعمال الهيئة أو رفضت تقديم القدر اللازم من التعاون معها، فإنها ستكون من جديد قد خرقت ميثاق عام ١٨٨٨، وفي هذه الحالة سيكون لحكومة صاحبة الجلالة وغيرها من الحكومات المعنية، حرية اتخاذ أية خطوات أخرى تراها لازمة إما عن طريق الأمم المتحدة، أو عن أي طريق آخر لضمان حقوقها".

وهنا قاطعني النواب طالبين تفسيراً لمعنى هذه الكلمات، ولكنني رفضت لأن هذه الكلمات تم اختيارها بدقة من الدول الثلاث.

وختم السير روبرت بوثبي مناقشة ذلك المساء معرباً عن نفس أفكاري فقال:

"لقد مررنا بجميع هذه التجارب في الحقبة التي بدأت بعام ١٩٣٠، لم تكن هزلاً أبداً، وعلمتنا أن الترضيات المهينة لا تجزي أبداً.

"وعندما استمعت إلى رئيس الوزراء بعد ظهر اليوم، فكرت فيما دأب عبد الناصر على قوله دائماً عن عزمه على إقامة إمبراطورية عربية تمتد من مراكش إلى الخليج الفارسي، وعن تصميمه على محو إسرائيل

نهائياً.وهذه الأقوال مأخوذة من خطبه ومن كتاب صغير مفزع اسمه "فلسفة الثورة" يشبه إلى حد بعيد طبعة ملخصة من كتاب "كفاحي". وبينما كنت أستمع إلى رئيس الوزراء يتحدث، قلت في نفسي "حسناً.. شكراً لله، إننا لن نمر بتلك المحن ثانية. وحتماً لن نمر بها".

وعلى الرغم من أننا مررنا ببعض اللحظات العصيبة خلال اليوم الأول للمناقشة، وعلى الرغم من الهتافات غير المشجعة التي كانت ترتفع في المجلس قائلة "استقل يا أيدن" أو "هذه سياسة استفزازية" فقد مرت لمناقشة في مجموعها في اليوم الأول على ما يرام. وفي صباح اليوم التالي ألقى المسيو موليه بياناً مماثلاً في باريس، بذات العبارات المتفق عليها، ولم يثر نقداً قاسياً وحرجاً في الجمعية الوطنية الفرنسية. وفعل المستر دالاس نفس الشيء في واشنطن، لكنه، رداً على الأسئلة فيما بعد، أدلى بملاحظة استأثرت باهتمام عالمي واسع غطى على أهمية بياناتنا الأصلية، فقد قال: "إننا لا نعتزم شق طريقنا في القناة بالقوة، وقد يكون من حقنا أن نفعل ذلك، ولكن – فيما يختص بالولايات المتحدة– فإننا لن نفعله، واعترف أن الحل البديل بالنسبة إلى الولايات المتحدة هو "إرسال بواخرنا حول رأس الرجاء الصالح" وعندما سئل المستر دالاس، عما إذا كان هناك خلاف بين بريطانيا وأمريكا في الرأي، حول هذه النقطة رد قائلاً:

"أعتقد أن لكل شعب الحق في أن يقرر لنفسه الطريق الذي سيتبعه لضمان حقوقه والدفاع عنها، تلك الحقوق التي تكلفها له المعاهدات. ولا تحضرني الذاكرة تماماً بما قاله السير أنتوني أيدن حول هذه النقطة، ولكني لم

أحس من كلامه في أن هناك التزاماً أو تعهداً، من جانبه، بشق طريقه عبر القناة بالقوة".

ومن الصعب عليّ أن أتصور أن هناك تصريحاً كهذا التصريح يحدث أثراً أكبر مما أحدثه في إظهار الفرقة والخلاف بين الحلفاء، فبعد أن تطوع الأمريكيون من تلقاء أنفسهم بالتصريح بأن الترتيبات الجديدة ستكون أقل قبولاً لدى عبد الناصر من اقتراحات الدول الثماني عشرة، عادوا الآن وعلى لسان المستر دالاس وزير خارجيتهم، فأعلنوا في هذه اللحظة الحرجة بالذات أن الولايات المتحدة، لا تنوي استخدام القوة حتى ولو كان لها الحق في استخدامها. لقد كانت هذه الكلمات إعلاناً لعبد الناصر بأن في وسعه أن يرفض المشروع بإباء وعنف. ولم يكن أحد قد أخبرنا على الإطلاق بأن بياناً من هذا النوع، سيصحب إعلان تأسيس جمعية المنتفعين، إذ لو عرفنا أن مثل هذا البيان سيصدر وسيرافق الإعلان الأمريكي لما قبلنا المشروع مطلقاً ووافقنا عليه، فقد كانوا يؤكدون لنا، أن المصريين وقد رفضوا اقتراحات الدول الثماني عشرة المعقولة، لن يستطيعوا رفض المشروع الآخر، أما الآن فقد تأكدت وتأكد العالم كله معي أن المصريين مهما عملنا فعليهم أن لا يخافوا من أي شيء. ولقد كان نادي المنتفعين مشروعاً أمريكياً وافقنا نحن عليه، وكانت دولنا الثلاث متفقة في كل شيء، حتى على الصيغة التي سيتم فيها الإعلان عنه. بيد أن الناطق بلسان الولايات المتحدة، لم يلبث أن صرح أن من واجب كل دولة أن تقرر لنفسها ما تراه، وأشار في الوقت نفسه إلى أنه لا (لا يتذكر) ما قاله الناطق

بلسان دولة حليفة رئيسية لبلاده. أن مثل هذه السخرية بالحلفاء، من شأنها أن تفصم المشاركة الصادقة، ولا تترك مجالاً إلا لاختيار أحد أمرين إما الخروج من الحلف وفسخ المشاركة، أو قبول علاقة السيد بالتابع في السياسة الخارجية.

ولم أكن في الحقيقة قد قلت شيئاً في مجلس العموم يوحي بأننا سنشق طريقنا في القناة بالقوة، وإنما استعملت العبارات التي اتفقنا عليها مع حكومة الولايات المتحدة والتي استخدمها المسيو موليه وهي أننا "سنحاول تأمين حقوقنا أما عن طريق الأمم المتحدة أو عن طريق أية وسائل أخرى". وقد تعمدنا في هذه العبارة التي اختارتها الدول الثلاث، ترك اتجاه العمل المقبل غامضاً، وذلك لزيادة الضغط بالنيابة عن مشروع نادي المنتفعين بالقناة. أما الغرض الرئيسي من المشروع، فهو إظهار الوحدة مع الولايات المتحدة في مشروع لتجنب اللجوء إلى القوة. لكن قيام الولايات المتحدة بنسف مشروعها هي بالطوربيد في اليوم الأول من خروجه إلى حيز الوجود لم يبق لدينا إلا أن نسلك أحد طريقين، إما استخدام القوة، أو الاستسلام لانتصار عبد الناصر.

وأحدثت كلمات المستر دالاس التي نشرتها الصحف تحت عناوين ضخمة، عاصفة شديدة في اليوم الثاني من مناقشة المجلس، زادها هياجاً وقوة خطاب ألقاه السير ليونيل هيلد، النائب المحافظ والنائب العام السابق، وقال فيه إن القوة لا يمكن استخدامها إلا بعد اللجوء أولاً إلى الأمم المتحدة. وطلب مني المجلس تصريح بأن حكومتي تؤيد هذا الرأي،

ولكني لم أستطع أن أصرح بذلك، إذ لم يكن في وسعي التكهن بالطوارئ التي قد تحدث، كما وقع في كوريا مثلاً من قبل، أو في لبنان والأردن من بعد. يضاف إلى هذا أن الفرنسيين قد طلبوا إلينا عدم التصريح بشيء في الوقت الحاضر عن إجرائنا الخاص باللجوء إلى الأمم المتحدة لاسيما وأن نادي المنتفعين كان في دور التكوين. فقد شعر الفرنسيون، وهم على حق، بأن السلطات المصرية ستعتمد على إعلاننا الاتجاه بشكوانا إلى الأمم المتحدة، فتتجاهل المشروع بحجة أن القضية كلها ستعرض على بساط البحث في الأمم المتحدة. ولم يكن بوسعي أيضاً أن أشرح لأعضاء المجلس، أن تأخرنا في التقدم إلى الأمم المتحدة جاء تمشياً مع رغبات الولايات المتحدة.

والمشكلة في برلماننا، أن الناطق بلسان الحكومة في القضايا الخارجية كثيراً ما يرتبك لعجزه عن ذكر جميع الحقائق المتعلقة بتأييده للسياسة التي يحاول الدفاع عنها علناً أثناء المناقشة. وهذه الحيرة في بريطانيا مثلاً أعظم منها في الولايات المتحدة حيث لا يطلب إلى الرئيس أو إلى وزير الخارجية شرح سياستهما علناً في الكونجرس. ومن الحق أن يقال، أنهما يواجهان من وقت إلى آخر مؤتمرات صحيفة. لكن هذه المؤتمرات، لا يجري النقاش فيها بدقة كما يجري في البرلمان، ولا يملك المناقشون فيها سلطات كسلطات النواب.

وفي فرنسا تذلل هذه الصعوبات باستخدام طريقة اللجان البرلمانية الممثلة لجميع الأحزاب. وعلى الرغم من أن بعض الأسرار قد تذاع فإن ما

يدور في جلسات اللجان لا ينشر بصورة رسمية، ولهذا ففي الإمكان إعطاء إيضاحات أوسع لها، وهذا ينطبق أيضاً على لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي.

وعندما ألقيت خطابي الذي أنهيت به المناقشة، قلت وسط الكثير من المقاطعة:

"أريد أن أتناول مسألة ما إذا كانت حكومة جلالتها على استعداد لإعطاء تعهد بعدم استخدام القوة إلا بعد اللجوء إلى مجلس الأمن. فإذا كان مثل هذا التأكيد مطلقاً، فلا أنا ولا أي من الوزراء البريطانيين الواقفين هنا، في إمكانه أن يعطي مثل هذا التعهد. إذ ليس في وسع أحد، أن يتكهن بما سيعمله عبد الناصر في القناة أو في مصر.

"ومع كل ذلك، فسأعطي هذا الرد، وهو أقصى ما يمكن لأية حكومة أن تمضي فيه. أن نيتنا ستتجه حتماً، إذا سمحت الظروف أو بعبارة أخرى إلا في حالة طارئة، إلى إحالة مثل هذا الموضوع إلى مجلس الأمن".

وقد أملت الحكومة أن تكون قد برهنت للمجلس على قوة قضيتها وسلامتها في الوقت الذي احتفظت فيه بصلاحيتها الرئيسية، وعملت ما في وسعها للمحافظة على أحلافها. وأسفر الاقتراع الذي جرى عن فوز الحكومة بأغلبية سبعين صوتاً وهي أغلبية كافية.

ونشرت صحيفة "ستار" المعروفة بآرائها التحررية، ليلة الثاني عشر من سبتمبر مقالاً افتتاحياً أيدت فيه مشروع نادي المنتفعين وقالت: "ما لم يكن

عبد الناصر رجلاً لا يكترث بمصالح بلاده، وديكتاتوراً يحب القوة بجنون، فسيجد واجبه يدعوه إلى قبول التفاوض على أساس هذا المشروع الغربي".

ولكن أعضاء المعارضة في المجلس، رغم قبولهم للأهداف العامة للمشروع، رفضوا بعض نواحيها الهامة معتبرين إياها أعمالاً استفزازية، وأصروا على أنه مما يستفز مصر حتماً أن تقوم جمعية المنتفعين بتعيين مرشديها وجباية رسومها. لكنهم لم يشرحوا الفائدة المتوخاة من الجمعية إذا لم تقم بهذه العملية.

وأعرب أصحاب البواخر البريطانية لوزير المواصلات الذي استشارهم مراراً، عن رأيهم العملي في أن النادي لن يكون ذا قيمة عملية، إلا إذا أدار فعلاً حركة المرور في القناة، كما اقترح ذلك المستر دالاس في البداية.

وأعددنا أنفسنا الآن للخطوة المباشرة التالية. فقد كان هناك احتمال في أن تتجمع البواخر لدى طرفي القناة، لأن المرشدين لم يعودوا يستطيعون الاحتفاظ بوظائفهم تحت الإدارة المصرية. لهذا كان على وكالة المنتفعين أن تبدأ عملها بكل سرعة، وإلا فإنها تفقد عملاءها. إذ أن بعضهم قد يحول بواخره إلى رأس الرجاء الصالح، بينما قد يقع البعض الآخر تحت سيطرة إغراء الوصول إلى تفاهم مع عبد الناصر. واقترح علينا أصحاب السفن الانجليز أن نطلب من الولايات المتحدة، أن تتقدم إلى مصر، بالنيابة عن الوكالة، بطلب الحد الأدنى من التسهيلات، على أن يقدم هذا وفقاً لروح ميثاق عام ١٨٨٨ وعلى أساس استعداد الوكالة للتعاون مع مصر.

لكن جميع الآمال التي علقناها على هذا الاقتراح سرعان ما انهارت

متحطمة على صخرة رفض مصر لمشروع جمعية المنتفعين. فقد ألقى عبد الناصر خطاباً في الخامس عشر من سبتمبر، اتهم فيه الدول الثماني عشرة بأنها "تؤلف عصابة دولية استعمارية من القراصنة"، ثم قال: "إن الحكومة المصرية والشعب المصري بأسره سيقاوم أية محاولة تقوم بها دولة أو مجموعة من الدول، لتأليف هيئة دولية تمارس حقوق مصر السيادية" ووصف جمعية المنتفعين بأنها "منظمة لإشعال الحرب"، مؤكداً أنه سيقاوم القوة بالقوة. ولا شك في أن هذه التأكيدات بعد تلك التي تطوع بها المستر دالاس تعتبر "مغامرة شعبية مأمونة العواقب".

وفي هذه الأثناء كانت "جمعية إشعال الحرب" تستعد في سلام. فقد وجهت الدعوات في الرابع عشر من سبتمبر إلى الثماني عشرة دولة للاجتماع في لندن لدراسة تقرير بعثة منزيس، ومذكرة مصر برفض المقترحات وبحث تدابير إنشاء نادي المنتفعين، وهكذا أعد المسرح لمؤتمر لندن الثاني.

وبينما كنا نناقض سياستنا في مجلس العموم ونضع الخطط لنادي المنتفعين، أقدم السوفييت الذين ظلوا صامتين أمداً على خطوة جديدة، فقد بعث إلى الماريشال بولجانين برسالة مطولة، نفى في مقدمتها الأقوال الشائعة بأن الحكومة السوفييتية كانت تحرض مصر، وأكد على العكس تلهف روسيا على الإسهام في تسوية سلمية بالنسبة لمصالح جميع الدول المعنية، مع أن روسيا تقف إلى جانب مصر. إذ كيف يمكن للاتحاد السوفييتي -كما تساءل الماريشال بولجانين- أن لا يبدي عطفه على

موقف مصر في الوقت الذي تدافع فيه عن سيادتها وعن أرض وطنها. ثم اتهم فرنسا وبريطانيا بتهديد حقوق مصر المشروعة، عن طريق استخدام القوة، مشيراً إلى التصريحات الرسمية باستعداد بريطانيا وفرنسا تحت ستار الدفاع عن مصالحهما، لسوق قواتهما إلى الأراضي المصرية، وخرق حرمة الكيان المصري وسلامته الإقليمية.

وقد أشرت في ردي إلى موسكو في السابع عشر من سبتمبر إلى أن مثل هذه البيانات الرسمية لم تصدر قط، وإنما على العكس صرحنا أكثر من مرة، أن هدفنا هو الوصول إلى حل سلمي، وتحدثت للرئيس السوفييتي عن الخطوات المتوالية التي قمنا بها لتأمين ذلك، أما بالنسبة إلى استعداداتنا العسكرية التي انتقدها، فقد قلت:

"يجب أن أقول لك بصراحة، إن الظروف تبرر هذه التدابير العسكرية الاحتياطية تمام التبرير، فإن حاكم مصر –في المقام الأول– رجل عسكري يفاخر بعسكريته، ويقول في كتابه مثلاً: "في حياتي كلها كنت أؤمن بالعسكرية"، ومن الناحية الثانية، فإن عبد الناصر لا يبشر بالعسكرية فحسب بل يستخدمها أيضاً، فقد احتلت قواته مباني شركة قناة السويس العالمية وصادرت موجوداتها وهددت مستخدميها الأجانب، وهذا العمل، الذي استخدمت فيه القوة والذي خلق هذه الحالة من التوتر في الشرق الأوسط، لم يثر بعد أي تعبير عن عدم الاستحسان من جانب الاتحاد السوفييتي".

وأخيراً قلت للماريشال بولجانين:

"لقد أعلنت الحكومة السوفييتية في عام ١٩٤٦ عن تأييدها للإشراف الدولي على القناة، وهذا هو ما نطلبه الآن، وما يتفق تماماً مع سيادة مصر وميثاق الأمم المتحدة".

ومضى أسبوعان قبل أن يكتب لي الماريشال بولجانين ثانية، وفي هذه المرة، كانت له آراء انتقادية لجمعية المنتفعين، وكانت لنا أيضاً آراء انتقادية للجمعية ولكن من زاوية أخرى.

الفصل الخامس

الأمم المتحدة

من ١٩ سبتمبر إلى ١٣ أكتوبر

دعى مؤتمر لندن الثاني إلى الاجتماع في لندن في التاسع عشر من سبتمبر، برئاسة وزير خارجيتنا. وكانت مصر في غضون ذلك، تعالج مشكلة المرور في القناة بمختلف الوسائل. فالمرشدون الذين تخلفوا من الشركة القديمة كانوا يعملون ساعات إضافية، واستخدم عدد من المرشدين الجدد جيء بهم من مختلف أنحاء العالم بما في ضمنها روسيا ويوغوسلافيا والولايات المتحدة. وأخذ مستشارونا الملاحيون يؤكدون أن احتمال توقف العمل في القناة –وهو ما كنا نخشاه– لم يعد متوقعاً، وأدى هذا بالطبع إلى عواقب معينة.

فقد كان من أهم الأهداف الرئيسية لنادي المنتفعين، في شكله الأصلي، إرسال قوافل السفن التابعة لأعضائه للمرور بالقناة قسراً إذا رفضت مصر السماح لها بالمرور، أو عجزت عن تأمين عبورها. وقد أصبح الاحتمال الثاني مستبعداً الآن، فهل يؤدي هذا إلى تعديل أغراض نادي المنتفعين، وإذا كان كذلك، فبأي صورة؟ وقد اتضحت الآن أهمية قيام الوكالة (جمعية المنتفعين) بالامتناع عن دفع الرسوم إلى مصر، حتى يتم الوصول إلى تسوية عامة، على أن يكون هذا الهدف واضحاً ومقبولاً لدى أكبر عدد من الدول البحرية. وقد أعدت بريطانيا مشروع تصريح لمناقشته

في المؤتمر، وإصداره، يقترح بحزم أن تعمد جمعية المنتفعين:

"إلى الاحتفاظ كوديعة بالفائض من عائدات رسوم القناة المدفوعة للجمعية، كاعتماد يخصص للإنفاق وفقاً للتدابير الدائمة التي قد يتم الاتفاق عليها لإدارة قناة السويس".

وكان الفرنسيون حازمين أيضاً في هذه النقطة، وحكموا عليها بصورة تستثير الإعجاب فقد كان من رأيهم إقناع الدول التي تمثل على الأقل ثمانين في المائة من التجارة العابرة بالقناة، إما الانضمام إلى المنظمة الجديدة وإما بالامتناع عن دفع الرسوم إلى مصر على الأقل. فقد كان هذا هو السلاح الفعال الوحيد في أيدينا، باستثناء القوة، الذي يمكن له أن يؤثر على عبد الناصر. فإذا لم نحسن استخدام هذا السلاح، فسيرى العالم بوضوح أن عبد الناصر، قد نجح في أخذ غنيمته، وآنذاك تتوالى العواقب التي قدرنا نحن وفرنسا وقوعها قبل ذلك بشهرين في آسيا وأفريقيا.

لكن أعضاء الوفد الأمريكي في مؤتمر لندن الثاني، كانوا أقل دقة في تعبيراتهم، فقد قال المستر دالاس في خطابه الافتتاحي ما يلي:

"إن عضوية الجمعية لا تنطوي على افتراض أي عضو بوجود أي التزام، ومع ذلك فإننا نأمل أن يقوم الأعضاء، طواعية واختياراً، باتخاذ الإجراءات فيما يختص ببواخرهم ودفع رسوم القناة، مما يسهل عمل الجمعية ويوطد سمعتها وسلطتها، وبالتالي قدرتها على العمل".

وكان هذا القول، بمثابة إضعاف آخر لنادي المنتفعين، فالمنظمة التي

لا تملك على أعضائها أي التزام لا يمكن لها أن تكون حازمة، أو أن تظهر صلابة أشد وأجدى من مقترحات الدول الثماني عشرة. ومع ذلك، فقد كان هذا هو الأساس، الذي وصلت إلينا عليه فكرة نادي المنتفعين.

وأصدر المؤتمر بعد المناقشات بياناً في الواحد والعشرين من سبتمبر، أكد فيه اعتقاده باعتدال مقترحات الدول الثماني عشرة التي قدمتها بعثة منزيس إلى مصر، ووصفها بأنها ما زالت تقدم الأساس الصالح لإيجاد حل سلمي لمشكلة القناة، كما أصدر المؤتمر أيضاً بياناً آخر يقترح فيه إنشاء جمعية المنتفعين ويدعو الحكومات الممثلة في المؤتمر إلى الاشتراك فيها.

وتقع هذه الوثيقة في أساسها ضمن المخطط الذي اتفقت عليه الدول الثلاث وهي بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة في محادثاتها. لكن المشروع البريطاني طرأ عليه تعديل كبير أثناء المفاوضات، فالمادة التي تحدد هدف جمعية المنتفعين والمتعلقة بالرسوم أصبحت الآن على الشكل التالي:

"يتم تسليم الدخل العائد من الرسوم إلى الجمعية التي تقوم بإمساكها وصرفها، كما تتلقى أية دفعات أخرى قد تدفعها أية دولة من المنتفعين دون المساس بالحقوق الراهنة حتى يتم الوصول إلى تسوية نهائية".

وقد كان في هذا التعريف ثغرات اتضحت فيما بعد. فعبارة "قد تدفعها" لا تلزم الدول بالامتناع عن دفع الرسوم إلى مصر، يضاف إلى هذا أن كلمة "وصرفها" قد تعني السماح للجمعية بتسليم مصر أي جزء تراه من الرسوم التي تجمعها.

وقد قبلنا في هذا الوقت التأكيدات التي قطعها لنا الوفد الأمريكي، إذ أعلن أن حكومته على استعداد لاتخاذ إجراء يقضي بالامتناع عن دفع الرسوم إلى مصر، لكنها مع ذلك لا تستطيع إرغام أصحاب السفن على دفع الرسوم للمنظمة الجديدة. ومع أننا نحن لا نستطيع إرغام بواخرنا أيضاً، فإن بريطانيا وغيرها من الدول كانت قد توقفت فعلاً عن الدفع إلى مصر بينما لم تتوقف الولايات المتحدة. وتم الاتفاق على أنه متى تم إنشاء الجمعية، وفتحت حساباً مصرفياً مستقلاً لها، وعقدت اتفاقاً مؤقتاً مع شركة القناة السابقة، فسيجري البحث في إقناع أصحاب البواخر بالدفع إلى الجمعية فقط. ومن المؤكد أن هذا سيتم لأن أصحاب البواخر يودون العمل معنا، ما لم يكن هناك تمييز بينهم.

وكان هذا أفضل ما أمكن لوفدنا ووفود الدول الأخرى التي تشاركنا الرأي الحصول عليه من مؤتمر لندن الثاني. ولا ريب في أن البيان الذي صدر عن المؤتمر، جاء محاطاً بالغموض، ولقي استجابة فاترة لدى الرأي العام، وإن لم تكن منطوية على عدم التحبيذ. وكان من الممكن، أن تؤتي النتائج ثمارها وفاعليتها لو تم إنشاء الجمعية على الفور، وشرعت في العمل وفقاً للطريقة التي أردناها نحن والفرنسيون، والتي ظننا أن الولايات المتحدة تؤيدنا فيها. على أنه اتضح لنا تدريجياً أن فكرة الولايات المتحدة عن الجمعية أخذت تتطور بسرعة إلى أن الجمعية وكالة تجمع الرسوم لعبد الناصر. ولعل هذا لم يكن واضحاً للوفد الأمريكي نفسه في ذلك الحين.

* * *

ولم تكن أزمة السويس، منذ البداية، مشكلة بين مصر وبين دولتين أو ثلاث فقط، بل كانت تهم الجانب الأكبر من العالم. وأدركنا أن آثار الأزمة تعم أماكن كثيرة، ولذا فقد كنا شديدي الاهتمام بما يقدم إلينا من مشورة.

وكانت الحكومة الهندية مثلاً تحثنا باستمرار على إيجاد تسوية عن طريق المفاوضات. وكنا نكرر التأكيد لها بأن هذا هو ما نسعى إليه حقاً. فقد كان هذا هدفنا في كوريا والهند الصينية وتريستا وإيران، وقد حققناه في جميع هذه الحالات، بفضل مساعدات الهند أحياناً. ولم يكن لنا في تاريخنا ما يعيب أو يخجل. أما الصعوبة التي تواجهنا الآن، فهي أنه لا سبيل إلى التفاوض مع مصر، إلا إذا وجدنا أساساً للمفاوضة. وقد حملت لجنة منزيس اقتراحاتها العادلة إلى القاهرة، ولكن عبد الناصر رفضها، ومع ذلك فقد واصلنا السير في طريق إيجاد حل دولي، وهذا ما حملنا على إنشاء جمعية المنتفعين بالقناة. وفي غضون ذلك قام السيد كريشنا مينون، بعدة رحلات بين القاهرة ولندن ونيويورك، وقد درست حكومة جلالتها دراسة وافية مفصلة كل الاقتراحات التي تلقتها من الهند، ولكن اتضح أن حكومة دلهي لم تكن تشاطرنا في ذلك الحين رأينا في أهمية الإبقاء على الاتفاقات الدولية لصالح جميع الدول، وفي الحاجة إلى إعادة هذه الاتفاقات إذا خرقت.

ولم تبد الحكومة المصرية أي استعداد للوصول إلى حل وسط. ومع أنها منذ البداية توجست خيفة من جمعية المنتفعين، خشية أن يصبح

المشروع فعالاً ومجدياً، فإنها سرعان ما اطمأنت من هذه الناحية ورضيت بالوقوف جانباً دون كلام.

وجاءت المعلومات من الشرق الأوسط في هذا الوقت، مؤيدة الآراء القائمة التي تكونت لدينا في لندن عن نتائج مؤتمر لندن الثاني. فقد أبرقنا نطلب التقارير فجاءتنا الردود. وقيل لنا أن الرأي العام في القاهرة بات يعتقد أن عبد الناصر قد نجح، وأن الأمر انتهى تقريباً، وأن تهديد الدول الغربية بالعقوبات لم يعد قائماً. أما من جهات الشرق الأوسط الأخرى، فقد جاءت الأنباء تقول أن مؤتمر لندن الثاني ترك أثراً أقل حزماً وإجماعاً من المؤتمر الأول، واستمر عدد من الزعماء العرب منزعجين من تصريحات عبد الناصر ضد الغرب ومن تعاونه مع روسيا. وكانوا يخشون أن يكون الزمن في جانبه، ويشكون في القوى التي يمثلها والآمال التي تراوده لتوسيع رقعة مصر على حساب جاراتها واعتقدوا أنه إذا لم يكن في الإمكان إرغام عبد الناصر على قبول نوع من الإشراف الدولي على القناة فإنه يكون قد كسب "اللعبة".

وأدار وزير الخارجية وحده دفة المفاوضات في مؤتمر لندن الثاني كما أدارها في المؤتمر الأول، وبذل فيها كل ما يستطيع إنسان بذله. وكان يقابلني دائماً ويحدثني عن الموقف، ولكني لم أشترك في العمل التفصيلي للمؤتمر، ولو كنت قد اشتركت بنفسي لأدت المحاولة إلى نوع من الارتباك. ولكنني قابلت رؤساء الوفود بصفة غير رسمية، بين حين وآخر إما في "داوننج ستريت رقم ١٠" في أغلب الأحيان وإما في بيت وزير الخارجية في حدائق كارلتون. وأبلغنا المستر دالاس، في إحدى هذه المناسبات أن

المستر جيتسكيل (زعيم المعارضة العمالية) قد طلب مقابلته، وتساءل إذا كان لدينا اعتراض على المقابلة، فأجبته بأنه لا اعتراض لنا مطلقاً.

وكان من مبادئي منذ أصبحت وزيراً للخارجية في عام ١٩٣٥ أن أشجع الاجتماعات بين الزائرين الغرباء وبين زعماء المعارضة أو غيرهم من الشخصيات البارزة في بلادنا. وكنت أعتقد أن مثل هذه الاجتماعات نافعة ومفيدة، ولا تسبب أي إزعاج للحكومة. والمعروف أن أية سفارة صالحة تقيم اتصالات لها مع الشخصيات السياسية البارزة في البلاد الحرة التي تقوم فيها، وليس هناك من ضير على الحكومة، إذا شجعت ما لابد من وقوعه. وقد تعودت مثلاً، أن أدعو المستمر تشرشل، عندما كان خارج الحكم، قبل الحرب الثانية، لمقابلة الزائرين الأجانب عند مجيئهم إلى لندن، وقد أبلغني فيما بعد أنه كثيراً ما كان يقدر هذه المقابلات، كما أني واثق من أنها قد نفعت الزائرين أيضاً.

وتحدث المستر دالاس، في مناسبات غير رسمية، عدة مرات عن حالة الرأي العام في بريطانيا، وكان يرى أن هذا الرأي العام لا يؤيد سياسة الحكومة تجاه مشكلة السويس، وتحتم عليّ في النهاية أن أجادله في فكرته هذه بنفسي. وما زلت أعتقد الآن، أن الرأي العام الأمريكي قد قلل من تقدير المشاعر التي كانت تسود بلادنا في ذلك الحين، وأن هذا التقليل بدوره قد أدى إلى إضعاف السياسة الأمريكية تجاه المشكلة.

وظلت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عازفة عن عرض المسألة على الأمم المتحدة، وحاولنا أن نسيرها في موقفها هذا لفترة أطول لكن

المرحلة الختامية لمؤتمر لندن جاءت لنا بضغط متزايد، لرفع الأمر إلى مجلس الأمن. وقد شعرنا بهذا الضغط علانية في جلسة المؤتمر الأخيرة، ثم أخذ الضغط يشتد في المحادثات الخاصة. وقد أكد عدد من ممثلي الدول الثماني عشرة لوزير الخارجية، أن عرض القضية على الأمم المتحدة يسهل على بلادهم الاشتراك في منظمة المنتفعين بالقناة، وقد تكرر عرض هذا الطلب عليّ في مأدبة الغداء التي أقمتها في آخر أيام المؤتمر لرؤساء وفود نيوزيلندة وإيران والنرويج والبرتغال، وحضرها وزير الخارجية. فقد أرادوا منا أن نساعدهم ليتمكنوا من مساعدتنا، وشعرت أنا وزملائي أنهم على حق، فالنتيجة الضعيفة التي أسفر عنها المؤتمر قد شددت الضغط علينا للقيام بإجراء آخر. وأخيراً فإن ردود الفعل في الشرق الأوسط، أظهرت لنا، أننا إذا انتظرنا مدة أطول، فإن مركزنا سينهار، وهكذا، وعلى الرغم من استمرار أمريكا في تحبيذ التأخير، فقد شعرنا بعجزنا عن الاستمرار فيه.

وأصبحنا مستعدين لعرض الأمر على الأمم المتحدة، كما كان الرأي العام عندنا مستعداً لهذه الخطوة، ولاسيما أنه ظهر بعض الخطر من احتمال أن يسبقنا الروس بالشكوى إلى مجلس الأمن. ووضعنا خطتنا على أساس افتتاح منظمة المنتفعين في لندن في الأول من أكتوبر، وأن نطلب عقد جلسة لمجلس الأمن في الثالث منه، أي بعد عشرة أيام كاملة من اختتام مؤتمر لندن. وأرجأنا القيام بخطوتنا يوماً لنتمكن من إبلاغ المستر دالاس بها مسبقاً. وأعرب المستر دالاس عن أسفه للوقت الذي اخترناه ولكنه لم يحاول إقناعنا بالعدول. ولم تشترك الحكومة الأمريكية في الرسالة

التي بعثنا بها إلى رئيس مجلس الأمن في الثالث والعشرين من سبتمبر، وطلبنا فيها وضع مشكلة السويس على جدول أعمال المجلس، وهكذا كانت الوثيقة انجليزية فرنسية.

وقام المستر هارولد مكميلان، وزير المالية في هذه الأثناء، بزيارة واشنطن حيث وجد الموقف الأمريكي باعثاً على الاطمئنان من عدة نواح. فقد أبلغنا أن الحكومة الأمريكية تعهدت بأن تحرم على سفنها دفع رسوم العبور إلى مصر، وكان هذا القرار مهما من حيث المبدأ لو تم تنفيذه، ولكنه لكي يكون فعالاً يجب أن يشمل السفن التي يملكها الأمريكيون، والتي ترفع أعلام بناما وليبيريا. وأبلغنا المستر مكميلان أيضاً أن الحكومة الأمريكية على استعداد لاستخدام نفوذها في هذين البلدين، ولكنها تشك في تعاونهما معها، ولاسيما بالنسبة لبناما التي تعتبرها الحكومة الأمريكية منحازة إلى جانب مصر. وكنت بحكم خبرتي الماضية على ثقة بأن الأمريكيين متى صمموا على شيء وجدوا الوسيلة لتحقيقه. وأضاف وزير المالية، أنه وجد واشنطن على يقين من أن استمرار الضغط الاقتصادي على عبد الناصر ستة أشهر سيحقق لنا ما نريد. أما أنا فقد كنت أقل ثقة في هذه النقطة بالذات، ولاسيما أن شهرين تقريباً قد انقضيا منذ الاستيلاء على القناة وما زالت الدول المنتفعة أبعد من أي من وقت مضى عن ممارسة الضغط الفعال، سواء أكانت اقتصادياً أو غير اقتصادي.

ثم تحول المستر دالاس إلى اتجاه أكثر تصميماً فيما يختص باستخدام القوة، فقد قال في مقابلة تليفزيونية:

"أعتقد أن السلام والعدالة والقانون الدولي، هي وجها القطعة النقدية، ولا يمكنك أبداً أن تعتمد على عدم استخدام الشعوب للقوة، ما لم يكن هناك حل آخر يتفق مع السلام والعدالة الدوليتين".

وتحدث المستر منزيس في الخامس والعشرين من شهر سبتمبر، في البرلمان الاسترالي، فاستعرض تاريخ أزمة السويس بأسلوب قوي واضح. ولخص في ختام خطابه الحلول التي تواجهنا بقوله:

"أولاً: تسوية سلمية عن طريق المفاوضات، لعقد اتفاقية شريفة. ولقد حاولنا ذلك حتى الآن بدون نجاح. وأود هنا أن أكرر التأكيد بأن فشلنا ليس ناجماً عن تزمت من جانبنا أو ميل عن العدالة، بل إلى عناد ديكتاتوري من الجانب الآخر. فهل من الخير أن نواصل السير في طريق التفاوض، على أساس التنازل بنفسية من يقول أن أية اتفاقية خير من لا شيء؟ لكن هذه الطريقة كما يخيل إليّ ستشد من أزر عبد الناصر، وتضعف من قوتنا.

"ثانياً: فرض الضغط عن طريق مجهود تعاوني تبذله الدول المنتفعة بالقناة. ومن الواجب إجبار عبد الناصر، على أن يفهم أن الطريقة التي يتبعها لا تفيد بلاده أو شعبه، وأنه يتخلى عن الجوهر في سبيل الحصول على القشرة الزائفة. وهذه هي إحدى فضائل منظمة المنتفعين بالقناة التي يجري الآن إنشاؤها بواسطة مؤتمر لندن الثاني، وكلما زاد دخل القناة، المبتعد عن أيدي الحكومة المصرية، قل تصديق الشعب المصري للإدعاء بأن جحد الاتفاقيات يفيد وينفع.

ثالثاً: إذا وجدت الأمم المتحدة نفسها عاجزة –عن طريق استخدام الفيتو– عن السير في طريق العمل الإيجابي، فقد نجد أنفسنا وجهاً إلى وجه مع اختيار ليس في وسعنا أن نتجنبه. وأود أن أسرد هذا الاختيار في عبارات قوية:

١– في استطاعتنا تنظيم العقوبات الاقتصادية.

٢– في استطاعتنا استخدام القوة لإعادة الإشراف الدولي على القناة.

٣– في استطاعتنا بدء مفاوضات جديدة، دون أن نتخلى عن مبادئنا الحيوية.

٤– في استطاعتنا أن نتجاهل، وأن نترك مصر مسيطرة على القناة ونتقبل الزوال النهائي لمركزنا ومصالحنا في الشرق الأوسط، مع جميع القوة الاقتصادية والرفاهية الصناعية للشعوب، التي تعتبر رفاهيتها حيوية لنا.

هذا هو التحليل الواقعي للموقف.

"وقد أدهشني أن أجد أشخاصاً يرفضون استخدام القوة ويرفضون الإجراء الاقتصادي على أساس أنه استفزازي، وهكذا بمعارضتهم لكل نوع من أنواع العمل، يعربون عن استعدادهم لتقبل استعباد جديد، مع الإعراب عن الأسف دون إبداء أية مقاومة. ومثل هذا الموقف لا يتمشى مطلقاً مع تقاليد شعبنا النابضة بالحياة، ولذا فإنني لا استطيع أن أصدق أنه يتمتع بأي تأييد عام أصيل من الناس المطلعين".

* * *

وطرت مع وزير الخارجية في السادس والعشرين في سبتمبر إلى باري، للتشاور مع الحكومة الفرنسية، وكان المسيو موليه والمسيو بينو صامدين في إيماهما بأن الواجب يقضي علينا بالثبات على اقتراحات الدول الثماني عشرة، وأن نرفض بإصرار أية مفاوضات على أية أسس أخرى.

وكانت الأمم المتحدة، في هذه اللحظة تعج بالمشاريع لتأليف لجان للتفاوض مع بعضها البعض على أساس الاقتراحات الهندية للتوفيق، بعضها على أساس المحاولات التي قامت بها روسيا والدول الدائرة في فلكها لإضعاف المركز الغربي، والبعض الآخر من ابتكار السكرتيرية العامة للأمم المتحدة لخلق وسائل للتفاوض بأي ثمن حتى ولو كان على حساب قدسية المعاهدات الدولية.

وقد أقيمت الأمم المتحدة كوسيلة لتحقيق غاية، وهي الحفاظ على السلام. ولا يمكن اجتناب النزاع المسلح إلا إذا احترمت الاتفاقية الدولية. ويجب أن يكون هدف الأمم المتحدة الرئيسي تبعاً لذلك المحافظة على هذه الاتفاقيات. وقد بحثنا عن غير طريقة يمكن لمجلس الأمن بواسطتها، أن يقوم بذلك. وكانت عصبة الأمم القديمة كثيرة العناية بالاتفاقات الدولية، لكن الأمم المتحدة الحالية، أقل تذوقاً لها، لأن بعض الدول الحديثة النشوء من أعضائها، ما زالت تشعر بالرغبة في التوسع، ولم تستطع أن تتفهم بعد أن حكم القانون مهم لها، كما هو مهم للآخرين.

ومجلس الأمن محور الأمم المتحدة، فهو بمثابة وزاراتها. أما الجمعية العامة فمنبر مناقشاتها العامة. فالمجلس هو القوة التنفيذية، والجمعية هي هيئة

المناقشة والمجادلة. ولقد أدت إساءة استعمال الفيتو في المجلس إلى تحديد إمكانيات الدول الكبرى في ممارسة الزعامات الدبلوماسية. وفي استطاعة الدول الديكتاتورية تبعاً لذلك، أن تأمل بالمضي في أعمالها غير المشروعة ولاسيما إذا تسلحت بالدعاية ضد الاستعمار. وقد نجم عن هذا نوعان من السلوك، أولهما ما تتخذه الشعوب الحرة من رغبة في الحفاظ على القانون والتزام حدوده، وثانيهما ما تقوم به الدول الشيوعية التي لا ترى عيباً في أن تنكر على الأمم المتحدة حقها في التأثير على أعمالها، بينما هي تطلب جهارا وبإلحاح توقيع العقوبات الأخرى. ولا ريب في أن الشيطان الذي يستنكر الخطيئة، يبدو مصلحاً أخلاقياً متواضعاً إذا قيس بها.

واتفقنا مع الفرنسيين في اجتماعنا بباريس على أن لا نسمح لقضيتنا بأن تغرق، أو تحال إلى مياه راكدة في الأمم المتحدة. وأردت أن أؤكد لحلفائنا، بأننا لن نتخلى عن أهدافنا الرئيسية في انتزاع القناة من سيطرة حكومة واحدة أو رجل فرد، وفي تحقيق فرض ضمانات كافية للمحافظة على القناة وصيانتها وتأمين الملاحة الفعالة فيها. وكان الفرنسيون قليلي الثقة بالأمم المتحدة، بل وأقل ثقة بمنظمة المنتفعين التي قوبلت من الرأي العام الفرنسي بأسوأ مما قوبلت به عندنا. وشعروا بأن الحكومة الأمريكية لا تفي بوعودها، وأن بعض تصريحات الرئيس أيزنهاور والمستر دالاس، ستحمل الروس على الاعتقاد بأن في وسعهم تأييد عبد الناصر دون خوف، وأن الإبطاء يسمح لعبد الناصر بتقوية مركزه، بفضل ما يتلقاه من شحنات روسية مستمرة من السلاح. وأخيراً هناك خطر وقوع الشرق الأوسط كله،

لا تحت سيطرة مصر فحسب بل سيطرة روسيا أيضاً ولكل هذه الأسباب كان من رأى الفرنسيين وجوب المبادرة إلى العمل في مرحلة مبكرة.

وكنت أعطف كثيراً على آرائهم، ولكني كنت واثقاً من أننا يجب أولاً أن نلجأ إلى الأمم المتحدة، وأن نبذل كل ما في وسعنا هناك. ومع ذلك فقد تعهدنا لهم أنا ووزير الخارجية بأنه في حالة عجز مجلس الأمن عن المحافظة على الاتفاقات الدولية، فإن بريطانيا لن تقف جانباً وتتركهم هدفاً للسخرية، وستكون على استعداد إذا اقتضى الأمر لاتخاذ جميع الخطوات التي يتطلبها الموقف، بما في ذلك استخدام القوة لتثبيت احترام هذه الالتزامات. ووافق الوزراء الفرنسيون بشيء من التبرم، على استنفاد كل ما لدى مجلس الأمن من إمكانيات أولاً، مع التشديد بأن لا نتخلى عن الاقتراحات الأصلية للدول الثماني عشرة، وكنا على اتفاق تام في هذا الموقف مع زملائنا الفرنسيين، وأصدرنا عقب انتهاء الاجتماع البيان التالي:

"كان الهدف الأول من هذا الاجتماع الذي تضاعفت أهميته من جراء التطورات الدولية الأخيرة، تقوية التضامن البريطاني الفرنسي في جميع الميادين وقد تحققت هذه النتيجة.

"وقد حدد الوزراء بوجه خاص موقفهم المشترك من الأمم المتحدة نتيجة القرار البريطاني الأخير بعرض قضية قناة السويس على مجلس الأمن، وهم متفقون، تمام الاتفاق على الخطة التي سينتهجونها في المناقشات القادمة.

"وأعرب الوزراء عن تصميمهم –بالنسبة إلى أية تطورات مقبلة–

على الاستمرار في التعاون الوثيق الذي طبع سياسة الحكومتين منذ بدأت مشكلة قناة السويس.

"واستعرض الوزراء بعد ذلك سير العلاقات بين فرنسا والمملكة المتحدة في السنوات الأخيرة، وأكدوا وحدة الهدف، واشتراك المصالح لشعبي البلدين. وتحقيقاً لهذه الغاية، اتفق الوزراء على القيام بدراسات جديدة، ترمي إلى القضاء على أية نقطة صغيرة من نقاط الخلاف قد تبرز بين البلدين.

"واستعرض الوزراء أخيراً، ما قامت به الدولتان منذ انتهاء الحرب، من أعمال لتوثيق عرى التعاون السياسي والعسكري والاقتصادي، بين شعوب أوروبا الغربية. فقرروا المضي في هذه السياسة، ودراسة ما يمكن أن تتخذه من أشكال جديدة ضمن نطاق المنظمات الأوروبية التي ينتمون إليها، وأعلنوا عن عزمهم على أن من الواجب أن تنجم نتائج بناءة عن هذه الحوافز.

"وسيتم تنظيم اجتماعات وزارية أخرى بين البلدين كلما اقتضى الأمر". وعند مغادرتي مطار "لوبورجيه" أضفت هذه الكلمات:

"جرت لنا خلال هذين اليومين محادثات مهمة للغاية، رسمنا خلالها سياسة فرنسية انجليزية مشتركة تتناول كثيراً من النقاط، واتفقنا بصورة خاصة، على القيام بعمل موحد في الأمم المتحدة خلال المناقشات المقبلة.

"وهذا العمل المستند إلى القوة، الذي قام به عبد الناصر، لم يعرض مصالح عدد من الشعوب الاقتصادية إلى الخطر فحسب، بل شكل أيضاً

اعتداء على تقاليد احترام المعاهدات، ونخرا في بناء القاعدة ذاتها التي تقوم عليها الثقة الدولية. وقد كان لنا درس قبل الحرب في هذا الموضوع وها نحن اليوم نتلقى درساً آخر، ومن واجبنا نحن وواجب الفرنسيين أن نعمل معاً لإيجاد حل عادل للمشاكل القائمة".

وعند عودتي إلى لندن، تلقيت رسالة طويلة أخرى من الماريشال بولجانين، يعارض فيها كل إجراء اتخذته، أو اقترحته الدول البحرية بصدد مشكلة السويس. وعلى الرغم من أن مستقبل القناة لا يهم روسيا كثيراً، فإن الحكومة السوفييتية وجدت فيه فرصة للاصطياد في الماء العكر فاقتنصتها. وقد حفزتني هذه الرسالة إلى الإبراق إلى الرئيس أيزنهاور بما يلي:

"أرجو أن تتأكد من أننا نعيش الآن معرضين لأشد الأخطار في موقف الشرق الأوسط، التي يمكن تلخيصاً في كلمة واحدة هي، روسيا.

"وليس هناك من شك في أن ناصر –سواء أراد ذلك أو لم يرده– قد أضحى في أيدي الروس كما كان موسوليني بين يدي هتلر، ولا شك في أن التراخي مع عبد الناصر الآن لتهدئته أو تطييب خاطره، أمر لا يجدي، كما لو كنا قد أبدينا مثل هذا الضعف لموسوليني، فالنتيجة الوحيدة الحتمية التي يؤدي إليها مثل هذا التصرف هو التقريب بين عبد الناصر وروسيا.

"ولا شك في أن رجالك لابد أن يكونوا قد أطلعوك على الدلائل المتزايدة للمؤامرات المصرية في ليبيا والعربية السعودية والعراق. وقد تنفجر أي منها في أية لحظة، إلا إذا استطعنا أن نبرهن للشرق الأوسط أن عبد الناصر يسير في طريق الخسارة. وهذا هو السبب الذي نعني من أجله، بعمل كل ما في

وسعنا لنجل من نادي المنتفعين إدارة فعالة. وإذا ما حذت بواخركم التي تحمل أعلام بناما وليبريا حذو تلك التي تحمل علمكم فإن هذا مما يساعد كثيراً.

"وإني لأشعر أن كل ما تستطيع أن تقوله أنت أو تفعله لإظهار الشدة مع عبد الناصر، في هذا الوقت بالذات، يمكنه أن يساعد السلام عن طريق وقف الروس عند حدهم. وكعاتي، فإني بعثت إليك، بآرائي هذه على هذا النحو من الصراحة".

وقد بعثت بهذه الرسالة البرقية إلى الرئيس أيزنهاور في اليوم الأول من أكتوبر. وفي اليوم التالي، صدر بيان تخريبي، من المستر دالاس في مؤتمر صحفي. ومع أن هذا التخريب لم يكن مقصوداً، فإنه سيحمل عبد الناصر على الاعتقاد بأنه إذا تمسك بموقفه، فإن الولايات المتحدة ستتخلى عن فرنسا وبريطانيا في مشكلة القناة.

وقال وزير الخارجية الأمريكية:

"لا يمكن للولايات المتحدة أن تقف مائة في المائة، لا إلى جانب الدول الاستعمارية ولا إلى جانب تلك الدول التي تجعل شغلها الشاغل الحصول على استقلالها كاملاً بأسرع وقت ممكن. وأنا أعترف بأن هناك خلافات في طريقة معالجة الدول الثلاث لمشكلة السويس، وهذه الخلافات راجعة إلى تباين أساسي في المفاهيم. إذ بينما نقف ثلاثتنا صفاً واحداً –وأرجو أن يستمر هذا الوقوف دائماً– في علاقاتنا التعاهدية المتعلقة بشمال الأطلنطي، فإن أية منطقة تعاني بشكل أو بآخر من المشكلة التي يسمونها "بالاستعمار"، تعرف أن الولايات المتحدة مضطرة

إلى القيام تجاهها بدور مستقل. فيستمر الانتقال من الاستعمار إلى الاستقلال، خلال الخمسين سنة القادمة، وأعتقد أن من وظائف الأمم المتحدة أن تحاول رؤية هذه العملية تتقدم في طريق بناء ومتطور، وأن تتحقق من أنها لن تتوقف فجأة، أو تستمر في التقدم بأساليب ثورية عنيفة، قد تؤدي إلى الدمار الذي لا ينفع أحداً".

وتحدث بعد ذلك عن منظمة المنتفعين بالقناة فقال:

"يقولون أن أسنان المشروع قد اقتلعت، ولكنني لا أعرف بوجود أسنان له، فلم تكن له في علمي أية أسنان".

وكان ممثلو الدول المشتركة في منظمة المنتفعين مجتمعين في لندن آنذاك، ينتظرون في ثقة وإيمان قرار الولايات المتحدة حول دفع رسوم العبور في القناة إلى المنظمة. وكانت هذه هي الأسنان. وجاء بيان المستر دالاس مخالفاً لما فهمه المنتفعون عن نوايا الولايات المتحدة. ونقل إلينا ممثلنا في اللجنة اللورد جون هوب أنباء اليأس والفزع اللذين تفشيا بين الأعضاء، فالأمر الواضح أن النزاع حول استيلاء عبد الناصر على القناة لم يكن له أية علاقة بالاستعمار، وإنما كان خاصاً بالحقوق الدولية ليس إلا، وإذا اقتضى الأمر من الولايات المتحدة أن تدافع عن حقوقها التعاهدية في قناة بناما، فإنها ما كانت تعتبر هذا الدفاع استعماراً، كما لا أعتبره كذلك، ولكن حقوق الأمريكان في بناما فردية لدولة واحدة، لا حقوق مجموعة من الدول كما هي الحالة في قناة السويس.

* * *

ومن الحمق القول أن ملاحظات المستر دالاس عن الاستعمار لم تكن تمثل مشاعره ومشاعر الكثيرين من أبناء بلاده في هذا الموضوع. ولا شك في أن هذه المشاعر لعبت دوراً كبيراً في رد الفعل عند بعض الأمريكيين، للتدخل البريطاني الفرنسي العسكري في السويس. ومن المفيد أن نتعمق أكثر، في أسباب هذه الخلافات المتكررة حول الاستعمار التي تسببت في خلق مشكلة دائمة في العلاقات الانجليزية الأمريكية والتي لا تزال تتكرر بالرغم من التصريحات الرسمية بنفيها.

فبعد مضي نحو قرنين كاملين من الزمان تقريباً على عام ١٧٧٦، كان ينبغي أن لا تظل هذه المشكلة تغضبنا كثيراً. ويقع أكثر اللوم على عاتق الملك جورج الثالث، لكن الشرح يكون سهلاً عندما نجد المبرر في اتهام أحكام الملك الخاطئة. فعلى بريطانيا يقع نصيب من المسؤولية في شعور الأمريكيين الغريزي تجاه موضوع الاستعمار وموقفهم منه. ولكن المزعج فيه، هو هذا الميل إلى الظهور في اللحظات الحرجة في علاقات الولايات المتحدة مع أي من حليفاتها الغربيات. وليس لدي شك في أن جزءاً من هذه المشاعر يرجع إلى الاختلاف في النظر في المشكلة العامة المتعلقة بالعلاقات مع ما يسمونه عادة "بالشعوب غير المستقلة". لكن المملكة المتحدة منذ قرن أو يزيد، وبصورة نامية متدرجة، كيفت موقفها مع تلك الشعوب بحيث يتلاءم مع مفهوم الوصاية في مسئولياتها تجاه مستعمراتها، وكانت النتيجة أن شجعنا نمو تلك البلاد التي كانت في يوم من الأيام مستعمرات لنا، ثم أصبحت الآن شريكات لنا في جامعة

الشعوب البريطانية (الكومنولث). ومن أوائل الأمثلة على هذه الحقيقة شعوب كندا واستراليا العظيمة، والشعوب التي تخطو بسرعة كنيوزيليندة واتحاد جنوب أفريقيا، وقد تبعت هذه الدول دول أخرى كثيرة في طريق الاستقلال.

ودار جدل عنيف في مؤتمر الصلح عقب الحرب العالمية الأولى حول تمثيل دول "الدومنيون" في المؤتمر، خرج منه المستر لويد جورج منتصراً. وبعد ذلك، في السنوات ما بين الحربين عندما كانت عصبة الأمم في أوج مجدها وقوتها، برزت دول الكومنولث في تلك العصبة، وكانت إحداها عضواً دائماً في مجلس العصبة، الذي يختلف عن مجلس الأمن الدولي الحالي في أن ممثلي الدول الأعضاء فيه كانوا دائماً وزراء خارجية. وكنتيجة لذلك، فإن وزير الخارجية البريطانية في ذلك الوقت كان دائم الاجتماع بزملائه من الوزراء فيقيم معهم اتصالات هامة ومجدية باستمرار، وقد حظيت تلك الأيام بالعمل والتعاون مع رجال كستانلي بروس، رئيس وزراء استراليا ووزير خارجيتها، ووليام جوردان، وزير خارجية نيوزيلندة.

وكانت علاقاتنا الشخصية سعيدة للغاية، في ظل صداقات بلادنا، حتى أنها كثيراً ما أثارت التعليقات التي يغلب على معظمها طابع الحسد. ولم تكن دول "التحالف الصغير" التي كانت نشطة في جنيف، تجد علاقاتها بحليفتها فرنسا على هذا النحو من السهولة. وتذكرني بوجه خاص مأدبة غذاء حضرها المسيو تيتو لسكو وزير خارجية رومانيا اللامع، ووزير خارجية فرنسا آنذاك وغيرهما، وبينما كنت أنا وستانلي بروس وزير خارجية

استراليا نتجاذب أطراف حديث ودي على مائدة الطعام، كهرب المسيو تيتو لسكو -الذي كان قد اشتبك في صباح اليوم نفسه في مناقشة مع زميله الفرنسي- جو المأدبة، عندما أذهل الموجودين قائلاً بالفرنسية "كنت أفضل أن تكون بلادي من الدومينيون".

وتختلف وجهة نظر الولايات المتحدة في موضوع الوصاية عن وجهة نظرنا، تمام الاختلاف، فهي ترى أن لا ضير في إنفاق مبالغ ضخمة من رؤوس الأموال، في تطوير إحدى البلاد، للحصول على أرباح كبيرة من وراء هذه العملية، شرط أن لا تتحمل الشركات أو الأفراد الأمريكان أية مسئولية في إدارة البلاد. وأمريكا متمسكة بوجهة نظرها هذه تمام التمسك ولا جدال في أن نتائج هذه السياسة في كثير من بلاد العالم كانت مرضية على السواء للبلاد المعنية وللولايات المتحدة، ولكن قد يؤدي التطبيق من الناحية الأخرى إلى نتائج غير متوقعة وغير مستحبة، فالحقيقة قائمة في أن ثمة بلدين من أكثر بلاد الشرق الأوسط وأفريقيا تأخرا وهما العربية السعودية وليبريا، هما أيضاً وفي الوقت نفسه، أكثر بلدين، تلعب فيهما المصالح الأمريكية دوراً بارزاً.

ولو تفهمت الولايات المتحدة بصورة أصح وأوسع تاريخ هذه البلاد، أي انجلترا، في الحقل الاستعماري، ولاسيما منذ بداية القرن الحالي (العشرين)، فإن معظم الخلافات بين بلدينا حول المشاكل الاستعمارية ستزول حتماً، ومن المؤسف أن لا تعتبر التطور المنظم للحكم الذاتي في مناطق مهمة كالملايو ونيجيريا خبرا مهما ومثيرا بالنسبة لأمريكا التي ترى

في وقوع اضطراب في قبرص نبأ يقيم الدنيا ويقعدها. ولهذا فإن الفهم والتفاهم ينموان ببطء.

* * *

ورأس وزير الخارجية في اليوم الأول من أكتوبر، الجلسة الافتتاحية لجمعية المنتفعين بالقناة في لندن. وتم أخيراً إعداد كل شيء للتقدم إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وطار المستر سلوين لويد إلى نيويورك ليعرض قضيتنا. وكان يعمل طيلة هذه الفترة بالتعاون مع زميله الفرنسي المسيو بينو، والدكتور ووكر مندوب استراليا في مجلس الأمن، كما قدم له المسيو سباك مساعدة قيمة. وكنا في الواقع سعداء الحظ من حيث تكوين المجلس في ذلك الحين، فقد كان ممثلو استراليا وبلجيكا وكوبا وإيران وبيرو ويوغوسلافيا، هم ممثلي الدول المنتخبة في المجلس. وباستثناء يوغوسلافيا التي اتخذت موقفاً مماثلاً لموقف موسكو، فقد كان تأليف المجلس أقصى ما نأمله، من الود والصداقة، ومع ذلك كان يساورنا بعض القلق.

وأوضح وزير الخارجية والمسيو بينو، في مشاوراتهما التمهيدية مع الممثلين الآخرين، تصميمهما على الوقوف بإصرار إلى جانب مقترحات الدول الثماني عشرة كأسس في أية مفاوضات مع مصر. ولم يكن هناك مجال للتوفيق بين الموقف الذي أعلنته الدول الثماني عشرة وبين رفض عبد الناصر لأية سلطة دولية. فقد كانت المسائل المختلف عليها واضحة تماماً، وكل المطلوب هو قرار حاسم. وظهرت منذ البداية عناصر في جميع الدول غير مستعدة لأن تنظر إلى النزاع على حقيقته، وهو أنه تنكر للارتباطات

الدولية، وذلك ما قامت به مصر مؤخراً باستيلائها على الممتلكات الدولية بالقوة، بل كانت تفضل أن تنظر إليه من زاوية أخرى على أنه تعبير عن إحساس وطني في بلاد تحررت حديثاً، ومن ثم يجب أن ينظر إليه بعين العطف والتسامح.

كانت هذه بصفة عامة وجهة نظر الهند، فحكومة الهند التي رفضت أن تقدم أقل تضحية إلى باكستان في مسألة كشمير كانت تلح على دول الغرب بوجوب التساهل والتنازل. وقد أعدت الحكومة الهندية رأيها هذا في مشروع خطي، يقضي بتأليف هيئة استشارية دولية لها صلاحيتها غامضة في الإشراف، تعمل جنباً إلى جنب مع سلطة القناة المصرية المؤممة. ووجد السيد كريشنامينون في القاهرة آذاناً صاغية لاقتراحه بطبيعة الحال، لأنه يعني استبعاد أي عنصر دولي فعال. ولعل الهنود اقنعوا أنفسهم بإخلاص بأن عبد الناصر لن يقبل مقترحات الدول الثماني عشرة، وصحيح أن الهند لم تؤيد هذه المقترحات، لكن عدم تأييدها لا يعتبر مبرراً كافياً لأن تتخلى الدول الثماني عشرة جميعاً عن موقفها. وكنا قد درسنا في لندن آراء السيد مينون، فوجدناها عارية عن المادة، وكان لتماسك الدول الرئيسية بالقناة الفضل في إخفاق السيد مينون في تحويل أفكار مجلس الأمن والتأثير عليه، ولكن نشاطه خلق اضطراباً سطحياً مستمراً.

ووجد المستر سلوين لويد في الوقت نفسه في نيويورك زميله وزير الخارجية الأمريكية، في حالة ذهنية أكثر وداً لنا. ومن الصحيح أن المستر دالاس، أشار مرة أخرى إلى الطريقة المباغتة التي اتبعها الانجليز

والفرنسيون باللجوء إلى مجلس الأمن، إلا أنه بدا الآن أكثر اقتناعاً بما أكده المستر لويد، من أن هذه الخطوة كانت نتيجة جهود أصيلة تبذلها انجلترا وفرنسا للوصول إلى تسوية. وبدا كذلك موافقاً على حجتنا القائلة، بأن الزمن يمضي وأن الحاجة أصبحت ماسة إلى قرار.

وجرت العادة في المؤتمرات الدولية أن تتسرب الشائعات سواء أكانت صحيحة أم غير صحيحة إلى الصحافة، لاسيما إذا انعقدت تلك المؤتمرات في مدن كبرى. ولهذا فإن جنيف، قد تكون مقراً أفضل من نيويورك بالنسبة للأمم المتحدة، فقد تحدثت صحف نيويورك بصراحة الآن عن وجود "ثغرات" بين أمريكا وحليفتيها بريطانيا وفرنسا، وكتبت الصحف أيضاً أن الحكومة الأمريكية تفكر في قبول الاقتراح الهندي. وقد أثار وزير خارجيتنا هذا الموضوع فوراً مع المستر دالاس، ولكن هذا أنكر بشدة أن يكون قد أيد بشيء مقترحات التوفيق أو أنه قد اشترك في خلق هذه الشائعات، وأعلن أنه يؤيد بريطانيا في كل نقطة ما عدا استخدام القوة التي لا يخرجها مع ذلك مطلقاً من حسابه كإجراء أخير. وأقر مرة أخرى حقنا في التهديد باستخدامها، على أنه يرى أن استخدامها في المستقبل القريب خطأ كبير ما دام موقف عبد الناصر في رأيه قد أخذ في التدهور. ويبدو أنه لم يكن هناك أي أساس واضح لهذا الرأي الأخير.

وبدأت في التاسع من أكتوبر المحادثات المباشرة مع الدكتور فوزي وزير خارجية مصر، وكان موقف وزيري الخارجية الفرنسي والبريطاني فيها متصفاً بالحزم والأناة، وعرضت اقتراحات مصر المقابلة آمالاً غامضة في

مفاوضات مقبلة، ولكن مع مرور الأيام ظهر أن هذا الأمل لم يكن إلا سراباً، فقد رفض المصريون بصفة خاصة كل مظهر من مظاهر السلطة الدولية، ولم يقبلوا أية عقوبات فعالة في حالة أي خرق لمبدأ حرية الملاحة في القناة.

ووقعت في الوقت نفسه تطورات على الرغم من عدم وجود أهمية بارزة لها، إلا أنها ساعدت في المظهر على الأقل في إضعاف مركز الدول الثماني عشرة أمام المصريين، ومن هذه التطورات التأخر في إقامة منظمة المنتفعين بالقناة عن البدء في العمل المثمر، فقد انضم إلى المنظمة حتى ذلك الحين خمس عشرة دولة، ولكن لم يكن قد عين لها مدير بعد. وحتى اليوم العاشر من أكتوبر، لم يكن الممثل الأمريكي في لندن قد تلقى سلطة تخوله فتح حساب مصرفي في لندن تدفع له رسوم القناة، كما أن الحكومة الأمريكية لم تكن قد وافقت بعد بشكل حاسم على أن تدفع الرسوم إلى الجمعية. وما لم تكن للجمعية القوة على الامتناع عن دفع الرسوم إلى مصر، فلن تأمن تدخل مصر في عبور بواخر أعضائها، وكانت هناك أيضاً حاجة إلى الإجماع داخل المنظمة نفسها على طريقة توزيع العائدات وكم يجب تخصيصه لتوسيع القناة وتطويرها وصيانتها، وكم يدفع لتعويض شركة القناة القديمة، وكم يدفع إلى الحكومة المصرية؟ وكانت أمريكا تميل إلى الرأي القائل بدفع جانب كبير من الرسوم إلى مصر. ولم نكن قط ميالين إلى الموافقة على ذلك قبل الوصول إلى تسوية. وشعرنا بالحنق المتزايد من هذا الدأب على بخس موقفنا وإضعافه.

وبعد عشرة أيام من النقاش في الأمم المتحدة، أصبح التصويت في مجلس الأمن أمراً وشيك الوقوع. وكان مشروع القرار المعروض على المجلس، هو تقريباً القرار الذي اتفقنا عليه في السابق مع فرنسا والولايات المتحدة. وتمكنا بفضل المهارة والجهد الشديد، من استبعاد كثير من مشروعات القرارات الأخرى الأكثر ضعفاً وغموضاً، لكن النتيجة لم ترضنا مع ذلك تماماً. إذ أنها مع تأييدها لموقفنا لم تقربنا من الحل الذي ننشده. وكان مشروع القرار المعروض للبحث في الثالث عشر من أكتوبر يتألف من جزئين، تمت الموافقة على الجزء الأول منهما بصورة إجماعية، وتضمن هذا القسم ستة مبادئ اتفق على أن تكون أساساً في أية تسوية لمشكلة القناة. وأصبحت هذه المبادئ التي اتفقت إلى حد كبير مع الآراء التي أعرب عنها المستر دالاس في مطلع مؤتمر لندن الأول تسمى بناء على اقتراحي بالمطالب وهي كما يلي:

١- يجب أن يسمح بالمرور الحر عبر القناة بغير تمييز صريح أو خفي.

٢- يجب احترام سيادة مصر.

٣- يجب عزل إدارة القناة عن الشؤون السياسية لأية دولة.

٤- أن طريقة تحديد العوائد والرسوم يجب أن تقرر بناء على اتفاق بين مصر والمنتفعين بالقناة.

٥- يجب أن تخصص نسبة معقولة من العائدات لتطوير القناة.

٦- في حالة وقوع خلاف، فإن القضايا المعلقة بين شركة قناة

السويس والحكومة المصرية يجب أن تسوي عن طريق التحكيم.

وأما الجزء الثاني من مشروع القرار، فيقول إن مقترحات الدول الثماني عشرة تتفق مع هذه المطالب، ويدعو مصر إلى التقدم بمقترحاتها الخاصة بتنفيذها، كما يطالب حكومات مصر وفرنسا والمملكة المتحدة بمواصلة اتصالاتها، على أن يكون عبور القناة في هذه الفترة حراً لجميع البواخر. وكنا نأمل أن نعرف بهذه الطريقة ما إذا كانت مصر ستمنع البواخر الإسرائيلية من العبور. ويعلن الجزء الثاني من مشروع القرار أيضاً أن منظمة المنتفعين، يجب أن تتسلم الرسوم التي تدفعها سفن الدول الأعضاء، وأن تتعاون المنظمة مع السلطة المصرية المؤممة للتحقق من إدارة القناة بوجه مرض. وكان هذا الجزء من القرار هو الذي يهمنا، وقد حصل على تسعة أصوات وعارضه صوتان، هما صوت المستر شبيلوف وزير خارجية الاتحاد السوفييتي، وصوت المندوب اليوغوسلافي. وكان صوت شبيلوف بمثابة "فيتو"، قضى على الناحية الفعالة من القرار.

وكان هذا غاية ما وصلنا إليه في الأمم المتحدة فقد خرجنا بستة مبادئ لا تجدي نفعاً إذا لم تترجم إلى لغة العمل. ولما كان السوفييت قد استخدموا الفيتو ضد الجزء التطبيقي من القرار، لم تعد هناك وسيلة لتنفيذ المبادئ التي ظلت معلقة في الهواء، كما لم يحدد وقت للاتصالات بين حكومات فرنسا وبريطانيا ومصر، وأصبح الطريق ممهد أمام مصر للتسويف والمماطلة، والأسوأ من هذا أن الطريق أصبح مفتوحاً أمامها لتجديد خططها العدوانية في ميادين أخرى.

واستبعدت هذه المناقشات العملية للدول الثماني عشرة التي كانت أقل متطلباتنا لضمان القناة. ولم يسمح لهذه المقترحات بالعودة إلى النور من جديد. وعلى الرغم من أن الأمريكان كانوا أول من نادى بها ودافع عنها، فإنهم لم يبدوا الآن أي قلق أو اهتمام بهزيمتها أمام الفيتو الشيوعي. وتولوا عنها متطلعين من خلال منظار وردي خداع، إلى المبادئ الستة الجديدة. وقد وصل إلى علمي في الحال أن الحكومة السوفييتية اعتبرت ما دار في الأمم المتحدة نصراً لها ولمصر، وكانت على حق في هذا الاعتبار، بل لم أدهش عندما تواردت الرسائل من أصدقائنا في الشرق الأوسط معبرة عن القلق من انتصار عبد الناصر الضخم.

واتضح لي الآن تماماً، أين نقف؟ فقد وضعت الدول التي اشتركت في مؤتمر لندن بعناية وبعد تفكير عميق، مشروعاً كان كفيلاً بأن يجعل من قناة السويس جزءاً من نظام دولي يكفل الطمأنينة والأمان للجميع. وكانت حكومة الولايات المتحدة، قد ألقت بكل ثقلها وقوتها في تأييد المشروع الذي قدم وزير خارجيتها بنفسه المقترحات المتعلقة به إلى مؤتمر لندن. ولكن هذا كله انتهى الآن. ولا يجدينا أن نخادع أنفسنا في هذا الشأن، فقد ظللنا ننتقل بالمفاوضات أشهراً طويلة، من حجة إلى حجة ومن حيلة إلى حيلة ومن تدبير إلى تدبير. وكنا في كل مرحلة من مراحل هذا الجدل الشاق نشعر بموقفنا يضعف شيئاً فشيئاً. وها نحن الآن قد التجأنا إلى الأمم المتحدة نفسها، ولم تكن رغبتنا في أن نتأخر في الذهاب إليها كما تأخرنا. وهذه هي النتيجة. فقد صوتت دولتان شيوعيتان هما يوغوسلافيا

وروسيا السوفييتية، ضد المشروع العملي الوحيد لخلق نظام دولي لقناة السويس. وكنتيجة للفيتو السوفييتي تراجع العالم الحر، البعض منه متبرماً، والبعض الآخر متنفساً الصعداء، ولم يكن هناك في قاعة المجلس بعد انتهاء التصويت أحد لم يدرك على التو أن قرارات مؤتمر لندن قد ماتت وأصبحت بلا حياة. ولقد نجح السوفييت في تحقيق ما أرادوه، وليس في مقدور أي إنسان مهما كان متفائلاً أن يخطئ هذه الحقيقة.

ومع ذلك، فقد انتشرت فكرة تقول أن مجلس الأمن قد مهد الطريق لتسوية عادلة وسلمية للنزاع. ويشير أولئك الذين يودون دائماً طمأنة نفوسهم بأن الطريق السهل هو أحصفها، إلى المبادئ الستة التي أقرت بالإجماع. أنها ستة مبادئ، اقتضت منا ثلاثة شهور من المفاوضات لوضع مقترحات عملية فعالة لإدارة القناة وعرضها على الأمم المتحدة ليكون مصيرها الرفض في النهاية. فمن حقنا إذن أن نفرح، لأن مجلس الأمن قدم لنا مبادئ ستة أخرى بدلاً من المبادئ التي رفضت. وأصبحت الحقيقة واضحة أمامي تماماً تلك الليلة، وهي أن النهب يجزي صاحبه.

ولعل من أكثر المظاهر إزعاجاً في تلك المناقشات هو شعور اللامبالاة التام من جانب الأمم المتحدة، للنواحي الدولية في الأزمة. فقناة السويس هي أعظم ممر مائي دولي في العالم، وكانت تملك وتدار بصورة دولية. وكان مؤسسو الأمم المتحدة يعتقدون عند تأسيسهم لها أنهم يقيمون نظاماً من أول واجباته حماية المؤسسات الدولية التي كانت موجودة في العالم، والعمل على تشجيع إقامة المزيد فيها. وكان من المنتظر، من الأمم

المتحدة –حارسة الدولية في العالم– أن تثبت نجاحها في التجربة التي مرت بها ولكن شيئاً من هذا لم يحدث. فمنذ بداية المناقشات حتى نهايتها، لم نسمع عبارة من التأنيب أو الأسف، تغرب عنها الأمم المتحدة، أو يعلن عنها مجلس الأمن، أو الجمعية العمومية، مستنكرة الاستيلاء على هذا الممر المائي الدولي العظيم بالقوة، ومن المحتوم أن يكون هناك حساب لهذه الردة الأخلاقية.

الفصل السادس

الفاتحة

من ١٣ أكتوبر إلى ٢٣ منه

سافرت في الثاني عشر من أكتوبر، قبيل انتهاء إجراءات مجلس الأمن إلى لاندودون لألقي خطاباً في الجلسة العامة، التي اختتم بها كما جرت التقاليد مؤتمر حزب المحافظين. وكانت هناك في الصحافة، كما جرت العادة تكهنات كئيبة عن تضعضع الحزب لكن هذه النبوءات لم تتحقق، وأظهر المؤتمر نشاطاً ووحدة في الرأي، ووجدت الأعضاء أكثر حيوية وحماساً منهم قبل عام في ذيول انتصارنا الانتخابي. ووجدتهم أيضاً متفقين معي في سياستنا الخارجية، وقد حال المرض بين اللورد سالسبوري –الذي كان من المقرر أن يخطب في مناقشة السياسة الخارجية– وبين الحضور إلى المؤتمر للاشتراك فيه. وقد ألقى المستر أنتوني ناتنج خطاب اللورد بدلاً منه واستقبل بحرارة.

وجاءتني في صباح اليوم الذي كنت سألقي خطابي فيه –أي في الثالث عشر من أكتوبر– رسالة من وزير الخارجية الموجود في نيويورك، ينقل فيها بيانا متفائلا ألقاه الرئيس أيزنهاور في اليوم السابق في مقابلة تليفزيونية. فقد ذكر الرئيس أن التقدم الذي طرأ على أزمة قناة السويس "يدعو إلى الارتياح، وأنه يبدو أننا قد خلفنا أزمة عظيمة وراء ظهرنا". ولم تكن هذه الثقة من الرئيس في الوقت المناسب، لأن روسيا السوفييتية

استخدمت في اليوم التالي حق الفيتو ضد الجزء العملي من المشروع المقدم إلى مجلس الأمن متنكرة لقرارات الدول الثماني عشرة ومقترحات منظمة المنتفعين التي كانت الحكومة الأمريكية قد تبنتها. وأعرب الوزير عن قلقه إزاء هذا الموقف البعيد عن الواقعية، والمؤدي إلى توطيد دعائم مركز مصر. وكنا نأمل على الأقل، في بيان جدي حول الموقف الخطر المهدد في مجلس الأمن، يتضمن تحذيراً إلى الأمم المتحدة بوجوب تنفيذ آراء الدول الثماني عشرة المتفق عليها.

وكان الفرق في التوقيت أو "الساعة" بين لندن ونيويورك يخلق لنا مشكلة دائمة إبان المفاوضات، إذ أن الصباح في ويلز يقابله ليل في نيويورك، وكان ووزير الخارجية قد ذهب إلى فراشه متأخراً بعد يوم كادح مجهد، وقد ترددت في إزعاجه وإيقاظه، ومع ذلك كان عليّ أن ألقي خطابي في الثانية بعد الظهر، من وقت لندن، وهو ما يعادل التاسعة صباحاً في نيويورك. وتركته ينام أطول وقت ممكن، وقبل ساعة واحدة من موعد الخطاب تحدثت إليه تليفونياً عن الموقف. ورغبنا معاً في تجنب أي خلاف علني، وأبلغته عزمي على اقتباس أقل العبارات تفاؤلاً في بيان الرئيس، وأن أضغط عليها، ثم أشير من جديد إلى عدم إمكانية استبعاد القوة. واتفقنا أيضاً على أن يتحدث الوزير إلى حكومة الولايات المتحدة بصراحة عن قلقنا من عواقب هذه الشطحات المتكررة التي لا مبرر لها من شطحات الخيال المتفائل. وقضيت وقت غذائي أعيد كتابي خطابي، مفكراً بكآبة في هذه السابقة المزعجة التي رسمت بالنسبة إلي المستقبل.

واستعرضت في خطابي أزمة السويس، والموقف الذي آلت إليه. وبعد أن حذرت المندوبين من الإغراق في الأحكام المتسرعة أو المتفائلة، استطردت أقول:

"قيل أن الرئيس أيزنهاور في مؤتمره الصحفي يوم الخميس قد صرح بأن السلام يجب أن يكون مصحوباً بالعدالة، وإلا فلن يكون سلام. وإني لأتفق مع الرئيس في أقواله هذه. بل علينا جميعاً، أن نحفظها ونعيها. كما أنها هي السبب الذي يحملنا دائماً على القول بأن القوة هي الملجأ الأخير، مع عدم إمكان استثنائها. ولهذا السبب رفضنا القول أننا لن نستعمل القوة في جميع الظروف، إذ ليس في وسع أية حكومة أن تعطي مثل هذا التعهد".

وكنا عندما نذهب إلى الاجتماعات العامة، نشق أنا وزوجتي طريقنا بصعوبة بين الجماهير الهاتفة. وعدت إلى لندن، وقد بعث ولاء المؤتمر في نفسي الشجاعة. ودنت ساعة الاختبار لسياستنا، إذ استعمل الفيتو في مجلس الأمن تلك الليلة.

وعندما عاد وزير الخارجية من نيويورك تشاورت أنا وزملائي الوزراء في الأمر، فقد كان ثمة اقتراح في الأمم المتحدة يقضي بأن يجتمع ممثلونا بممثلي فرنسا ومصر في جنيف. ولم يكن هناك أي أمل في أن مصر ستقبل حضور ذلك الاجتماع للبحث في اقتراحات الدول الثماني عشرة، أو أية اقتراحات أخرى تعيد فرض الإشراف الدولي على القناة، وربما كان في استطاعتنا العثور على حجة للذهاب إلى جنيف، وربما أمكننا أيضاً إقناع الفرنسيين بالذهاب معنا إلى جنيف للتفاوض مع عبد الناصر والوصول

معه إلى اتفاقية حول مسألة القناة، وربما كان من الممكن كذلك وضع هذه الاتفاقية في صيغة تبدو خلالها معقولة مع تأكدي من أنها لا تعني الكثير، ولقد كان هذا في الحقيقة هو ما حدث تقريباً عندما عهد إلى الأمريكان بمعالجة المشكلة بعد استقالتي من الوزارة.

وقد يقال أن مثل هذه السياسة كانت ستؤدي إلى تأجيل الصدام مع ناصر وأنها كانت في صالحنا، ولكنني لم أكن أعتقد ذلك، وعدم إيماني هو الذي جعلني لا استطيع إتباع هذا السبيل. فما كنت لأستطيع أن أعود من جنيف أحمل قصاصة من ورق، ثم أوصي مجلس العموم بالموافقة على ما جاء فيها، بينما أعلم أنها لا تعني في الحقيقة شيئاً. ولا شك في أن هذه السياسة كانت ستهدئ الشعب وتضلله في وقت كنت أؤمن بضرورة إيقاظ الشعب وإطلاعه على الحقيقة. وكنت أرى في الوقت نفسه أن عقد مثل هذا الاجتماع سيعيد ثقة العالم بـ "ديكتاتور" كنت متأكداً من أن نياته تتجه إلى النهب. ولم يكن عقد اجتماع جنيف، والوصول إلى اتفاق فيه ليشجع أحداً سوى أولئك الذي يرغبون في مواجهة الحقائق المرة، وكان هذا الإجراء تنكراً مني لكل ما تعلمته مدة ثلاثين عاماً مارست خلالها الاشتغال بالسياسة الخارجية، بالإضافة إلى أنه لا ينقذ القناة من سلطة رجل واحد. وما لم ننجح في هذا الاتفاق فإننا نكون كمن يزرع الاضطراب للمستقبل، وألا بالنسبة لتجارة إسرائيل، ومن ثم لتجارة الآخرين.

وكنت قد مررت بكثير من مثل هذه التجارب في الماضي. فقد سبق لي أن رفضت توصية البرلمان بقبول اتفاقية موسوليني، لأني كنت أعتقد أنها لن تنفذ،

وكان ذلك منذ عشرين سنة، فآثرت الاستقالة من منصبي كوزير للخارجية في ذلك الوقت حتى لا أقوم بهذا العمل. لذا لم أكن مستعداً الآن، للوصول إلى اتفاقية أزعم أنها خطوة نحو تحقيق السلام في الوقت الذي أعرف فيه أنها ليست كذلك، وكما قلت بعد عامين في خطاب لي ألقيته في ليمنجتون:

"يجب على كل دولة ديمقراطية أن تحذر في معالجتها قضاياها الخارجية من عدة أخطار تواجهها، ولعل أهم هذه الأخطار وأكثرها خداعاً إتباع الطريق السهل وتأجيل اتخاذ قرار حاسم في الشئون الخطيرة التي تتطلب الإسراع في البت فيها. فالانحراف مع التيار هو شيطان الديمقراطية، وعلى الدول الديمقراطية أن تدرس في كل خطوة تخطوها في الشئون العالمية ما إذا كانت هذه الخطوة ستؤدي إلى تخفيف الضغط مؤقتاً أو أنها حقاً تخدم مصلحة السلام الدائم. وهذا هو الفرق بين التهدئة والسلام".

ووافقت الحكومة على انتظار الاقتراحات التي طلب إلى الحكومة المصرية أن تقدمها، مع ضآلة الأمل في أن هذه المقترحات ستصلح أساساً للمحادثات. ولم يكد مجلس الأمن ينهي جلساته، حتى أخذ المصريون يختلقون الأعذار لمخالفتهم المبادئ التي كانوا قد أقروها من قبل. وقررت حكومتنا في الوقت ذاته تنسيق آرائها مع آراء الحكومة الفرنسية، التي كانت شريكة لنا في هذه المباحثات. وكان من الضروري وبصورة مستمرة، أن نوجد هذا التنسيق، لاسيما أن الأخطار عادت من جديد تهدد الموقف في الشرق الأوسط، كنتيجة مباشرة لضعف مركزنا.

* * *

وطرت مع وزير الخارجية إلى باريس في السادس عشر من أكتوبر للاجتماع بالمسيو موليه والمسيو بينو، ولم تكن تعوزنا المواد التي تتطلب البحث، وإن كان القليل منها مشجعاً. وتحتم علينا أن نواجه ثلاثة موضوعات رئيسية: أولها حالة المفاوضات العامة حول مستقبل القناة، إذ كان علينا أن نحسب حساب الوضع كما تركته مناقشات مجلس الأمن، والمحادثات بين المسيو بينو والمستر سلوين لويد والأمين العام للأمم المتحدة ووزير خارجية مصر. وثاني هذه الموضوعات هو التقدم الذي طرأ على جمعية المنتفعين بالقناة -إذا كان هناك من تقدم- والخطوة التالية التي يجب أن نخطوها. وأما ثالث هذه الموضوعات فهو جمع أكبر عدد ممكن من المعلومات عن الشرق الأوسط، وبحث الإجراءات التي يتحتم علينا اتخاذها على ضوء التطورات هناك وبخاصة استفحال الخطر الناشئ عن العداء من مصر على إسرائيل. إذا منذ اللحظة التي أقر فيها مجلس الأمن الفيتو الروسي مريحاً لعبد الناصر من كل قلق من ناحية الأمم المتحدة بدأ التوتر يزداد في المنطقة من جديد، وأخذت غارات الفدائيين على إسرائيل تنشط ثانية.

وبدأنا بدراسة الوضع في الأمم المتحدة شاعرين بأن إجراءات مجلس الأمن لم تقرر شيئاً، لأن الفيتو الروسي قضى على الجانب الفعال من مشروع القرار الذي كان معروضاً على المجلس. واتفقنا على أن المبادئ العامة التي أقرها مجلس الأمن لا لوم عليها ولا تثريب، ولكننا قبلناها لأنها لا تفرض علينا أية التزامات، ولكن عندما جاء دور العمل التفصيلي -كاقتراحات الدول الثماني عشرة- توقف كل إجراء.

واستعرضنا نحن والفرنسيون الحلول البديلة، وكلما أمعن فريق منا في فحص آراء الفريق الآخر، جرنا ذلك إلى العودة إلى مقترحات الدول الثماني عشرة التي كان يبدو لنا أنها تزداد فائدتها كلما قيست بفوضى الوضع الراهن. وقررنا ضرورة التمسك بتلك المقترحات. أما بصدد الوسائل التي سنستخدمها في مفاوضاتنا مع المصريين، فقد كانت وجهة نظرنا واضحة ومعقولة. لقد أصدر مجلس الأمن تعليماته إلى المصريين بوضع مقترحات تتفق مع المبادئ الستة التي أقرها، ولم تكن مصر قد تقدمت بتلك المقترحات بعد، ولذلك كانت "الكرة" لا تزال ثابتة في موضعها، لأن الخطوة التالية كان يجب أن تأتي من جانبها، وكان علينا أن نفحص تلك المقترحات عند تقديمها. واتفقنا على أن يكون أساس فحصنا لها، هو مدى مطابقتها لمقترحات الدول الثماني عشرة التي اتفقت عليها آراء الدول المستخدمة للقناة.

وكانت النقطة الثانية التي بحثناها، جمعية المنتفعين. وهنا واجهنا خيبة الأمل الكبرى. فقد وقعت اتصالات قبل يوم واحد بين المستر دالاس ووزير خارجيتنا كشفت عن تعارض وجهات النظر بين الجانبين إذا اختلفت رسالتاهما في الحقيقة، وكانت شكوى الولايات المتحدة الرئيسية من أننا مهتمون بالناحية التأديبية، بينما تعتبرها أمريكا وسيلة للتعاون مع مصر، ولم يكن هذا هو ما فهمناه من موقف الحكومة الأمريكية في البداية من فكرة النادي. ولا شك في أن ما حفزنا على خيبة الأمل كان بارزاً، فقد رأينا جمعية المنتفعين تتحول تدريجياً إلى وكالة لدفع الرسوم إلى مصر، وكان

ثمة خطر من الشذوذ والغرابة في هذا. ففي ذلك الوقت كان عبد الناصر قد حرم من ستين في المائة من رسوم القناة، وهي التي تدفعها بواخرنا وبواخر فرنسا وبواخر بعض الدول الأخرى التي حذت حذونا. وقد ظهر مما قاله المستر دالاس لوزير خارجيتنا أن تسعة أعشار هذه النسبة ستسلم إلى مصر عندما تشرع جمعية المنتفعين في ممارسة أعمالها. أما ربح المنتفعين بالقناة، فيقدر بعشر واحد من الثلاثة في المائة من رسوم القناة التي تدفعها السفن التي تحمل العلم الأمريكي. ولا ريب في أن عبد الناصر سيتجه بالشكر إلى منظمة المنتفعين، لو حقق لمصر كل هذه الزيادة في نسبة الرسوم. وبهذا يضيع كل أمل في موافقة مصر على اقتراحات الدول الثماني عشرة أو أية مقترحات من هذا النوع.

وكانت التأكيدات الأمريكية التي بدأت على أساسها جميع مناقشاتنا تنص على عدم منح أي امتياز آخر لناصر بعد أن رفض اقتراحات الدول الثماني عشرة، أما الآن فسيحصل على أكثر بكثير مما كان قد عرض عليه من قبل. وشعرنا نحن والفرنسيون، أن ليس باستطاعتنا أن نمضي في بحث اقتراحات من هذا النوع. ولم يكن الفرنسيون بصفة خاصة منساقين وراء أية أوهام أو خيالات، وقد فقدوا الثقة نهائياً في أي تأييد أمريكي لمفاوضاتنا.

وكان آخر ما بحثناه في اجتماعنا الوضع في الشرق الأوسط وما ينطوي عليه من أخطار، والإجراءات التي يمكننا اتخاذها إزاء ذلك. فالعلاقات قد توثقت بين مصر وسوريا والأردن أكثر من أي وقت مضى،

ووردتنا أنباء عن قيام قيادة عسكرية مشتركة للدول الثلاث تحت إدارة مصرية، وما لبثت هذه القيادة أن تحققت بالفعل. وأخذت إذاعة القاهرة تزيد من حملاتها على إسرائيل مهددة إياها بالدمار، وما لم تكن إسرائيل مستعدة لأن تظل ساكتة تنتظر اللحظة التي تناسب أعداءها ليوجهوا إليها ضربتهم القاضية ويدمروها نهائياً، فإن من الجلي أنها قبل مضي وقت طويل ستلجأ إلى تدابير مقابلة على الأقل لوضع حد لغارات الفدائيين. وإذا ما اتجهت إسرائيل بإجراءاتها ضد الأردن -التي يقال أن بعض غارات الفدائيين تنظم فيها تحت القيادة المصرية- فإن الوضع بالنسبة إلينا سيكون فظيعاً حقاً، فقد كانت علينا التزاماتنا بموجب المعاهدة للدفاع عن الأردن، ولا يملك الأردنيون سلاح طيران يكفي لحماية بلادهم، ولذا فهم يعتمدون على أسراب مقاتلاتنا لتؤمن لهم الحماية الجوية. وقد وقع حادث بالفعل، عندما قامت طائرة إسرائيلية بغارة مقابلة، وتبودلت النيران مع هذه الطائرة، وطلبت السلطات الأردنية المساعدة من قواتنا، وكانت قواتنا على وشك التحليق في الجو عندما تغلبت الإجراءات الحكيمة والسريعة عن طريق تبادل الرسائل التحذيرية، فمنعت وقوع الكارثة.

ومع ذلك كان الخطر ماثلاً هناك، فلو حدث هجوم إسرائيلي على الأردن فستستخدم إسرائيل طائرات الميستير الفرنسية التي وافقنا نحن والولايات المتحدة وفرنسا قبل مدة على تقديمها إلى إسرائيل بوصفنا الدول الموقعة على البيان الثلاثي كما سيقوم السلاح الملكي البريطاني بالدفاع عن الأردن بينما تقف الولايات المتحدة متفرجة. وكان هذا

التفكير يشكل كابوساً مخيفاً قد يتحقق في كل لحظة، لاسيما أن الأردن لم يكن ليكتفي بطلب مساعدتنا في هذا الظرف، إنما سيطلب مساعدة عبد الناصر أيضاً، وهذا سيطلب مساعدة روسيا، فنقف نحن وعبد الناصر وروسيا في جانب لنواجه فرنسا وإسرائيل في الجانب الآخر.

وكان سفيرنا في عمان قد حذر الحكومة الأردنية في شهر يناير الماضي من أن تدخل المصريين في شئون الأردن أصبح يشكل خطراً كبيراً عليه. وكانت مصر تسعى في ذلك الوقت لإشعال الحرب بين الأردن وإسرائيل، وإذا تحتم على إسرائيل أن تقوم بهجوم على إحدى الدول المعادية لها والتي تحيط بها من كل جانب فسيقع اختيارها على واحدة من اثنتين: إما مصر، وإما الأردن –فسوريا ليست مهمة جداً لها– وكان الأردن قد قدم القوة العربية العسكرية الفعالة، في حرب ١٩٤٨–١٩٤٩، أي الجيش العربي الأردني. وقد يبدو من غير الحكمة أن تعمل إسرائيل ضد مصر، تاركة الجيش الأردني في وضع سليم. وضد هذه الحجة تقوم الحجة الأخرى وهي أن مصر كانت منبع النشاط والوحي السياسي لكل تهديد يوجه إلى إسرائيل، فإذاعة القاهرة هي التي تضج كل يوم بالكراهية والتحريض على القتل. وعبد الناصر هو الذي فكر في الإرهاب والرعب الذي يزرعه الفدائيون.

وكنا ندرك أنا وزملائي الوزراء إدراكاً تاماً العواقب التي قد تترتب على وقوع هجوم إسرائيلي على الأردن. وكان لزاماً علينا أن نبذل كل ما في وسعنا لتجنبه ولم تكن علاقاتنا بإسرائيل متينة ولا وثيقة، فقد كان هناك

نقاش دائم حول موضوع تزويد الأسلحة. لذلك طلبنا في اجتماع باريس، من الوزراء الفرنسيين، أن يبذلوا كل ما في وسعهم ليوضحوا لإسرائيل أن أي هجوم على الأردن سيقابل بمقاومة من جانبنا، وقد تعهدوا بالقيام بهذه المهمة. ولم تكن التزاماتنا التعاهدية تجاه الأردن هي ما يهمنا فحسب، وإنما كنا نخشى أيضاً من الأثر الذي سيصيب العراق نتيجة الأحداث في الأردن. ووجدنا أننا إذا فشلنا في تحقيق التزاماتنا فسيكون في ذلك نهاية نفوذنا في الشرق الأوسط، أما إذا نفذنا هذه الالتزامات فسنكون قد عرضنا وحدة المعسكر الغربي إلى كارثة. ولم تكن هناك مشكلة أكثر تعقيداً من هذه، أما إذا هاجمت إسرائيل مصر لا الأردن، فإن هذه المشكلة المعقدة لن تبرز ولن يصيب موقفنا أي حرج، ولهذا السبب إذا لم يكن هناك من مندوحة من الهجوم فمن الأفضل من وجهة نظرنا أن يكون على مصر. وعدنا ننظر إلى الوضع من زاوية أخرى. فإذا وقع الهجوم على مصر فهناك أيضاً مخاوف تعرض سلامة قناة السويس للخطر، وقد درسنا جميع هذه القضايا من نواحيها السياسية والعسكرية، وكان علينا أن نبحث في حذر الإجراءات التي يجب أن نقوم بها نحن والفرنسيون، لأن دولتينا كما نعلم هما الوحيدتان اللتان تملكان قوات عسكرية فعالة تحت تصرفهما في المنطقة، وكنا في الأشهر الأخيرة نضاعف استعداداتنا العسكرية لمقابلة أي إجراء من جانب عبد الناصر ضد بواخرنا أو رعايانا. أما الآن وقد بدأت سياسات عبد الناصر تتجه إلى استفزاز إسرائيل بشكل لا يمكن تحمله. فقد أصبح يتحتم علينا أن نستعد لهذا الطارئ أيضاً.

وبعد أن تحدثنا ساعة أو نحوها، تناولنا نحن الأربعة –موليه وأنا وبينو ولويد– طعام العشاء معاً، ثم انضم إلينا مستشارونا، وأخذنا نعد صيغة البلاغ الرسمي المشترك. وكانت الطريقة القديمة في عقد المؤتمرات أن المؤتمرين إذا لم يرغبوا في إضاعة الوقت في نهاية المؤتمر، فإنهم يشرعون في إعداد صيغة البلاغ منذ البداية أي أن يعدوه مسبقاً، لكننا خرقنا هذه القاعدة الطيبة، ونتيجة لذلك فقد تأخرنا أكثر مما كنا نريد أن نقضي، وأصدرنا البلاغ التالي:

"تنفيذاً لما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الأخير الذي عقد بينا لجانبين الفرنسي والبريطاني في الخامس والعشرين من سبتمبر فقد عقد اجتماع اليوم في قصر ماتينون، بين السير أنتوني أيدن والمستر سلوين لويد من جانب والمسيو جي موليه والمسيو كريستيان بينو من الجانب الآخر.

"ودرس المجتمعون الموقف الناشئ عن عملية أخذ الأصوات التي جرت أخيراً في مجلس الأمن حول مشروع القرار الانجليزي الفرنسي.

"وقرر التمسك بالمطالب المنصوص عليها في الجزء الأول من القرار تلك التي ووفق عليها بالإجماع، ولاحظوا مع الأسف أنها كانت موضع تساؤل من جانب بعض الجهات المصرية.

"أما بصدد تنفيذ تلك المطالب، فقد قرر المجتمعون التمسك بالجزء الثاني من مشروع القرار الذي نال موافقة تسعة أصوات في المجلس ولكنه فشل بسبب استعمال مندوب الاتحاد السوفييتي للفيتو، وينص هذا الجزء من القرار على أن مقترحات الدول الثماني عشرة بما فيها الإدارة الدولية

للقناة هي الأساس الذي تقوم عليه أية تسوية، إلا إذا قدمت الحكومة المصرية مقترحات أخرى تتفق مع المطالب المنصوص عليها في مشروع القرار، وتضمن للمنتفعين بالقناة حقوقاً مادياً توازي تلك التي نصت عليها المطالب.

"وتعرب الحكومتان عن استعدادهما لأن تبحثا معاً أية مقترحات تقدم من هذا النوع.

"وتبادل الجانبان أيضاً الآراء بصورة عامة، حول مشاكل الشرق الأوسط الأخرى وقررا مواصلة الاتصال الدائم بينهما حول هذه المواضيع بروح من الصداقة العميقة التي تربط بين انجلترا وفرنسا".

وعقد مجلس الوزراء البريطاني في الثامن عشر من أكتوبر اجتماعاً عرضت أنا فيه ووزير الخارجية لمحادثات باريس، وقدمنا لباقي الزملاء تقريراً عن الآراء التي تبادلناها مع الوزراء الفرنسيين، حول المرحلة التي وصلت إليها المفاوضات في مجلس الأمن والاتجاه الذي تسير فيه مقترحات هيئة المنتفعين، وشرحنا لزملائنا ازدياد التوتر في الشرق الأوسط واشتداد الخطر الذي يستفحل يوماً بعد يوم من أن تقوم إسرائيل –بدافع من استفزاز مصر– بحركة عسكرية. وكان الوضع خطيراً بالفعل، ولكن حكومة جلالتها قررت في هذه المرحلة وجوب انتظار المقترحات التي قيل أنها سترد من مصر.

* * *

وكانت السحب تتكاثف وتهدد خلال أكتوبر من عام ١٩٥٦، وتنذر بهبوب عاصفة لم تعد بعيدة، ولا يمكن لأي سجل للحوادث في ذلك الوقت أن يكون صحيحاً إلا إذا أعطى هذا النذير قدره.

وكان في إمكان بعض الظروف أن تقلل من حدة التوتر المتزايد، فقد وقعت كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة في عام ١٩٥٠ اتفاقية أعلنت فيها أنها لا تقرر إحداث أي تغيير في خطوط الهدنة في فلسطين، سواء أتى ذلك التغيير من جانب إسرائيل أو من جانب الدول العربية، ولو قامت الدول الموقعة على هذه الاتفاقية بالإعلان عن عزمها في تنفيذها باتخاذ بعض الاحتياطات العسكرية المشتركة، لأثمرت هذه الاستعدادات عن إعطاء إسرائيل مزيداً من الثقة. وقد تقدمت بهذا الاقتراح إلى الولايات المتحدة عندما كنت في واشنطن في يناير الماضي، بيد أنه لم يكن من الممكن الموافقة عليه، ومنذ ذلك الوقت أخذ قلقي يتزايد مما ستؤول إليه النتيجة.

وقد سبق لي أن رأيت الكثير من الأوضاع المشابهة لهذا الوضع في الماضي وهي سرعان ما تدهور واستفلحت خطورتها، لأن أحداً لم يتقدم بعلاج جديد حاسم لها، وكان الوضع في تريسنا قبل عام أو عامين شبيهاً بهذا، ثم قمنا نحن والأمريكان بتجربة طريقة الحزم في معالجتها، وهي الطريقة التي قوبلت بحملات هجوم عنيفة علينا آنذاك، جعلتنا نظهر وكأننا السبب في تردي الوضع. ولكننا في الحقيقة لم نعمل على ترديه، فقد جعلنا كل فرد يدرك حقيقة الأخطار التي تواجهها أوروبا. وأن البديل الوحيد

للإنشاء وتنسيق العمل، هو التفرقة أو التفجير، وهما يعنيان الحرب. ولا شك في أن الإنشاء والتنسيق كانا خيراً وأبقى في تريستا، وقد يكون من الواجب معالجة التهديد في الشرق الأوسط بنفس الأسلوب.

* * *

وصحب استيلاء عبد الناصر على الحكم من محمد نجيب، فصل جديد من الإرهاب ضد إسرائيل، متمثلا في غارات الفدائيين الموجهة إلى الحياة المدنية لشعبها في ساعات الليل. وقد قال عبد الناصر مرة: انتظروا تروا، وستبرهن لكم الأيام على قوة شعبنا وعزيمته، إن مصر ستمسح بكم الرخام". وبدأت هذه الغارات في ربيع عام ١٩٥٥. وظلت مصر تنفي عن نفسها مسئوليتها عدة أشهر. وأخيراً صدر في الواحد والثلاثين من شهر أغسطس بلاغ رسمي مصري، تحدث إلى العالم، عن هذا الأسلوب الحربي الجديد جاء فيه: "إن مصر قررت أن ترسل أبطالها من سلالة الفراعنة وأبناء الإسلام لتطهير أرض فلسطين" وقالت إذاعة القاهرة في الثاني من سبتمبر: "لقد زحفت قوات الفدائيين المصريين على إسرائيل، واقتربت من عاصمتها، وكبدتها خسائر بالغة على طول المنطقة الواقعة بين غزة وتل أبيب".

وزادت الحملة عنفاً وخطورة في ربيع عام ١٩٥٦، وحاولت الأمم المتحدة أن توقف إطلاق النار عن طريق التفاوض، ولكن مصر ما لبثت أن خرقته، وأعلنت إذاعة القاهرة في الخامس عشر من شهر أغسطس أن الحرب لم تعد تقتصر على هجمات الحدود، وإنما تعدتها إلى قلب إسرائيل،

وإلى أماكن كانت إسرائيل تعتقد لبعدها أنها في مأمن من الخطر، ولقد تحول الهدوء الذي يسود القرى والمدن الإسرائيلية البعيدة عن خط الهدنة إلى رعب وفزع. وكانت خسائر الإسرائيليين جسيمة، وبدأت الحرب بين البلدين تقترب.

وأدى الاستيلاء على قناة السويس في شهر يوليه إلى توقف ملحوظ في غارات الفدائيين عبر الحدود، مما يشير إشارة واضحة إلى مكان تلك الغارات. ولكن بعد انتهاء مناقشات مجلس الأمن في أكتوبر وبدء المحادثات الدبلوماسية التي بدا أنها ستمتد أجيالاً غير محدودة، أطلقت إشارة الخطر من جديد، واستأنف الفدائيون نشاطهم بشكل أعنف مما كان عليه حالهم في الماضي. وكان قطاع غزة مركز تجمعهم وقيادتهم. ثم بدأ المغيرون يعملون من الأراضي السورية والأردنية أيضاً وكانوا في بعض الأحيان يخضعون لقيادة ضباط مصريين أو تحت إشراف الملحق العسكري المصري.

وأعلن المصريون في الأيام الأخيرة من أكتوبر أنهم هم الذين سيقررون مكان المعركة الفاصلة مع إسرائيل وزمانها، وأن على إسرائيل أن تنتظر اللحظة التي يقررون فيها بدء الهجوم. وكان الجنرال بيرنز، رئيس هيئة الرقابة الدولية التابعة للأمم المتحدة، قد بعث قبل عدة أشهر برسالة إلى وزير خارجية إسرائيل قال فيها: "لو كانت مصر، هي التي أمرت بقيام غارات الفدائيين هذه، فإني أعتبرها قد وضعت نفسها في موضع المعتدي".

اتجهت جميع الأدلة إلى مكان واحد، فمصر تجمع حلفاءها حولها، وتكدس كميات ضخمة من الأسلحة السوفييتية، وتطلب المعونة الفنية من

روسيا، وتشتد غاراتها وتقوى دعايتها. فالأخطار التي كانت تتوقعها من الاستيلاء على قناة السويس، قد زالت نهائياً بعد القرار الذي اتخذه مجلس الأمن وبعد أن تم استبعادها بطريق المفاوضات. وأصبحت الطريق الآن ممهدة أمام مصر لتحقيق الهدف التالي. وعندما دخلت القوات الإسرائيلية فيما بعد إلى بلدة العريش، وجدت كميات من العتاد والذخيرة والبترول لا يمكن أن يكون الهدف من وضعها في ذلك المركز الأمامي إلا الإعداد لهجوم قريب محتوم. فهل كان على إسرائيل أن تنتظر هذا الهجوم؟ وإذا انتظرت فإلى أي أمد؟ إن بلادها ومدنها مكشوفة معرضة بخاصة للهجمات الجوية، وكانت مصر قد تقوت كثيراً في قاذفات القنابل الروسية التي حصلت عليها، وهي تزداد قوة يوماً بعد يوم. وكان لمصر خمسون قاذفة من هذه الطائرات بينما لم يكن لدى إسرائيل قاذفة قنابل واحدة.

وكانت سوريا أيضاً، قد أخذت تتلقى سيلاً من الأسلحة والعتاد والفنيين من دول ما وراء الستار الحديدي. وبلغ قيمة ما تزودت به مصر من أسلحة خلال الخمسة عشر شهراً الماضية نحو مائة وخمسين مليون جنيه إسترليني، بينما تلقت سوريا ما قيمته عشرون مليوناً. وجاء إلى مصر نحو ألف فني ومدرب من دول الكتلة السوفييتية. ومهما يكن نقص مصر في التدريب والمهارة، فإن الأثر الناتج عن هذه المساعدة الشيوعية وذلك التدريب سيقويان مع مضي الزمن من قوتها الهجومية. وقد أوحى وجودهم بالثقة إلى المصريين، وهذا ما يفسر فشل الغرب في الحصول على أي تساهل من عبد الناصر بصدد مفاوضات القناة. وبدأ الفزع يسود الشرق

الأوسط من أن ليس هناك ما يمكنه كبح جماح السيطرة المتزايدة لحاكم مصر، وشرعت التحذيرات ترد إلينا من الدول العربية الصديقة تشير إلى النتائج التي ستترتب على السماح لهذا الخوف بأن ينقلب إلى عقيدة.

* * *

ويتطبع كل واحد منا بطابع الجيل الذي نشأ فيه إلى حد ما. وكان طابع جيلي أنا حادث الاغتيال الذي وقع في سراجيفو وما ترتب عليه من أحداث. وكنت عندما سمعت بالخبر في أيتون في مكان على كتف نهر التايمس، نسميه بالشاطئ الرملي، وذهلت عندما سمعت بالخبر، وكدت لا أصدقه. ولا أدري أكان خيالاً أم حقيقة ما أحسست به آنذاك من أن عالمنا الفتي قد توقف تحت تأثير ما يشبه الخوف قبل أن يواصل السير، وعندما عدت إلى الصيف وجدت أستاذي واجماً. وكنت آنذاك، قد أتممت عامي السابع عشر، قبل أيام. وكنت لأول مرة وآخر مرة في حياتي أحتفظ بيوميات أكتبها، وما زالت لدي هذه اليوميات التي سجلت فيها بعناية ودقة أحداث كل يوم من وقائع مدرستنا، ومما تنشره الصحف من حوادث تنمو في شكلها البشع.

قتل الأرشيدوق في الثامن والعشرين من يونيه، وقدمت النمسا إنذارها النهائي في الثالث والعشرين من يوليه، وعمت الحرب أوروبا بأسرها بعد أقل من أسبوعين. وكان يبدو على وزارة الخارجية البريطانية نشاط غير عادي رغم أنها كانت تتخبط تخبطاً خطيراً في سياستها لأنها لم تكن قادرة على الإفصاح عما تنوي عمله، بينما واصلت فرنسا وروسيا احتجاجاتهما

عليها لعجزها عن إبلاغهما ماذا تنوي أن تفعل، لأنها حقاً لم تكن تعرف ماذا ستعمل. وقد بذل وزير الخارجية آنذاك كل ما في وسعه أن يعمله، وكان السير هوراس رامبولد، الذي يعتبر واحداً من خيرة من أنجبتهم هذه البلاد مستشاراً لسفارتنا في برلين آنذاك، وكان يدعو إلى العمل الرسمي بقوة وإصرار (كتاب أزمة الحرب في برلين ص ٢٨٧). وكتب يقول:

"لقد أبدى ساسة (الحلف) أقصى حد من حسن النية وضبط الأعصاب والتذرع بالصبر. ولكن الأحداث التي جرت كانت أكبر مما يستطيعون احتماله. لذلك، كانوا دائماً متخلفين عن سير الأحداث كذيل أو حاشية لها".

وهنا تكمن المأساة. فمن الاستحالة أن نتابع سجل الحوادث الآن، وأن لا نشعر بمسئوليتنا في أننا كنا دائماً في ذيل الأحداث. فقد انقضى شهر بين مصرع الأرشيدوق وبين الإنذار النمسوي إلى صربيا، وفي هذا الشهر لم نقم بعمل أي شيء. وكنا نأمل في جعل هذه الأزمة الطارئة مقصورة على حدودها المحلية بين النمسا وصربيا، إذ لم تكن لدينا سلطة للتدخل، ولكن هل يمكن الإبقاء على هذه الأزمة في حدودها المحلية، إلا إذا تركنا النمسا تعمل بصربيا ما تشاء؟ وكيف يمكن للسلافيين أن يظلوا ساكنين وهم يرون "التيوتون" يحتلون بلجراد؟ وحتى ستالين الكثير الحذر أخذ يزمجر، عندما تعرضت يوغوسلافيا لخطر مماثل في عام ١٩٤١.

وكان علينا أن ندرس نفسية الروس في هذه الأسابيع الطويلة من عام ١٩١٤ وأن نحذر النمسا من أخطار المبالغة في طلباتها، وأن نفعل ذلك

قبل أن تتقدم النمسا بهذه الطلبات رسمياً وعلانية، ويصبح من الصعب عليها أن تتراجع عنها، وإذا لم يكن هذا الحادث مثالاً على فكرتنا في "أنها بلاد صغيرة بعيدة" فإنه على الأقل يرمز إلى الأمل في أننا قد لا نجبر على خوض غمار التطورات المتفاعلة. والأغرب من هذا أيضاً أننا حتى بعد الإنذار النمسوي، كنا نوجه تحذيراتنا التي ننصح فيها حكومة النمسا بوجوب ضبط الأعصاب والتزام الأناة عن طريق برلين، دون أن نستخدم الطريق المباشر إلى فيينا حتى في آخر أيام الأزمة. وكانت دائرة البريد "يقصد برلين" بطيئة في الإرسال، وغير دقيقة كما كان ينتظر منها. لقد كنا دائماً في الذيل، أو الحاشية. تلك الحاشية القاتلة.

وتجددت المشكلة في السنوات التي أعقبت عام ١٩٣٠، ولكن في شكل آخر، ففي بلادنا يوجد بعض الناس يعتقدون أن الأساليب الدبلوماسية التي تناسب التعامل مع الدول الديمقراطية ذات البرلمانات الحرة لا يمكن استخدامها دون تحفظ مع الديكتاتوريات العسكرية، لأنها لا تخضع لقيود مجلس منتخب من الشعب. إذ أن الكلمة التي يصدرها أي حاكم ديكتاتوري لا تكفي وحدها لتصديقه، لأنه لا يحافظ عليها لعدم وجود برلمان حر يحاسبه عليها، لذلك يجب اتخاذ احتياطات أخرى. لكن هذا الرأي لم يأخذ به الكثيرون. لقد اعتقدوا أن الواجب يقضي بعدم إثارة شكوك الآخرين بالديكتاتوريين، أو الشكوك في عقولهم هم، وأن من الواجب مقابلتهم كرجال شرفاء والتعامل معهم على هذا الأساس، وأن ما يوقعونه من أوراق أو ما يلتزمون به من تأكيدات يجب أن يقبل، وكان له

نفس قوة ما يصدر عن الحكومات المنتخبة، وألا يقتصر تطبيق هذا المبدأ على طريقة إجراء المفاوضات فحسب بل يجب أن يكون روحاً وعقيدة على هذا الأساس أيضاً.

ونتيجة لهذا فقد أصبح الديكتاتوريون أنفسهم هم الذين يغضون من قيمة عواطف الشعوب التي يتعاملون معها، لهذه الخبرة التي اكتسبوها في التعامل مع قادة هذه الشعوب. ولقد كان النجاح الذي حققه الديكتاتوريون في مغامرات اشتملت على خرق المعاهدات في الحبشة والراين وألبانيا والنمسا وتشيكوسلوفاكيا، هو الذي شجع كلاً من هتلر وموسوليني على الاعتقاد بأن الدول الديمقراطية لا تملك القدرة على المقاومة، وأن في وسعهما الزحف واثقين بالنصر من علامة إلى أخرى في الطريق المؤدي إلى السيطرة على العالم. ولكنهما كانا مخدوعين في اعتقادهما هذا، وكانت نتيجة ذلك الحرب العالمية الثانية.

* * *

وفيما كنت استعرض مع زملائي الوضع في تلك الشهور من خريف عام ١٩٥٦ صممنا على عدم تكرار مثل هذه الحوادث المذكورة مرة أخرى. ورأينا أن طريق التماس الأعذار لعدم التدخل طريق سهل ومغر، وأن اتخاذ إجراء حازم هو الطريق الصعب الشاق. وقد تقع أخطاء أخرى، لكن تلك الخطيئة يجب ألا تقع. فقد كان الإذعان لما يجرى في الشرق الأوسط يعني وقوع كارثة محققة لنفوذ الغرب هناك، كما يعني نشوب الحرب بين الدول العربية وإسرائيل، يشتد أوارها في ظروف تهدد بالخطر

سلام المنطقة كلها. أما التدخل من جانب الدول الغربية، فعلى الرغم مما ينطوي عليه من أخطار كان يبدو خطوة أفضل. وقد أدرك عبد الناصر جميع هذه الأمور تمام الإدراك، وحرص في عناية على عدم القيام بأي استفزاز مباشر للغرب. فهو غير متأهب حتى هذه اللحظة لمواجهة تدخل الغرب. ولم يكن من الخير أن يترك له المجال، ليعمل هو في الوقت الذي يقرره ويشاؤه. أما وقد مضى في موضوع السويس دون أن يوقفه أحد عند حده أو يحاسبه على تصرفه، فقد شرع يعد لبرامجه الأخرى الرامية حتماً إلى إقامة الإمبراطورية التي يطمح لها والتي اقتضت زيادة ما يتلقاه من شحنات الأسلحة من المصادر الشيوعية، وإزاحة الزعماء العرب الذين يقفون في طريقه، وتضييق حلقة الحصار على إسرائيل التي كثيراً ما أعلن عن عزمه على القضاء عليها في الوقت الذي يختاره.

وفي مثل هذه الظروف القائمة كان من العبث أن نأمل في أن يكون ثمة إجراء فعال من جانب الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة، فلو تركت الأمم المتحدة وشأنها لما تحركت بتاتاً عن موقفها، وقد أظهر سجلها المؤسف في حوادث الشرق الأوسط ذلك بكل وضوح، أما إذا حفزها الآخرون ودفعوها إلى العمل فقد تعمل.

وفي الوقت ذاته كانت الأحزاب المؤيدة لعبد الناصر قد كسبت معركة الانتخابات في الأردن. وأسفر نجاحها فوراً عن إنشاء القيادة المشتركة بين مصر والأردن وسوريا تحت زعامة مصر، وذلك في الثالث والعشرين من أكتوبر. ولم يكن في وسع إسرائيل أن تعتمد على العون

يأتيها من الأمم المتحدة في الوقت المناسب، كما لم تكن تتوقع من ناصر أن يتخلى عن تنفيذ تهديداته ضدها. وكان الأمل الأول قائماً، أما الثاني فكان مهملا. وقد عرف العالم أن موافقة الأمم المتحدة على تدخل الولايات المتحدة في كوريا جاء وليد الصدفة، بسبب تغيب السوفييت عن مجلس الأمن وعدم استخدامهم حق الفيتو. لكن السوفييت لم يتغيبوا الآن. ورأيناهم يستعملون في النزاع حول القناة الفيتو لإبطال اقتراحات الدول الثماني عشرة، فينجم عن ذلك عدم الوصول إلى إجراء سوى توجيه الدعوة إلى إجراء محادثات حول مبادئ أخرى فقط. ولم يكن في وسع إسرائيل أن تنتظر استكمال أعدائها لاستعداداتهم العسكرية في مجال تدرك هي عجزها عن مجاراته. وليس في وسع حكومة أي شعب صغير حر أن تطمئن إلى مثل هذا الأمل الخادع. وقد يشك البعض في حكمة الإجراء الذي أقدمت عليه إسرائيل، لكن أحداً لا يستطيع إنكار شجاعتها أو تعرضها للاستفزاز. ومن ناحيتي، لو كنت أنا رئيس حكومة إسرائيل، فإني كنت سأقوم حتماً بنفس الإجراء الذي اتخذته حكومتها.

* * *

وأدت متاعب هذه الشهور –كما كنت أتوقع– إلى إجهاد الوزراء الذين كان عليهم أن يتحملوا المسئوليات الرئيسية في التوجيه والإدارة، وعندما عينت السير وولتر مونكتون وزيراً للدفاع، لم تخطر ببالي هذه الأعباء الضخمة التي سنواجهها، وقد شعرت الآن بالقلق مما قد تتركه من آثار على صحته التي كان يشكو منها. ولذا لم أدهش، عندما شعر

بالاضطرار إلى الاستقالة، وكنت عزوفاً عن افتقاد نصائحه القيمة في مجلس الوزراء، ولذا فقد طلبت إليه البقاء في الوزارة كعضو ثانوي فيها يتولى وزارة دفع الرواتب في وزارة المالية، فوافق هو على ذلك.

وعندما أخذت أفكر في اختيار من يخلفه في وزارة الدفاع، لم يكن لدي شك في أن أنطوني هيد هو الشخص الصالح لهذا المنصب. وكنت قد اقترحت عليه في الأيام الأولى التي تلت تشكيل وزارتي أن يترك العمل في الوزارات العسكرية، وأن يتجه إلى العمل في إحدى الوزارات المدنية، لا لأني لم أكن راضياً عن العمل الذي يقوم به ولكن لأني رأيت أن من الأفضل له ولمستقبله كرجل عسكري أن يستفيد مزيداً من الخبرة في الشئون المدنية. غير أنه آثر البقاء في الجيش الذي وقف عليه حياته وولاءه. وفي مخاطر الاختيار السياسي قد يبعث على الرضى اختيار وزير تدرج في المناصب حتى بات جديراً بالمسئوليات الملقاة على عاتقه. ولم أر في حياتي رجلاً يقوم بهذا العمل بصورة طبيعية وكاملة كالمستر أنطوني هيد. ولم يكن عندي أدنى شك في أنه كان سيبرهن على أنه خير وزير للدفاع عرفته هذه البلاد منذ انتهاء الحرب لو ظل في الحكم بعد استقالتي. وقد خلف المستر جون هير، المستر هيد في وزارة الحربية، وأعلنت هذه التعديلات الوزارية التي تم إقرارها قبل زيارتي لباريس في مساء الثامن عشر من أكتوبر.

وكانت لي مقابلات فردية مع عدد من زملائي الوزراء خلال الأسابيع التي انقضت منذ الاستيلاء على القناة. ولم يكن هناك أي خلاف

في الرأي بيننا. وعندما نكون مجتمعين في مجلس الوزراء، لم يكن يبدو أن هناك انشقاقاً في الرأي. وقد اشتركت في عدة حكومات في أوقات السلم. ولم أر حكومة كحكومتي أتحدث في الرأي على موضوع هام، مثلما أجمعت على مشكلة السويس. وبالطبع وجدت هناك بعض الظلال في الآراء، لكن هذه الظلال لم تعق سيرنا، وكانت وجهة النظر تتفاوت بيننا على درجات مختلفة من العنف فتتدرج من ذلك الوزير الذي بلغ به الحماس حداً جعله يقول للمستر دالاس في حزم في دار سفارة الولايات المتحدة، أننا سنمضي في عملنا تجاه مشكلة السويس حتى ولو أدى عملنا إلى "رهن صورنا الفنية المعروضة في المتحف الوطني" إلى أولئك الوزراء الذين كانوا مصممين على اتخاذ ذلك الإجراء في هدوء، وإلى الآخرين من ذوي الشخصيات الحذرة الذين كانوا معنا بدافع من العقيدة أو الولاء قلباً وقالباً.

وهذا السير الهادي إبان فترة استمرت عدة شهور، كان ناجماً بصورة رئيسية عن قتلنا للموضوع بحثا في مراحله الأولى، وقد أصبح الواحد منا يعرف رأي الآخر، كما تحقق كل عضو من أعضاء الحكومة البارزين من ذلك، واستعادوا إلى ذاكرتهم الحالة النفسية التي كنا عليها عند اتخاذ قراراتنا الأولى. أما القرارات التالية فلم تكن إلا نتائج وعواقب.

الفصل السابع

صريف الاسنان

من ٢٣ أكتوبر إلى ٣١ منه

تلقينا بعد عودتنا من باريس ببضعة أيام تقارير متضاربة عن نوايا إسرائيل، ووقع في تلك الأثناء حادث بين مصر وفرنسا، فقد ضبطت فرنسا سفينة تحمل الأسلحة من مصر إلى ثورة الجزائر، وسحبت سفيرها من القاهرة احتجاجاً وتقدمت بشكوى إلى مجلس الأمن.

وبدأت ترد في الثالث والعشرين من أكتوبر التقارير الأولى عن الاضطرابات في المجر التي سرعان ما تحولت إلى مأساة مخيفة. وعلينا أن نستعرض هنا بعض الأحداث التاريخية. ففي عام ١٩٤٥ اجتمع الحلفاء الرئيسيون في مالطا لتقرير مصير أوروبا. وقد وجهت حملات شديدة من النقد إلى الاتفاقية التي عقدت في مالطا، على اعتبار أنها أعطت الكثير من المغانم لروسيا السوفييتية، وكان من رأيي دائماً أن الاتفاقيات ليست هي المسؤولة في حد ذاتها عن الآلام والمحن، ولكن عجز روسيا عن احترامها هو المسؤول.

ومن الواجب دراسة هذه الاتفاقيات على ضوء الموقف في المجر، كما آل إليه في الخريف المبكر من عام ١٩٥٦. فقد سمحت اتفاقية مالطا للروس بالاحتفاظ بقوات لهم في المجر –كممر لهم– طالما كانت قواتهم

موجودة في النمسا، وهذا طبقاً لتصريح روسيا السوفييتية في مالطا والاتفاقية التي وقعتها بنفسها. واعترفت في مالطا أنه في حالة انسحاب الوحدات السوفييتية من النمسا فإنها تفقد الحق بالاحتفاظ بقواتها في المجر، وكانت معرفتي بهذا الشرط هي التي جعلتني أشك فيما إذا كان الضغط الكبير الذي يبذله الغرب سيقنع روسيا بالانسحاب من النمسا، لكن السياسة السوفييتية في الواقع، اجتازت بعد مؤتمر برلين الطويل مرحلة من التبديل والتغيير.

وصحيح أن روسيا تدعي الآن حق البقاء في المجر –وفقاً لميثاق وارسو– لكن اتفاقية مالطا نصت أيضاً على وجوب اختيار الحكومة المجرية عن طريق الانتخاب الحر، وقد خرقت الحكومة السوفييتية هذا الشرط أيضاً، فقد وقعت حكومة شيوعية مفروضة على المجر ميثاق وارسو، ولهذين السببين ولغيرهما، لم يكن للقوات السوفييتية أي مبرر للبقاء في المجر مهما كان ضعيفاً.

وكان الاضطراب ضد الحكومة الشيوعية الممقوتة في بودابست ينمو منذ أمد طويل. وكان مثال بولندة التي أخذت تحرز درجة من حريتها القومية ضمن نطاق الفلك السوفييتي، حافزاً جديداً للمجريين. وارتفعت الأصوات في أكتوبر في جميع أنحاء البلاد مطالبة بانسحاب المجر من ميثاق وارسو، وإعلان الحياد كما فعلت النمسا، وإجراء انتخابات حرة، وإعادة الحريات الديمقراطية، ووجوب جلاء القوات السوفييتية. لكن هذه القوات لم تبق في البلاد فحسب، بل أطلقت النار أيضاً.

وتألفت في البلاد، قبيل نهاية الشهر، حكومة جديدة برئاسة المستمر ايمري ناجي الشيوعي الذي سبق للحزب أن طرده فترة من الزمن. وأشرك ناجي في حكومته ممثلين عن الأحزاب غير الشيوعية، وحاول أن يشكل حكومة ائتلافية تتعهد بإجراء انتخابات حرة. وقد دعمت هذه الإجراءات، حركة ثورية وطنية واسعة موجهة ضد وجود القوات السوفييتية ونشاط شرطة الأمن الشيوعية. وتطورت الأحداث نحو الذروة في الرابع والعشرين من أكتوبر عندما وصل إلى بودابست رتل ورسي أخذ يطلق النار على المتظاهرين وتعاقبت الحوادث السيئة، ففي الليلة السالفة كانت قوات سوفييتية جديدة تعبر الحدود قادمة من رومانيا.

* * *

وجاءنا في الخامس والعشرين من أكتوبر، تقرير يقول إن إسرائيل على عتبة التعبئة العامة، وأعلنت هذه التعبئة فعلاً في السابع والعشرين منه، وبدأت القوات الإسرائيلية تتحرك نحو مصر ليلة التاسع والعشرين. ورأيت آنذاك وما زلت أرى حتى الآن، أن ثمة ما يبرر عمل إسرائيل، فلولا العمل الذي قامت به يومها لكان من المحتمل على الأقل، أن لا تكون اليوم دولة حرة. وعلينا أن لا نوجه اللوم إلى الضحية التي تتعرض للخنق من إنسان آخر، إذا ما حاولت أن تضرب خانقها قبل أن يشتد الضغط على عنقها.

وإذا كنا غير مستعدين لإدانة إسرائيل، فلم يكن في وسعنا أن نقف مكتوفي اليدين نرقب تطور الأحداث. وكان من رأي مستشارينا العسكريين

أنه في حالة نشوب صراع بين مصر وإسرائيل، فإن إسرائيل هي التي سترب بفضل كفاءة جنودها وحسن تدريبهم وشجاعتهم الفائقة، على الرغم من تفوق المصريين في العدد والعتاد. وكان الخطر الرئيسي الذي يهددنا، لا يكمن في النزاع المصري الإسرائيلي بالذات، وإنما في احتمال اتساعه بتدخل دول عربية أخرى. وكانت خير وسيلة لمنع هذا التدخل، هو أن نتدخل نحن في النزاع. وكان لهذه الاعتبارات أثرها في تقرير موقفنا الحاسم.

وكان الوزراء قد درسوا في عدة اجتماعات سابقة الطرق التي قد يتطور إليها الوضع. كما تم تبادل الرأي بشأنها مع الفرنسيين. ودرست الوزارة في الخامس والعشرين من أكتوبر –بصورة محددة– احتمالات الصراع بين مصر وإسرائيل، وقررت من حيث المبدأ ما يجب عليها أنت فعله في حالة وقوع هذا الصراع. وقررت الوزارة أن تقوم الحكومتان الفرنسية والبريطانية فوراً بدعوة الفريقين إلى وقف الأعمال العدوانية، وأن يسحبا قواتهما إلى مسافة معينة من ضفتي قناة السويس في مدة معينة، فإذا رفض الفريقان كإجراء مؤقت للفصل بين المتحاربين يكون على قواتنا –حتى يكون هذا الإجراء ناجحاً وفعالاً– أن تحتل مراكز رئيسية في بورسعيد والإسماعيلية والسويس، وكان غرضنا هو ضمان حرية الملاحة في القناة إذا تعرضت للخطر، وأصبحت منطقة قتال بين الجانبين، وكذلك منع اتساع رقعة القتال في الشرق الأوسط.

وقررنا –لتحقيق هذا– تنفيذ الخطة العسكرية التي وضعتها لجنة مشتركة من القيادة الانجليزية والفرنسية لاحتلال قناة السويس، وهي

اللجة التي بدأت اجتماعاتها لدراسة المشكلة منذ نهاية شهر يوليه. ومن مزايا هذا القرار أننا لا نصبح في حاجة إلى إعادة النظر في استعداداتنا العسكرية، إذ أن الخطة التي كنا قد أعددناها لمواجهة استيلاء عبد الناصر على القناة أصبحت الآن مناسبة لتحقيق هدفنا الجديد. وقد تساءل النقاد، لماذا نزلنا في منطقة بعيدة عن ميدان القتال؟ والرد على هذا هو أن النزول في أية منطقة غير تلك التي سبق تحديدها في الخطة الأولى كان سيؤدي إلى التأخير، ولم تكن الحالة لتسمح بأي تأخير. يضاف إلى هذا أننا كنا نعاني نقصاً في البواخر الخاصة بإنزال الجنود والمعدات، وأنه كان من المحتم علينا أن نستعمل أحد الموانئ لهذه الغاية.

وبالطبع، انطوت هذه السياسة على بعض الأخطار. لكن الأخطار موجودة في أية سياسة أخرى قد نختارها، حتى ولو اخترنا سياسة عدم العمل إطلاقا، فالقرارات السياسية –ولاسيما تلك التي تتعلق منها بالشرق الأوسط– تنطوي دائماً على اختيار أحد الشرين، وأنا مقتنع بأننا قد اخترنا أهونهما.

وكان من الضروري أن نكون واثقين إلى أقصى حد ممكن من الحقائق، فراقبنا طويلاً وبصورة غير رسمية الوضع في القناة، وتحركات القوات المصرية وكنا نعتمد في ذلك على طائراتنا من طراز (الكامبيرا) التي تحلق على ارتفاع عال فوق المنطقة الساحلية، ولم تحدث أية محاولة للتصدي لتلك الطائرات فاعتقدنا أن المصريين ما كانوا يشعرون بها. وتحدثت في ساعة متأخرة في ليلة التاسع والعشرين من أكتوبر مع وزير

الدفاع ورئيس أركان حرب القوات الجوية، وأبلغتهما أن من المهم لنا أن نحصل على معلومات مؤكدة نستطيع الركون إليها في ساعة مبكرة من صباح اليوم التالي. وقامت من الفجر أربع طائرات استكشاف من طراز "كمبيرا" بالتحليق على ارتفاع يتراوح بين ثلاثين وأربعين ألف قدم لتحديد مواقع القوات المتحاربة وتصويرها إن أمكن، ونفذت الطائرات التعليمات الصادرة إليها، وعلى الرغم من ارتفاعها فقد حدد المصريون مواقعها، واعترضوا طريقها، وأصلوها بنيرانهم، وقد عادت جميعاً إلى قاعدتها سالمة رغم أن إحداها قد أصيبت بأضرار. ولما علمت بما حدث لتلك الطائرات، فكرت في الأمر بشيء من القلق، إذ كان هذا الاعتراض لطائراتنا عملاً رائعاً في جميع المقاييس وواصلت استشاراتي.

وتلقى مجلس الوزراء في الثلاثين من أكتوبر نبأ دخول القوات الإسرائيلية، الأراضي المصرية مساء التاسع والعشرين منه وأنها وصلت إلى نقطة تقع في منتصف الطريق بين الحدود والإسماعيلية، وتواردت الأخبار عن اتجاه رتل إسرائيلي آخر نحو السويس، كما كانت هناك حركات إسرائيلية أخرى. ولكننا لم نتلق تفاصيلها إلا فيما بعد. وكان هذا هو الموقف الذي بحثه مجلس الوزراء قبل خمسة أيام.

وكانت الوزارة تدرك تماماً أهمية القرارات التي كان عليها أن تتخذها، كما كانت تدرك ضرورة اتخاذها على عجل. أما وقد ظهر الموقف الذي سبق لها أن بحثته، فقد أبدت استعدادها للعمل طبقاً لما سبق تقريره بشرط أن توافق فرنسا التي كان وزراؤها سيطيرون إلى لندن لإجراء تشاورات،

تتناول صيغة المذكرة التي تقرر إرسالها إلى مصر وإسرائيل، متضمنة مطالبنا منهما. وتقرر التشاور بشأنها مع موليه وبينو عقب وصولهما إلى لندن.

ودرس مجلس الوزراء أيضاً صيغة البيان الذي كنت سألقيه بعد الظهر في مجلس العموم ووافق عليه، كما درس موقف الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تقترح بإصرار على مجلس الأمن، إدانة إسرائيل بالعدوان، دون أن تتأثر بتاريخ النزاع بين مصر وإسرائيل ولا بموقف مصر العدواني ولا بتصريحاتها المتكررة عن نياتها ضد إسرائيل. وكنا نأمل من الولايات المتحدة أن تضع في حسابها جميع هذه الاعتبارات، وأن تقف موقف المراقب للحركات السوفييتية. ووافق المجلس بعد ذلك على نص رسالة تقرر أن أبعث بها إلى الرئيس أيزنهاور، مناشداً إياه تأييدنا بوجه عام وبعثت في ذلك اليوم ببرقيتين إلى واشنطن، قلت في أولاهما ما يلي:

"إننا لم نحاول قط إخفاء اعتقادنا بأن العدالة تخولنا حق الدفاع عن مصالحنا الحيوية ضد نوايا عبد الناصر. ولكننا مع ذلك، تعاوناً معكم في توجيه الدعوة إلى مؤتمر لندن وفي إيفاد بعثة منزيس التي لم تنجح وفي محاولة إقامة منظمة المنتفعين بالقناة. وكما تعرفون، اعتبر الروس المناقشات التي دارت في مجلس الأمن وإجراءاته نصراً لهم ولمصر. وعلى الرغم من هذا ظللنا نسعى، عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة، للوصول إلى أساس للاستمرار في المفاوضات.

"لقد أوجدت مصر أسباب هذا الهجوم عليها بإصرارها على أن حالة الحرب ما زالت قائمة بينها وبين إسرائيل، وبتحديها لقرارات مجلس

الأمن وإعلان عزمها على جميع الدول العربية وحشدها الحشود للقضاء على إسرائيل. ولعل آخر مظهر من مظاهر هذه النوايا إعلان قيام القيادة المشتركة بين مصر والأردن وسوريا".

"وقد درسنا بإمعان وجدية ما يجب علينا أن نفعله إزاء هذا الموقف الخطير، إذ ليس في وسعنا أن نرى القناة وقد أغلقت، أو أن نخسر بواخرنا التي تمر فيها يومياً. فنحن مسؤولون عن الرجال الذين يعملون في تلك البواخر. ولهذا فقد رأينا أن لابد من اتخاذ عمل حاسم لوقف الأعمال العدوانية بين الفريقين فوراً. وقد وافقناك على رأيك في التقدم إلى مجلس الأمن. وبعثنا بتعليماتنا في هذه اللحظة إلى وفدنا. لكن التجارب علمتنا أن إجراءات هذا المجلس لا تكون عادة سريعة أو فعالة".

وكانت برقيتي الثانية بعد المحادثات التي قمنا بها مع الوزراء الفرنسيين، وبعد تسليم المذكرة الانجليزية الفرنسية المشتركة إلى السفير المصري والقائم بالأعمال الإسرائيلي. وقد أبلغت الرئيس في هذه البرقية ما طلبناه من الفريقين المتحاربين ثم قلت له:

"لا شك أن غريزتي الأولى كانت تحملني على أن أسألك إشراك بلادك معنا في هذه المذكرة، ولكنني أدرك الصعوبات الدستورية وغيرها التي تواجهكم، أظن أن ثمة أملاً في أن يقبل الطرفان ما جاء فيها. وعلى أي حال، فإن موافقتكم -إن أمكن- على تأييد ما جاء في المذكرة بوجه عام، سيساعد على الوصول إلى النتيجة النهائية المقصودة من إرسالها. ونحن ندرك تماماً، أن لا سبيل لإيجاد تسوية لمشاكل الشرق الأوسط على

أساس حقيقي إلا عن طريق التعاون الوثيق بين بلدينا. وقد حاولت حكومتنا بكل ما في حسن النية من معنى، جميع أنواع المفاوضات العلنية والسرية خلال السنتين أو الثلاث سنوات الأخيرة لتحقيق هذه الغاية ولكنها فشلت جميعها. وتلوح هنا الفرصة لبداية جديدة. ولم يكن في وسع أي شيء أن يحول دون انفجار هذا البركان، ولكن متى هدأ الغبار واستقر فقد تظهر الفرصة لأن نقوم معاً بعمل حقيقي بناء، نعزز عن طريقة أضعف نقطة في خطوطنا الدفاعية ضد الشيوعية".

وكان الرئيس أيزنهاور قد بعث إلي في الوقت ذاته برقية أعرب فيها عن قلقه من عدد من النقاط، موضحاً أنه من المهم للغاية وجوب قيام الحكومتين البريطانية والأمريكية فوراً بتبادل آرائهما وأهدافهما بوضوح وجلاء حتى لا تظهرا في حالة حدوث أزمة حقيقية عاجزتين عن تنسيق سياستيهما نتيجة سوء التفاهم. وكان هذا هو الهدف الذي أسعى إليه، منذ اجتماعنا في واشنطن في يناير وما أعقبه من أزمات مجهدة متوالية.

وكانت مسألة التشاور قبل اتخاذ أي إجراء بيننا وبين دولة جامعة الشعوب البريطانية والولايات المتحدة، من المسائل التي سببت لنا متاعب كثيرة. وبالطبع كنا نفضل التشاور معها قبل العمل، إذ مهما كانت نتيجة المشاورات فهي تيسير سبيلنا. ولكن من الناحية الأخرى، كان مثل هذا التشاور في غضون ساعات أمراً مستحيلاً، مهما حاولنا الإسراع فيه إذ أنه كان يتطلب أياما على الأقل. ثم لم يكن هناك أيضاً أمل في أن يكون رأي جميع الذين سنستشيرهم واحداً حول ما يجب عمله عقب المشاورات، وقد

تجرى في النتيجة محاولات لتعديل اقتراحاتنا حتى يمكن التوفيق بين مختلف الآراء المتضاربة. وقبل أن نعرف تماماً أين نقف، سنجد أنفسنا مرة ثانية عائدين إلى مؤتمر الدول الثماني عشرة. وكان هذا هو آخر شيء نريده، فقد كنا نعلم جيداً أنه متى بدأت المجادلات فسيتعذر القيام بأي عمل فعال.

وكان أهم خطر بالنسبة إلينا احتمال انتشار الصراع. فالقتال المحلي الدائر بين مصر وإسرائيل –مع ما فيه من مضايقات ومتاعب– لا ينطوي على خطر من الناحية الدولية، ولكن هذا الأمر لا يمكن أن يصح إذا انتشر القتال فشمل سوريا والأردن، واضطر العراق من الناحية الأدبية إلى أن يكون له ضلع فيه. فإذا ما وقع هذا فإن التزاماتنا حيال الأردن سترفع رأسها من جديد. لا في شكل جاد، ولكن في صورة مزعجة إلى حد الكفاية. ولم يكن هناك إلا احتمالان فقط يمكن الاعتماد عليهما في تشجيع الأردن وسوريا على عدم الاشتراك في الحرب: أولهما أن يحرز الإسرائيليون انتصاراً عسكرياً سريعاً، وثانيهما أن تعلن بريطانيا وفرنسا أن قواتهما في الطريق لتعملا على حصر القتال في شكله المحلي. ويكون هذا الكابح مؤثراً وفعالاً، يجب تنفيذه في الحال، فقد يفوت الانتظار أربعاً وعشرين ساعة الفرصة، أما الانتظار ثمانياً وأربعين ساعة فيفوتها لا محالة.

وكان الاختيار أمامنا شاقاً وصعباً، فإما أن نعمل فوراً لتحقيق النتيجة التي نتوخاها في حصر النزاع، وأما الاشتراك في مشاورات قد تعني عدم العمل، كما حدث في الأشهر الثلاثة الأخيرة. وقد اخترنا العمل.

ولا أستطيع –في أية حالة من الحالات– أن أتصور ظروفاً كان من

الممكن أن يقع فيها هذا النزاع الذي كان مرتقباً منذ أمد طويل بأقل قدر من العواقب الوخيمة بالنسبة للعالم مما وقع فعلاً، ولا شك في أن بين هذه الظروف بل لعله أشدها بروزاً وجود القوات البريطانية والفرنسية وعملها، وقد يكون تدخلنا قد أدى إلى إنهاء النزاع قبل الوقت الملائم لوقفه، أو بصورة "غير ناضجة" كما شاء زعيم المعارضة أن يصفه، ولكن المؤكد أن تدخلنا قد منع النزاع من الانتشار.

وبدأت محادثاتنا مع الوزراء الفرنسيين فور وصولهم إلى لندن، واستمرت طيلة فترة الغذاء. وما كدنا ننتهي من هذه المحادثات ونقرر النقاط المتعلقة بالعمل حتى قمت ومعي وزير الخارجية والمستر بتلر –زعيم المجلس– بمقابلة زعماء المعارضة وقدمت إليهم نسخة من البيان الذي كنت على وشك إلقائه في مجلس العموم.

ورأيت من واجبي أن أبلغ مجلس العموم بالقرار الذي اتخذناه في أسرع وقت ممكن، وقد حملني شعوري هذا على الوقوع فيما اعتبره الآن خطأ في التوقيت، إذ لو تأخرت في إبلاغ المجلس ساعتين لكنت قد أعطيت الفرصة للمعارضة لدراسة البيان الذي كنت سألقيه، وأعطيت الولايات المتحدة ودول جامعة الشعوب البريطانية الوقت الكافي للتفكير في الرسائل التي كنا قد بعثنا بها إليها. ومهما يكن من أمر، فقد أبلغت المجلس في الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر أن الحكومتين الفرنسية والبريطانية اتفقتا على "عمل كل ما يمكن لإنهاء القتال في أسرع وقت ممكن"، ثم أعلنت نص المذكرتين اللتين بعثنا بهما إلى كل من إسرائيل

ومصر، وشرحت العمل الذي نقترح القيام به إذا رفض البلدان العمل بمذكرتنا. وكان هدفنا كما ذكرت هو "الفصل بين الفريقين المتحاربين وضمان حرية المرور في القناة لبواخر جميع الشعوب".

وأكدت أنه إذا اضطرت القوات الانجليزية والفرنسية إلى التحرك لاحتلال مواقع "إستراتيجية" في القناة، فإن هذا الاحتلال سيكون مؤقتاً. وأبلغت المجلس في الوقت ذاته أننا أصدرنا تعليماتنا إلى ممثلنا في الأمم المتحدة للاشتراك مع الحكومة الأمريكية في طلب عقد اجتماع فوري لمجلس الأمن.

وتدخلت في ساعة متأخرة من تلك الليلة في مناقشة مجلس العموم فقلت:

"إننا نأمل بالطبع أن يؤدي امتثال الفريقين لطلبنا إلى تحقيق الهدفين اللذين نسعى إليهما بسرعة، وفي تلك الحالة فمن الواضح أن عمليتنا ستقتصر على إرسال قوات رمزية، تضمن تنفيذ ما وافق عليه الفريقان فعلاً، وستسحب هذه القوات طبعاً في اللحظة التي يتم الوصول فيها إلى اتفاقية أو تسوية".

وسئلت في هذه الجلسة عن التزامتنا بموجب البيان الثلاثي الصادر عام ١٩٥٠ فأوضحت أن الحكومة المصرية لم تقبل قط بهذا البيان، وأنها لم تعتبره مستوجباً لأية التزامات تعاهدية، وأنها بالتالي أوضحت أنه لا ينطبق عليها في حالة النزاع بينها وبين إسرائيل ثم قلت:

"وعلى كل حال، فليس في البيان الثلاثي ولا في مبادئ الأمم المتحدة ما يلغي حق أية دولة في اتخاذ أية خطوة ترى أنها ضرورية لحماية الحقوق الدولية الحيوية كالحقوق المعرضة الآن للخطر".

وفي تلك اللحظة بالذات كان مجلس الأمن مجتمعا في نيويورك، وعندما انقسم مجلس العموم على نفسه في الساعة العاشرة من تلك الليلة، مؤيداً سياستنا بأغلبية اثنين وخمسين صوتاً، لم نكن ندري ماذا سيقرر مجلس الأمن؟

وتلقيت في مساء الثلاثين من أكتوبر برقية أخرى من الرئيس أيزنهاور، وكان قد وقف على الشروط التي تضمنتها مذكرتنا إلى مصر وإسرائيل، فأوضح أنه يشعر بقلق بالغ من توقع العمل القوي الفظ، وأعرب عن اعتقاده بأن الوسائل السلمية يجب أن تسود. ولم أدهش لهذا الشعور بالطبع، ولكن لم يكن لدينا في هذه الآونة أي سبب يحملنا على الاعتقاد بأن الولايات المتحدة ستعارضنا في الأمم المتحدة في كل نقطة تقريباً. وقد نشرت محتويات رسالة الرئيس الأمريكي في تلك الليلة في الولايات المتحدة، وعلى ضوء ذلك سألته ما إذا كان بوسعي إذاعة البرقيتين اللتين بعث بهما إليه في ذلك النهار في مجلس العموم، فوافق الرئيس على الفور، ولكني في الحقيقة لم أجد ضرورة لاقتباس أية تعابير نصية من البرقيتين المذكورتين.

وتلقينا تقارير أخرى من واشنطن ونيويورك، عن رد فعل الحكومة الأمريكية، وكانت تقارير غير مرضية. وقد أخفي عدد قليل من الموظفين

الأمريكيين استياءهم من أننا والفرنسيين قد لجأنا أخيراً إلى العمل الذي كنا نتوقع القيام به من مدة طويلة. لكن الرأي العام الأمريكي كله لم يشترك في هذا الرأي، فقد كتبت النيويورك تايمس مثلاً في اليوم الأول من أكتوبر مقالاً انتقدت فيه عملنا، ولكنها في الوقت نفسه طالبت بعدم الانخداع بعبد الناصر وقالت موضحة موقفها:

"سيكون من المضحك أن نمكن لناصر من أن يقف أمام الأمم المتحدة أو العالم، وكأنه الضحية البريئة للعدوان. ومن المضحك أن نمد له يد الحماية، فعلى العكس من ذلك، إذا كان ثمة رجل ارتكب العدوان فهو الرئيس المصري، لأنه شن حرب الدعاية على إسرائيل وبريطانيا وفرنسا، وهرب الأسلحة، وأمر عصابات القتلة بالتسلل، وأوقد الثورة في شمال أفريقيا، واستولى على قناة السويس بالقوة، ومزق المعاهدات بنفس الطريقة التي اتبعها هتلر في الزحف على الراين، وأغلق القناة في وجه الملاحة الإسرائيلية متحدياً بذلك أوامر الأمم المتحدة، وأخيراً أعلن جهازا برنامجه الرامي إلى إلقاء إسرائيل في البحر بالتعاون مع الدول العربية الأخرى، وإلى خلق إمبراطورية عربية تحت زعامته تمد في نفوذه في دوائر متراكزة حتى يشمل أفريقيا كلها والعالم الإسلامي بأسره".

وسواء أكان هذا مضحكاً أم لا فهو ما وقع بالفعل، فقد اجتمع مجلس الأمن في صباح الثلاثين من أكتوبر، واستمرت مناقشاته طيلة اليوم. وكان الوفد الأمريكي مصمماً منذ البداية على إدانة عمل إسرائيل بوضوح وصراحة، دون وضع أية قواعد لتسوية عامة. ورفض الوفد الأمريكي

تعديل صيغة الرسالة التي أعدها لدعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد، لنتمكن نحن والفرنسيون من توقيعها أيضاً. وغدت نواة السياسة الأمريكية التنديد دون العرض أو القبول، لأية اقتراحات بناءة.

وآثرنا نحن والفرنسيون نقطة التاريخ الطويل للعلاقات المصرية الإسرائيلية، وقلنا أن من الواجب وضعها موقع الاعتبار، وأضفنا أن من الواجب النظر إلى عمل إسرائيل على ضوء تهديدات مصر للسلام والأمن في الشرق الأوسط، وهي التهديدات التي اتسعت بشكل مخيف في السنوات الثلاث الماضية، لاسيما أن جميع جهودنا الدبلوماسية في الأشهر الأخيرة أخفقت في تأمين رفع الحيف الناجم عن الاستيلاء على قناة السويس.

لكن جميع حججنا لم تجد آذاناً صاغية. فقد أصرت الولايات المتحدة على تولي زمام المبادرة، وقدم ممثلها في مجلس الأمن مشروع قرار يقضي بوقف إطلاق النار فوراً وانسحاب القوات الإسرائيلية إلى ما وراء خطوط الهدنة الأصلية. وطالب مشروع القرار الأمريكي أيضاً جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالامتناع عن استخدام القوة، أو حتى التهديد باستخدامها في المنطقة وتجنب تقديم أي عون إلى إسرائيل ما لم تمتثل لهذا القرار وتنفيذه.

وكان هدف أمريكا من هذه الحركة، أخذ زمام الأمر في يديها من الحكومتين البريطانية والفرنسية، وجعل مذكرتنا المشتركة إلى مصر وإسرائيل أمراً لا داعي له. ولا تملك الأمم المتحدة نفسها الوسائل التي تمكنها من

تأمين الاستجابة للقرارات التي تتخذها، ولهذا فإن أثر الاقتراح الأمريكي هو التنديد بالحركة الانجليزية الفرنسية دون تقديم أي شيء آخر بدلاً منها. وطلبنا بإلحاح مهلة قصيرة في المجلس ليتسنى الوقت في نيويورك على الأقل لدراسة نص البيان الذي ألقيته في لندن. وقد وافق ممثلا استراليا وبلجيكا على ذلك لأنهما فهما موقفنا وساعدانا كثيراً، وأعلن أولهما أن حكومته لا تقبل أي اعتراض من الاعتراضات التي أثيرت على الإجراء الذي اتخذته بريطانيا وفرنسا والذي يأمل –كما قال– أن يحقق الغرض منه.

لكن المستر كابوت لودج مندوب أمريكا ألح في أخذ الأصوات بسرعة على مشروع قراره، مضمنا عمداً في فقراته عبارات ضد الإجراء الفرنسي البريطاني. وكان رده الوحيد على الحجج التي أبداها له ممثل بريطانيا في الاجتماعات العامة والخاصة، وجوب الإصرار على الاقتراع فوراً. وكانت النتيجة أن بريطانيا استخدمت الفيتو لأول مرة في تاريخ عضويتها في الأمم المتحدة. فحصل الاقتراح الأمريكي على سبعة أصوات مقابل صوتين معارضين هما صوتاً بريطانياً وفرنسا وامتناع صوتين آخرين هما صوتا استراليا وبلجيكا.

وتقدم الروس آنذاك، بمشروع قرار هو المشروع الأمريكي بالذات بعد أن حذفت منه الفقرات المهينة الموجهة إلى بريطانيا وفرنسا، وكنا نريد الامتناع عن التصويت على هذا المشروع أملاً منا في إمكان تخفيف حدة التوتر في المناقشات واكتساب الوقت للتفكير في العواقب الكبيرة المعرضة للخطر. ومن المؤكد أن هذا لو حدث لكان مفيداً، ولكننا واجهنا إزاءه

صعوبة التشاور السريع بين عواصمنا وبين نيويورك في الوقت الذي يلح فيه المندوب الأمريكي ويصر على وجوب اتخاذ قرار فوري. وتلقى الوفد الفرنسي تعليمات باستخدام الفيتو، ولم يتسع الوقت لإجراء مشاورات جديدة بين حكومتينا، وتحقيقا للانسجام والتكاتف اتخذنا عين الموقف، واشتد التوتر في الأمم المتحدة، وفزع أصدقاؤنا من الدول البحرية من هذا الانشقاق بيننا وبين الولايات المتحدة.

* * *

وكان البرلمان في هذا الوقت بالذات يعقد جلساته باستمرار، وكانت الجلسة تستغرق ساعات طويلة. وكان علي فضلاً عن ذلك –بالنسبة إلى تطور العمليات الحربية– أن أعقد سلسلة من الاجتماعات مع الوزراء المختصين ومع رؤساء أركان الحرب، ولهذه الأسباب لم يكن من الممكن أن يسافر وزير الخارجية بنفسه إلى الأمم المتحدة. ومن حسن الحظ لم يكن هذا عاملاً معرقلاً للغاية، إذ أن ممثلنا في نيويورك –السير بيرسون ديكسون– كان من أقدر الدبلوماسيين الذين عرفتهم. ولقد قيل عنه، بعد انتهاء أزمة السويس أنه "اجتاز المشكلة كلها دون أن تخفي عليه حيلة أو لعبة، ودون أن يثير عداوة أحد".

وكنت أعرف السير بيرسون منذ أيام الحرب، عندما كان رئيس الأمناء الخاصين في وزارة الخارجية. وقد برز في كثير من الأحداث وعند اتخاذ القرارات الحاسمة، وهو يتمتع بإحساس دبلوماسي لافت، ولعب دوراً هاماً في مفاوضات البترول الإيراني ومفاوضات تريستا.وفي مرونة أساليبه

نوع من التجدد، وعلى الرغم من اشتهاره كعلامة ضليع فإن دفقاته العقلية تخلو من الروح الأكاديمية. وفي وضع كهذا، كنت أشعر بالتعاسة من استبقائه موظفاً في مثل هذا المركز، ولكنني كنت واثقاً من أنه إذا لم يكن بد من ذلك فليس في الإمكان اختيار من هو أفضل منه.

وحذر السير بيرسون ديكسون مجلس الأمن من أن خطر نشوب حرب كبيرة بين إسرائيل وجيرانها العرب لم يكن في أي وقت أشد منه اليوم، وقال إن الغرض من التدخل الانجليزي الفرنسي هو الحيلولة دون انتشار هذا الحريق المليء بالكوارث، وأضاف إننا نمارس حقنا في الدفاع عن مصالحنا الحيوية في القناة التي كانت مهددة بالحرب وأن تدخلنا إجراء مؤقت، ولا يستهدف بأية صورة من الصور تهديد سيادة مصر أو وحدتها الإقليمية. وقد قضى مجلس الأمن عشر سنوات في معالجة مشكلة فلسطين بلا جدوى تذكر. ونظراً لمعارضة روسيا المستمرة، فإن الأمم المتحدة ظلت مفتقرة إلى قوة مسلحة تعتمد عليها في ضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وكان عدم وجود هذه القوة من الأمور التي استوجبت أن تقوم فرنسا وبريطانيا بالتدخل في منطقة القناة.

وجاءت الخطوة التالية من المندوب اليوغوسلافي، قاضية بالنسبة لنتائجها، فقد عمل المندوب المذكور –بإيحاء من الممثل الهندي الذي كان يعمل من وراء الكواليس– على تقديم اقتراح بطلب نقل النزاع من مجلس الأمن إلى جلسة طارئة تعقدها الجمعية العمومية طبقاً للإجراء المعروف باسم "الاتحاد في سبيل السلام" الذي ابتكر أول مرة أثناء الحرب الكورية.

ولا ريب في أن احتمال درس هذه الأحداث في الجمعية العامة التي تضم ثمانين عضواً –دون الوقوع تحت تأثيرات عاطفية أو استخدام هذه الحوادث للوصول إلى تسوية لأوضاع الشرق الأوسط– هي أضعف بكثير منها في مجلس الأمن بحجمه الصغير. وكان واضعو مبادئ الأمم المتحدة يعلمون ماذا يفعلون، عندما عهدوا إلى الجمعية العمومية بمناقشة أية مسألة والتوصية إلى مجلس الأمن بينما خولوا المجلس سلطة اتخاذ القرارات. ولكن ها هي ذي الجمعية العامة تدعى الآن لكي تصدر الأوامر.

ويتطلب إقرار المشروع اليوغوسلافي سبعة أصوات في مجلس الأمن، ولما كان المشروع يتعلق بالإجراءات فلم يكن معرضاً للفيتو، ولكن الامتناع عن التصويت يعد كالتصويت ضده، وقد صوتنا نحن والفرنسيون ضده، وامتنعت استراليا وبلجيكا عن التصويت، وأيدته سبع دول أخرى هي الصين الوطنية وكوبا وإيران ويوغوسلافيا وبيرو والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. وكان صوت الولايات المتحدة هو الذي قرر النتيجة.

* * *

وقرر مجلس الوزراء البريطاني في الحادي والثلاثين من أكتوبر – نظراً لرفض مصر المذكرة البريطانية الفرنسية– تخويل القائد العام للقوات المتحالفة تنفيذ الخطة المتفق عليها، وبدأ في غسق ذلك اليوم، الهجوم على سلاح الطيران المصري.

وشرحت في نفس ذلك اليوم لمجلس العموم الأسباب التي حملت حكومة جلالتها، على عدم الموافقة في الأمم المتحدة على مشروع القرار

الخاص بإدانة إسرائيل بالعدوان على مصر والتنديد بها بقولي:

"لم يكن من الممكن اتخاذ قرار بهذه الكيفية ضد أحد الفريقين المشتركين في النزاع، دون الرجوع إلى أسباب هذا النزاع. وقد طلب مجلس الأمن في قراره من الحكومة الإسرائيلية فقط، أن تنسحب إلى داخل حدودها، ويبدو لنا هذا الطلب إذا راعينا جميع الظروف التي سبقت العمل الذي قامت به إسرائيل ضد مصر قاسياً إذا ترك منفرداً، إذ أنه لا يضمن لإسرائيل سلامتها، وهي ضمانات طالب بها عدد كبير من أعضاء مجلس العموم في المناقشات التي جرت أمس في المجلس".

وأعلنت للمجلس أن إسرائيل قبلت المذكرة البريطانية الفرنسية وأن مصر رفضتها ثم قلت:

"ولم تكن لدينا الرغبة ولا لفرنسا في أن يكون العمل العسكري الذي سنقوم به أكثر من إجراء مؤقت، لكن هدفنا أيضاً من حماية القناة والفصل بين المتحاربين الوصول إلى نتيجة نؤمن حلا يمنع من تكرر مثل هذا الوضع في المستقبل، وإذا ما حققنا ذلك نكون قد أسدينا خدمة لا لهذه البلاد فحسب، بل لجميع المنتفعين بالقناة أيضاً".

وكان بعض النواب قد أعربوا أثناء هذه المناقشات عن قلقهم من حالة العلاقات بيننا وبين الولايات المتحدة. وأبلغت المجلس علماً بفحوى الرسائل التي كنت قد بعثت بها في اليوم السابق إلى الرئيس أيزنهاور، وذكرت أنه بالإضافة إلى الرسائل التي تبودلت بيني وبين الرئيس فإن عدداً من زملائي أجروا مشاورات متكررة مع وزير الخارجية الأمريكية والوزراء

والموظفين الآخرين خلال الأشهر السالفة، وقد توصلنا إلى هذه النتيجة التي شرحتها كما يلي:

"من الواضح أن مسألة سلامة المرور بقناة السويس، وإن كانت موضع اهتمام الولايات المتحدة، فهي لا تعد بالنسبة إليها قضية حياة أو موت كما هي بالنسبة إلينا وإلى أوروبا بأسرها. وقد أوضح المستر دالاس نفسه هذه الحقيقة، عندما صرح في الثامن والعشرين من أغسطس الماضي بأن اقتصاد الولايات المتحدة لا يعتمد على قناة السويس. وهذا صحيح طبعاً، وعلينا جميعاً أن نقبله وأن لا نشكو منه، ولكن من الحق أن يقال أيضاً –وبصورة موازية– أنه طيلة هذه الأشهر– أثرت هذه الحقيقة على موقف الولايات المتحدة من هذه المشاكل، بالنسبة إلى موقفنا نحن وفرنسا".

"وإذا كان أحدكم يرى أن الواجب يحتم علينا عدم القيام بأي إجراء حتى نصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة بصدد ما سنفعله، فإني أقول أن مثل هذا الرأي يعني تجاهل ما يعرفه كل واحد هنا وفي الولايات المتحدة عن اختلاف وجهات النظر بيننا وبين أمريكا إزاء بعض مشاكل الشرق الأوسط الحيوية. وأمريكا تعرف هذه الحقيقة كما نعرفها نحن. وبالطبع فنحن نأسف له، بل نمقته. ولكني لا أستطيع التفكير في أنه يجب أن يحمل معه النتيجة القائلة بأن علينا دائماً، وفي جميع الظروف، أن نحصل على موافقة حلفائنا الأمريكان، قبل أن نقوم بأي عمل نرى أنه ضروري للإبقاء على مصالحنا الحيوية".

وكنا قد طلبنا إلى رؤساء أركان الحرب منذ بداية أزمة السويس إعداد خطة للتدخل العسكري المسلح ضد مصر لتطبيقها، إذا اقتضت الظروف. وتضمنت الخطة التي اقترحوها حشد قوات عسكرية في هذه البلاد وفي البحر المتوسط في غضون ستة أسابيع، وحددنا منتصف سبتمبر التاريخ المبكر لإمكان القيام بعمل عسكري.

وظلت قواتنا واقفة على أهبة الاستعداد منذ منتصف سبتمبر حتى نهاية أكتوبر، ودرس وزراؤنا مع رؤساء أركان الحرب في هذه الآونة ومع القائد العام للقوات البرية في الشرق الأوسط الجنرال السير تشارلس كيتلي الذي عين قائداً أعلى للعمليات المتحالفة جميع إجراءاتنا الاحتياطية. وبعد درس عميق، أعدت خطة مرنة ترمي إلى تحقيق الأهداف بأقصى سرعة ممكنة، وبأقل ما يمكن من الخسائر في الأرواح بين المدنيين والعسكريين.

وفي ذات يوم من أيام الآحاد في شهر أكتوبر، دعا السير ونستون تشرشل نفسه إلى الغذاء معنا في تشيكرز. وأعد السير ونستون في رحلة الساعات الثلاث بالسيارة التي قطعها من شارويل سلسلة من الأسئلة والاقتراحات، ودارت بيننا مناقشات مثيرة تناولت تقريباً كل احتمال، وعندما غادرنا قال لي: "يجب أن أعود إلى كتبي لأعرف بالضبط أين أنزل نابليون قواته في مصر؟".

وتعرضت خططنا للتعقيد، لعدة عوامل. فقد كان عدد جنود المظلات محدوداً وكذلك عدد الطائرات المخصصة لنقلهم، وذلك بسبب قرارات كنا قد اتخذناها قبل عدة سنوات بهذا التحديد. يضاف إلى هذا،

أننا كنا نعاني نقصاً فاضحاً في السفن الخاصة بالإنزال. واستقر الرأي على أن نعتمد على الفرقة الفرنسية العاشرة من جنود المظلات بالتعاون مع مجموعة لواء المظليين المستقل السادس عشر البريطاني في تأمين حاجاتنا الدولية إلى حد ما، كما عالجنا مشكلة نقص بواخر الإنزال بأحسن سبيل ممكن عن طريق مصادرة عدد من السفن المستعملة في الحياة المدنية بما في ضمنها تلك التي تستعمل كمعديات لنقل السيارات التجارية بين بريطانيا وايرلندة الشمالية. ومع ذلك فإن هذا النقص، جعلنا نستبعد تماماً بعض العمليات الحربية. فالإنزال في ساحل يخلو من ميناء عميق المياه لتسهيل تفريغ المعدات الثقيلة والمستودعات يتطلب استخدام أكبر عدد ممكن من بواخر الإنزال ووسائله، ولاسيما البواخر الناقلة للدبابات، وقد ضايقتنا مشكلة نقص وسائل الإنزال الكافية فاتفق مستشارونا العسكريون على ضرورة احتلال ميناء عميق المياه.

وكنا كذلك في حاجة إلى ميناء عميق للإبحار، إذ أن جزيرة قبرص تخلو من مثل هذا الميناء. وكان معنى هذا وجوب إعداد هجوم بري منقول بالبحر، كعون مباشرة وسريع لعملية إنزال من الطائرات في جزيرة مالطا التي تبعد عن بورسعيد أكثر من تسعمائة ميل بحراً، وهذا يعني ستة أيام من المسير البحري. أما القوات المساعدة الأخرى التي يجب إرسالها فيما بعد لدعم عملية الإنزال الأولى فيجب سحبها من بريطانيا وليبيا والجزائر، وكل هذه حقائق إستراتيجية كان لا مفر لنا من أخذها في حسابنا.

وقد أعدت الخطة لعملية عسكرية يبدأ تنفيذها، بعد وقت قصير من

صدور الأمر بذلك، كما يمكن تأجيلها لفترة من الوقت دون أن تفقد قدرتها. واشتملت الرحلة الأولى على القضاء على سلاح الطيران المصري إن أمكن، وهو على الأرض، وإبعاده عن جو المعركة، وذلك بقصف جوي من الطائرات القاذفة العاملة من قبرص ومالطا وعدن، والطائرات المقاتلة العاملة من قاعدة قبرص ومن حاملات الطائرات. وكنا نأمل أن نتمكن أثناء تنفيذ هذه المرحلة من إسكات إذاعة القاهرة، وأن نغرق أكبر عدد ممكن من السفن المصرية المعدة لسد القناة، قبل تمكينها من اتخاذ مواقع لها في القناة لإغلاقها.

وتقضي المرحلة الثانية، أن يركز سلاحنا الجوي نشاطه، على الأهداف والمنشآت العسكرية المصرية بقصد تدمير إمكانيات مصر على تكوين أي دفاع منظم. وقد قدرنا في البداية لتحقيق هذين الهدفين فترة تتراوح بين عشرة أيام وأربعة عشر يوماً، ثم خفضناها إلى ستة أيام أثناء بحث خطتنا العسكرية من جديد. ويبدأ في المرحلة الثالثة إنزال جنود المظلات فوق بورسعيد، بعد نقلهم بالطائرات من قبرص، على أن تتبعهم بعد أربع وعشرين ساعة فقط عملية إنزال من البحر للقوات القادمة من جزيرة مالطا. ولم يكن في الإمكان التثبت تماماً من أن المرحلتين الأوليين المقتصرتين على الأهداف العسكرية المحدودة ستنجحان تماماً في تحقيق الأغراض المنشودة منهما، ولهذا فقد أعد القادة العسكريون العدة لاحتمال اضطرارنا إلى خوض معركة شديدة وشاقة أثناء تنفيذ المرحلة الثالثة.

وكان ثمة عنصر في جميع هذه الحسابات لا يمكن تجاهله. وهو الدور الذي يمكن للخبراء الفنيين والأجانب العاملين في مصر أن يؤدوه، وهل سيبقون "خبراء فنيين" أم سيتحولون إلى "متطوعين" كما جرت العادة على تسميتهم في البلاد الشيوعية؟ وكان لابد أن نتوقع أنهم سيقدمون لمصر النصائح فيما يتناول توزيع قواتها العسكرية في البداية، كما لابد أن يكون قيامهم بتدريب المصريين قد جعلهم يحسنون كيفية استخدام الأسلحة التي حصلوا عليها. وعلى كل حال، لم يكن في وسعنا أن نحدد تماماً الدور الذي يمكن أن يقوم به أولئك الخبراء والفنيون الأجانب في مصر، ولكننا كنا نعرف ما حدث في كوريا، وكيف أقبل "المتطوعون" الصينيون لنجدة الكوريين الشماليين عندما ساء حالهم. ومن الممكن أن يعاد تطبيق هذا في مصر، وعلى فرض ألا يحدث هذا على نطاق واسع في البداية فإن في وسع الخبراء أن يقودوا الطائرات وأن يسيروا الدبابات، وإذا ما حدث هذا فإن المقاومة التي ينتظر أن نلقاها ستكون أعظم مما تستطيع القوات المصرية كلها أن تفعله لو تركت بمفردها.

وكان هناك عنصر آخر، فقد وصلتنا أنباء في سبتمبر تفيد أن مصر تلقت إمدادات بحرية، ومع أن هذه الإمدادات لم تكن مهمة في حد ذاتها، فقد يمكن اعتبارها دليلاً على أن مساعدة مماثلة قدمت لمصر في الجو والبر، وهو أمر أكثر خطورة. فقد أبحرت إلى ميناء الإسكندرية غواصتان تحملان العلم البولندي، وعليهما عدد من الجنود الروس تحت قيادة ضباط مصريين. وكان الظن، أن مصر ربما تلقت تعزيزات أخرى مماثلة في الجو

أيضاً. أما ما حدث فعلاً، فهو أن الخبراء والفنيين الروس –عندما وقع التدخل الانجليزي الفرنسي– انسحبوا إلى الخرطوم.

* * *

وقدم المستر أنطوني هيد وزير الدفاع في اليوم الأول من شهر نوفمبر إلى مجلس العموم بياناً مفصلاً عن الغارات الجوية الأولى على المطارات المصرية وقد قوطع الوزير عدة مرات، وحدثت ضجة كبيرة في المجلس، مما حمل رئيس المجلس على تأجيل الجلسة نصف ساعة. وعندما استؤنفت تقدمت المعارضة باقتراح بلوم الحكومة.

وعرضت في معرض الرد على المناقشات اقتراحاً بأن تشترك قوة من الأمم المتحدة في الإجراء البوليسي الذي تقوم به فرنسا وبريطانيا. وقام المستر ليستر بيرسون وآخرون، في اليوم التالي، بتقديم اقتراح بهذا الصدد في الجمعية العمومية للأمم المتحدة. وعرضت أنا الفكرة في مجلس العموم على الشكل الآتي:

"إن خير طريقة لاجتناب الحروب الكبيرة، هي اتخاذ العمل الجدي القوي لوقف الحروب الصغيرة. ويعرف الجميع أن الأمم المتحدة ليست في مركز يسمح لها بأن تقوم بذلك. ولكننا نحن والفرنسيين، نملك القوات المتوفرة لذلك، وعلينا أن نواجه الحقيقة وهي أن الأمم المتحدة ليست المعادل الدولي لنظامنا القانوني أو لسيطرة القانون.

وسيسهل القيام بعمل جدي لإعادة السلام إيجاد حل دولي

للمشاكل العديدة القائمة في المنطقة، وبالطبع نحن لا ننسب لأنفسنا مركزاً ممتازاً أو خاصاً في هذا الموضوع، بل على العكس، نحن نرحب بل نتطلع إلى اشتراك دول أخرى كثيرة في إيجاد تسوية والمحافظة عليها. فمصر وإسرائيل مشتبكتان في صراع في تلك المنطقة، وأول واجب عاجل هو الفصل بين المتحاربين، وتثبيت الموقف. وهذا هو هدفنا. فإذا رغبت الأمم المتحدة في تحمل المهمة العملية الواقعية في المحافظة على السلام في تلك المنطقة فليس أحب لنفوسنا من ذلك، ولن يسر به أحد أكثر منا. ولكن لابد من العمل البوليسي أن يستمر للفصل بين المتحاربين، ومنع استئناف العمليات الحربية".

ولم يكن هذا مجرد اقتراح عفوي، فقد كنت أفكر دائماً في أن عصبة الأمم القديمة عانت الكثير من عدم وجود قوة عسكرية دولية تحت تصرفها لدعم قراراتها، وقد كنت كوزير للخارجية، منذ أن بدأ التفكير في إنشاء الأمم المتحدة، من أنصار إنشاء مثل هذه القوة. وقد بحثت الموضوع مع المستر ستيتينوس والمستر مولوتوف في سان فرنسيسكو عام ١٩٤٥، ولكن الروس لم يكونوا متحمسين للفكرة. ومع ذلك تمكنا بتأييد من فرنسا، من نقل الموضوع إلى الحد الذي اتفق فيه على وجوب خلق جيش دولي يوضع تحت تصرف الأمم المتحدة. وكان تنظيم مثل هذه القوة من أول واجبات الأمم المتحدة وفقاً لمبادئها، في المواد من ٤٣ إلى ٤٨ من الميثاق. ولكن بالنظر إلى معارضة السوفييت فإن هذه القوة لم تظهر إلى حيز الوجود أبداً.

وكان همنا وهم المستر سلوين لويد في وزارة الخارجية وبعدها، تقوية القوات الموضوعة تحت تصرف الجنرال بيرنز، حتى تتمكن من مواجهة الأخطار الظاهرة على الحدود بين إسرائيل والدول العربية. ولكن حماسنا هذا لم يقابل بالمثل، ولا شك في أن اقتراح إقامة قوة دولية سلفاً وقبل نشوب المعارك لا يقدر له النجاح، أما الآن فقد وجدت الفرصة، لا لإنشاء هذه القوة فحسب، بل لاستخدامها في تسوية دائمة في الشرق الأوسط أيضاً.

وأحرزنا في الانقسام الذي وقع في مجلس العموم بعد ذلك عند التصويت، أغلبية تسعة وستين صوتاً، لكن النتيجة الأكثر أهمية التي استخلصت من المناقشة هي أن فكرة البوليس الدولي قد نبتت.

* * *

وكان الإسرائيليون في غضون ذلك، قد حققوا سلسلة من الانتصارات اللامعة في سيناء. ولم يكن هدفهم احتلال الأراضي بقدر ما كان منع العدوان عليهم عن طريق إنزال الهزيمة بالجيش المصري وتدمير معداته الضخمة، والقضاء على أوكار الفدائيين، وفتح خليج العقبة للملاحة الدولية. وكان عدد القوات المصرية في سيناء خمسة وأربعين ألفاً تقريباً يقابلهم، عدد مماثل من الإسرائيليين. وكان المصريون أحسن سلاحاً وعتاداً، وقد تحصنوا في مراكز مشرفة ومنيعة، ولكن الإسرائيليين كانت معنوياتهم قوية وكذلك شجاعتهم. ولم تخلق التعبئة العامة فزعاً لدى الشعب، وإنما خلقت راحة بعد أن أضناه التوتر والجهد وغارات الأشهر الماضية.

وكان للهجوم الإسرائيلي أربع شعب، وأول عمل قام به الإسرائيليون في مساء التاسع والعشرين من أكتوبر أنهم أنزلوا فوجاً من المظليين في ممرات متلا الجبلية التي تبعد أربعين ميلاً إلى الشرق من السويس. وقد عززت هذه القوة الأمامية على الفور ببقية كتيبة من القوات المحمولة بالطائرات، شقت طريقها البري من الحدود الإسرائيلية قاطعة مسافة مائة وثلاثين ميلاً إلى وسط سيناء، ومختلفة في طريقها بعض المراكز المحصنة.

وإلى الشمال من هذا الموقع قامت كتيبتان أخريان بالتغلب على دفاع عنيد في مداخل أبو عجيلة، وكانت هذه المراكز الدفاعية قد تم تحصينها بإشراف الخبراء العسكريين الألمان لدى القيادة المصرية، وتقدمت هذه القوة آنذاك في طريقها إلى الإسماعيلية على قناة السويس التي وصلتها بعد أربعة أيام.

وفي شمال شبه جزيرة سيناء، وعلى مقربة من ساحل البحر المتوسط، قامت قوة ثالثة باختراق قواعد رفح والعريش المحصنة تحصيناً قوياً، ولها خطوطها الدفاعية المنظمة التي كان من المنتظر صمودها مدة طويلة. ولكن كلا منها سقط في أيدي الإسرائيليين بعد هجوم شن وقت الفجر. ووجد الإسرائيليون، في هذه المنطقة مستودعات ومخازن وكميات ضخمة من معدات الحرب الماضية تغطي مساحات شاسعة من الأرض، فلماذا جميع هذه الاستعدادات؟

وتم تطويق قطاع غزة، وأصبح سقوطه متوقعاً، وهذا ما تم بعد معارك قصيرة، واتجهت فصائل من هذه القوات الشمالية بعد ذلك نحو الغرب

مستهدفة القنطرة على القناة. ولما أعلنت الحكومة الإسرائيلية قبولها المذكرة البريطانية والفرنسية، انسحبت القوات الإسرائيلية من المناطق المجاورة للقناة. أما الرتل الإسرائيلي الرابع المؤلف من كتيبة واحدة فقد اتجه نحو الجنوب زاحفاً في أرض وعرة وطرق لا تصلح للسير على الساحل الغربي من خليج العقبة مهاجماً الموقع المحصن في شرم الشيخ.

وهكذا حقق الجيش الإسرائيلي بعد خمسة أيام من القتال أهدافه. وكان المصريون يتراجعون في كل مكان. وبلغت خسائر إسرائيل مائة وثمانين قتيلاً، أما خسائر المصريين فبلغت ألف قتيل.

وبينما كان الإسرائيليون، يدفعون أمامهم بهجماتهم قوات مصر التي تفوقهم سلاحاً وعتاداً، تعالت من القاهرة صيحات طلب المساعدة بالرموز، وأحياناً جلية واضحة، إلى عمان ودمشق. وقد قوبلت هذه الصيحات بالحذر والروية، مع استخدام الذرائع المختلفة لتغطية الأحجام عن العمل في الحاضر، وتأكيد المساعدة في المستقبل. ولا شك أن العلم بأن قوات بريطانيا وفرنسا في طريقها إلى منطقة القناة، مع سرعة انتصارات إسرائيل، جعل المسئولين في الأردن وسوريا يفضلون حكمة الامتناع عن المبادرة إلى نجدة القاهرة.

الفصل الثامن

القتال

من ٣١ أكتوبر إلى ٧ نوفمبر

اجتمعت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في صباح الثاني من نوفمبر، وكرر السير بيرسون ديكسون عرض قضيتنا في الإجراء البوليسي الذي اتخذناه، بما عرف عنه من وضوح وحماسة، لكن الجمعية العمومية كانت في حالة ملتهبة العاطفة، وتردد بعض الكلام عن اتخاذ تدابير جماعية ضد فرنسا وضدنا. وانتاب أصدقاءنا القلق من احتمال تسرع البعض في خلق وضع يحتم علينا وعلى الفرنسيين إما الإذعان لرغبات الأمم المتحدة والعدول عن إجراءاتنا وإما الانسحاب من المنظمة العالمية، وكان هذا هو الجو المتوتر الذي ساد نيويورك. أما الحكومة البريطانية في لندن، فلم يكن في نيتها لا أن تتراجع، ولا أن تنسحب من الأمم المتحدة.

ولم تكن روسيا السوفييتية، أو أية دولة عربية هي التي تزعمت الحركة في الجمعية العمومية ضد إسرائيل وفرنسا وبريطانيا، بل كانت الولايات المتحدة. وقد أعلن وزير خارجيتها أنه يقدم مشروع القرار بقلب مفعم بالأسى، ولم يقدر المشروع الأحداث التي سبقت إجراءات إسرائيل وفرنسا وبريطانيا كما لم يقترح أية سياسة للأمم المتحدة لإصلاح الأحوال الخطرة التي كانت تسود المنطقة منذ أمد طويل. ولم يكن في المشروع أي اقتراح يعود بالموضوع إلى جذوره، أو يستخدم التدخل الانجليزي الفرنسي

لتحقيق هدف صالح، كخلق قوة دولية فعالة أو المفاوضة للحصول على تسوية سلمية لمشاكل المنطقة واتفاقية دولية للقناة، ولم تبذل الولايات المتحدة أية محاولة لاقتناص فرصة الاضطراب السياسي، وهي علامة الحنكة السياسية، كما فعلنا نحن عندما كادت مشكلة تريستا تؤدي بإيطاليا ويوغوسلافيا إلى الحرب، وكذلك عندما انهارت منظمة الدفاع الأوروبي التي هددت وحدة أوروبا.

ووضع هذا القرار السلام في أزمة خانقة، لأنه كان ضد التدخل الانجليزي الفرنسي. فقد أعلن القرار أنه على جميع الدول المشتركة الآن في أعمال عدوانية في الشرق الأوسط أن توافق على وقف إطلاق النار فوراً، وناشد جميع الدول الأعضاء الامتناع عن إرسال المواد الحربية إلى المنطقة، وطالب بأن تظل الجمعية العامة منعقدة في جلسة طارئة حتى يتم تنفيذ القرار. وأدرك المستر دالاس أن دعوة القرار إلى إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل الهجوم الإسرائيلي لم تعد كافية ولا شاملة، وأعرب عن أمله في أن تبذل الأمم المتحدة جهدها لتحسين تلك الأوضاع التي أدت إلى ما أسماه "بهذه المأساة" دون أن يقترح طريقة للوصول إلى ذلك.

وأوضح المستر ليستر بيرسون وزير خارجية كندا الأسباب التي تحول بينه وبين تأييد المشروع الأمريكي، وتبنى في خطابه الفكرة التي كنت قد دافعت عنها في اليوم السابق في مجلس العموم، بوجوب إنشاء قوة بوليس دولي. ثم أبدى شعوره الذي يتفق مع شعورنا، في أن طلب وقف إطلاق النار وسحب القوات لم يكن كافياً إلا إذا فزنا باقتراحات ترمي إلى إيجاد

تسوية دائمة لمشاكل إسرائيل والسويس. وأعلن أن على مشروع القرار أن يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة إعداد خطة لإنشاء بوليس دولي يضمن السلام على حدود إسرائيل، وأعرب عن استعداد بلاده للمساهمة في مثل هذه القوة، وقد نال هذا الاقتراح أيضاً إعجاب وزير خارجية النرويج وغيره من الممثلين، فأعربوا عن أملهم بالموافقة عليه.

ولو كانت الولايات المتحدة راغبة في أن تلعب دوراً متبصراً – كالدور الذي لعبته كندا– لتغير وجه التاريخ، ولكن الحالة لم تكن كذلك. فقد كانت الجمعية العمومية في حالة نفسية قوامها الرغبة في العقاب، وطريق الصيد مفتوح لاقتناص إسرائيل والدول الاستعمارية. وقد أعلن المستر نيكسون، نائب رئيس الجمهورية الأمريكية في خطاب له ما يلي:

"هذه هي المرة الأولى في التاريخ التي نبدي فيها للعالم استقلالاً في سياستنا تجاه آسيا وأفريقيا، عن سياسات بريطانيا وفرنسا التي تعكس التقاليد الاستعمارية. وقد ترك هذا الاستقلال، دوياً مكهربا في جميع أنحاء العالم".

ووافقت الجمعية العمومية على مشروع المستر دالاس بأغلبية أربعة وستين صوتاً ضد خمسة أصوات، فقد صوتت إلى جانب بريطانيا وفرنسا كل من استراليا ونيوزيلندة وإسرائيل، وامتنعت عن التصويت كندا وجنوب أفريقيا وبلجيكا وهولندا والبرتغال.

لكن حكومة جلالتها لم تتردد في الرد على هذا القرار. أننا لم نكن على استعداد لوقف إجراءاتنا الحربية بينما القتال ما زال مستمراً، أما إذا خلقت قوة دولية، فقد كنا على استعداد تحت ظروف معينة لتسليمها

الموضوع. واتفقنا مع المسيو بينو في ذلك النهار، على تقديم مذكرة بهذا الرأي أقرها مجلس الوزراء تلك الليلة وفي الثالث من نوفمبر، أعلنت نص هذه المذكرة في مجلس العموم:

"درست الحكومتان البريطانية والفرنسية باهتمام وعناية القرار الذي اتخذته الجمعية العمومية في الثاني من نوفمبر، وقررنا الاحتفاظ بوجهة نظرهما في أن الإجراء البوليسي الذي اتخذناه يجب أن يستمر بحزم لوقف الاشتباكات العدوانية التي تهدد قناة السويس في الوقت الحاضر ولمنع استئناف هذه المعارك، وتمهيد الطريق لتسوية نهائية للحرب العربية الإسرائيلية التي تهدد المصالح المشروعة لعدد كبير من البلاد.

"وتبدي الحكومتان استعدادهما لوقف الإجراء العسكري عندما تتحقق الشروط التالية:

١- توافق الحكومتان المصرية والإسرائيلية على قبول قوة تابعة للأمم المتحدة للمحافظة على السلام.

٢- تقرر الأمم المتحدة إنشاء مثل هذه القوة والاحتفاظ بها حتى يتم الوصول إلى تسوية صلح عربية إسرائيلية، وحتى يتم الاتفاق على ترتيبات مرضية بالنسبة لقناة السويس، على أن تضمن الأمم هذين الاتفاقين.

٣- وفي غضون ذلك، وحتى يتم تشكيل القوة الدولية، يوافق الفريقان المتحاربان على قبول فصائل محدودة من القوات الانجليزية الفرنسية، للفصل بينهما.

وتضمن ردنا على الجمعية العمومية أيضاً مستقبل قناة السويس، على ضوء الخطاب الذي ألقاه المستر بيرسون في اليوم السابق. وقد فعلنا هذا لأننا كنا نعتقد أن في الإمكان استغلال الوضع لحل المشاكل الأساسية للمنطقة. وحددنا موقفنا على ضوء ذلك.

وكان من الواجب أن يكون واضحاً، أنه لا يمكن تحقيق السلام بين إسرائيل والدول العربية إلا إذا لعبت الأمم المتحدة دوراً عملياً وملموساً في المنطقة، وأنه لا يمكن تأمين حرية الملاحة في القناة إلا إذا اعتبرت هذه الحرية إلزاماً دولياً. وإذا ضمن إنشاء القوة الدولية هذين الشرطين، فإن الثقة بالمستقبل يمكن أن تقوم. والضمان الذي نحاول نحن والفرنسيون الحصول عليه في بورسعيد وعلى طول القناة. يمكن تغييره بإشراف دولي فعال تابع للأمم المتحدة. ومن الممكن أن يصبح مثل هذا الترتيب من الناحية المالية جذاباً لأية حكومة مصرية، ومن ثم يجري ترتيب يضمن حرية القناة في المستقبل للتجارة العالمية.

وقد مضى الآن ما يقرب من ثلاثة أعوام على وقوع هذه الأحداث، ولعلني الآن أكثر اقتناعاً من ذي قبل بأننا لو استغللنا هذه الاقتراحات بصورة ذكية لأسفر عن اتفاقية دائمة للشرق الأوسط. فلو أنه تم عقب العمليات الانجليزية الفرنسية إنشاء قوة دولية فعالة تابعة للأمم المتحدة لأصبح ما كنا نتطلع إليه من إقرار النظام الدولي حقيقة قائمة، وكان من شأن هذا أن يؤدي حتماً إلى تهدئة المنطقة كلها، وتثبيط عزيمة المطامع الاستعمارية في التدخل في شئون الشعوب الأخرى عن طريق الإذاعة

وغيرها من أساليب الهدم، كما كان سيؤدي إلى تجنب الكثير من المآسي بما فيها مذابح بغداد.

وبينما كانت غالبية الأمم المتحدة تتعجل أمرها للحكم على فرنسا وبريطانيا وإسرائيل، لم يحرك جرذ واحد في البلاد العربية ساكناً. وبينما كانت الكتائب الإسرائيلية تشق طريقها في سيناء منتصرة، وكانت القوات البريطانية والفرنسية تمخر عباب البحر المتوسط، كان الهدوء سائد المنطقة من مراكش إلى الخليج الفارسي. وكنا قد تمكنا من وقف إذاعة القاهرة عن العمل، بعد إنذار سابق، تجنبا لوقوع ضحايا في الأرواح.

ولم تتحقق التكهنات عن تفجر الكراهية الشعبية ضد الأوروبيين المتدخلين آنذاك ولا فيما بعد، لأن الكثيرين إما أنهم كانوا من المترددين وإما من المدركين للوضع. وقد تأخر الغرب كثيراً في الاطلاع على الكتاب الذي وضعه ناصر عن "فلسفة الثورة" كما تأخر في الماضي عن قراءة كتاب "كفاحي" لهتلر، مع أن الكتاب الجديد أقصر بكثير من سابقه وأقل تضخماً، ولكن حكام الشرق قرأوا هذا الكتاب وأدرك كثيرون منهم، أن المصريين إذا انتصروا دون أن يكبح جماحهم، فإن شوق عبد الناصر إلى الفتح سيكون له مجال أوسع، وأن دور هؤلاء الحكام في سوريا والعربية السعودية وغيرها سيجيء فوراً. لأن عبد الناصر يطمع في ثرواتهم وإمبراطوريتهم، وسواء أكانوا يكرسون جهودهم لتطوير المشروعات لرفع مستوى شعوبهم أو لتحقيق مصالحهم الخاصة، فإن انتصاره سيمكنه من وضع يده على هذه الثروات.

* * *

وكانت الحوادث في المجر حتى الآن تتخذ شكلاً بشعاً، فقد تركزت السلطة في البلاد في أيدي السلطات السوفييتية، التي زعمت بعد الحوادث السابقة أنها قد استدعيت لإعادة النظام وفقاً لنصوص ميثاق وارسو. أما الحقيقة فهي أن الثورة المجرية كانت تدور بسرعة وعلى نطاق أوسع مما يرضي به الرسو، وقد صمم هؤلاء على ألا يسمحوا للمجر بالتملص كلية من أيديهم، ولاسيما أنهم خافوا ما تتركه الثورة المجرية من أثر على دول أوروبا الشرقية الأخرى التابعة لهم. وبدا أفراد الجيش المجري يتآخون مع المتظاهرين في الشوارع. وعندما وعد المستر ناجي شعب المجر في الثلاثين من أكتوبر بسحب القوات السوفييتية، كان رد الفعل الروسي سريعاً وفورياً، وبينما كان القتال يدور بصورة متقطعة في بودابست كان الروس يعدون قواتهم لهجوم مضاد.

وعبرت بعد يومين الحدود المجرية من أوكرانيا، قوات روسية جديدة ومعها دباباتها ومعداتها الضخمة، فاحتج ناجي على هذا الغزو الروسي الجديد، معلناً حياد بلاده، ومناشداً الأمم المتحدة التدخل، وطالباً إلى الدول الأربع الكبرى حماية حياة بلاده. وبينما كانت المفاوضات دائرة بين السوفيت والموظفين المجريين، طوقت فرقتان سوفيتيتان مدينة بودابست بينما تمركزت خمس فرق أخرى في أنحاء البلاد، وفي يوم الأحد الرابع من نوفمبر هاجم الروس العاصمة، ونشب قتال مفزع رهيب ذهب ضحيته خمسون ألف قتيل من سكان بودابست وحدها.

وتحطمت المقاومة المجرية خلال عشرة أيام من القتال، بينما استمرت

حرب العصابات فترة أطول. وقد امتد أجل الإضراب، واستمرت المظاهرات عدة أشهر تلت. وكان المتظاهرون في عدة مرات، يتجمهرون خارج دار المفوضية البريطانية ويطلبون عطف الغرب ومساعدته، فكان الوزير البريطاني يغريهم بالوعود. وأحاطت الدبابات الروسية في إحدى هذه المناسبات بالجماهير، وأطلقت عليهم نيرانها فأصابت أبواب المفوضية.

واختطف الروس ناجي، ولم يسمع العالم عنه شيئاً إلا بعد ثمانية عشر شهراً عندما نفذ الروس فيه حكم الإعدام. وفرضت على المجر حكومة شيوعية خالصة، ولم ينته العام حتى كان أكثر من مائة وخمسين ألفاً من اللاجئين المجريين قد فروا من البلاد، بينما نقل الألوف من عشاق الحرية في المجر إلى الاتحاد السوفييتي.

وأدى فشل الأمم المتحدة المخزن، في معالجة الأحداث المجرية –حتى ولو إلى أقل حد ممكن– إلى أن اكتسبت تلك المأساة لوناً ملتهباً. وأعلنت في الثامن والعشرين من أكتوبر من "داوننج ستريت" أننا قررنا بالتعاون مع حلفائنا إحالة الوضع في المجر إلى الأمم المتحدة، ولم يتأخر مجلس الأمن منذ البداية عن بحث القضية، فقد درسها في اليوم الأول من تقديم الشكوى. واتهمت الدول الغربية الاتحاد السوفييتي "باغتصاب حقوق الشعب المجري عن طريق القوة". ولكن المناقشة لم تكن شاملة وتأجلت إلى اليوم التالي.

ومضت أيام خمسة قبل أن يعاود مجلس الأمن الاجتماع لبحث المشكلة المجرية بالرغم من المحاولات التي بذلناها وبذلها الآخرون لاستئناف

الاجتماع والمناقشات، وقد اتخذ مندوب الولايات المتحدة موقف التردد معرباً عن شكه في أننا نتحمس للوضع في المجر لتحويل اهتمام الرأي العام عما يدور في موضوع السويس. وبدا أن الحكومة الأمريكية ليست متعجلة فيما يتعلق باتخاذ إجراء بشأن مشكلة المجر بخلاف ما فعلته في قضية السويس، إذ أبدت اهتماماً عاجلا بها، وأرادت إظهارنا نحن والفرنسيين بمظهر المعتدي.

وأخيراً وفي ليلة الثالث من نوفمبر، اجتمع مجلس الأمن بينما كانت قوات روسية جديدة تغذ السير مسرعة إلى بودابست. واستخدم الروس حق الفيتو للمرة التاسعة والسبعين، وعلى ضوء ذلك انتقل بحث الموضوع إلى الجمعية العمومية حيث اتخذت قراراً في اليوم التالي –بأغلبية خمسين صوتاً مقابل ثمانية أصوات وامتناع خمسة عشر– يدعو الحكومة الروسية إلى سحب قواتها من المجر فوراً. وينص القرار أيضاً على تكليف الأمين العام للأمم المتحدة بزيارة المجر، واتخاذ الترتيبات لوصول المراقبين الدوليين إليها. لكن الأمم المتحدة لم تقابل بأي احترام حتى ولو في الظاهر لقراراتها، ولم يسمح لأمينها العام بالدخول إلى البلاد، كما لم يسمح للمراقبين الدوليين كذلك، وظلت القوات السوفييتية تحكم البلاد. وأعادت الجمعية العمومية طلبها إلى الدرس في التاسع من نوفمبر، ولكن دون جدوى. ولوحظ أن الهند كانت الدولة الوحيدة التي صوتت إلى جانب الكتلة السوفييتية.

وكان موقف الهند غريباً حقاً، فقد أعلن السيد نهرو في خطاب له، أنه بينما في مصر "كان كل ما حدث واضحاً وضوح النهار" فإنه لا

يستطيع أن يتتبع "الوضع المرتبك المحير" في المجر، ثم بدأ يتلو الأعذار التي انتحلها المارشال بولجانين في رسالته إليه عن التدخل الروسي. وقد وصف السيد نهرو هذه الأعذار بأنها "حقائق" وأظهر في قبوله لإيضاحات الروس عين الاستعداد الذي كان يبديه ليتقبل وجهات نظر عبد الناصر.

* * *

وكانت عطلة الأسبوع بين الثالث والخامس من نوفمبر حافلة بالتوتر والعمل في لندن. وفي يوم الأحد الرابع من نوفمبر احتشد في ميدان الطرف الأغر في لندن عدة آلاف يستمعون إلى خطباء المعارضة يحدثونهم عن شعارهم "القانون لا الحرب" وحاول بعض المستمعين بعد الاجتماع السير في مظاهرة باتجاه هوايتهول –مقر وزارة الخارجية– وداوننج ستريت. ووقعت اشتباكات مع رجال الشرطة أسفرت عن اعتقال سبعة وعشرين متظاهراً، وإصابة ثمانية من الشرطة بجراح. وعلى أثر ذلك وسعت الجماهير نشاطها لتزحف في شوارع لندن الغربية (ويست اند) تحمل لافتات كتبت عليها عبارات مهينة للحكومة. وحظيت هذه المظاهرات الصاخبة بدعاية واسعة في صحف اليوم التالي، إذ وقعت في وقت كان فيه الرأي العام البريطاني منقسماً على نفسه حول طريقة الحكومة في معالجة مشكلة الشرق الأوسط.

وقد شهدت زوجتي اجتماع الطرف الأغر، إذ مشت إلى الميدان من داوننج ستريت رقم ١٠ ووقفت خارج حلقة الجماهير. وعلى الرغم من أنها كانت تلف رأسها بوشاح فإن بعض المتفرجين سرعان ما عرفوها، وانتهز الكثيرون الفرصة لتهنئتها، على أنها رأت من الحكمة العودة فوراً إلى

داوننج ستريت. وتلقت بعد يوم أو يومين رسالة من سائق أوتوبيس في لندن، كان من بين النظارة يقول فيها عني:

"لقد عمل الشيء الوحيد الممكن. هذا هو رأيي ورأي الكثيرين من زملائي من مستخدمي الأوتوبيسات وهم نسبة صغيرة من جماهير لندن، ولكن إذ أوافق سائق الأوتوبيس يا سيدتي، فيجب أن يكون على صواب. وأني لأشكر الله أن عندنا رجلاً واحداً لا يخشى أن يفعل ما هو صواب. أما بخصوص الاضطرابات التي حدثت تلك الليلة، والتي كنت أسوق الأوتوبيس في وسطها فقد رأيت وربما أكثر من غيري، أن ثمانين في المائة على الأقل من الحشد المتجمع، كانوا من أصل أجنبي، ولهذا لم تكن المظاهرة ممثلة تماماً للرأي العام، وفي الإمكان تجاهلها".

ولم يتيسر لي الوقت في الأيام التي تلت قرارنا بالتدخل، لمتابعة التبدلات التي طرأت على الرأي العام. ومع ذلك فإن حقيبة بريدي قد تعطي أدلة لا بأس بها. ففي الأيام القليلة الأولى بعد قرارنا، كان معظم الرسائل التي أتلقاها، معادياً للغاية أي بنسبة ثماني رسائل ضد الحركة إلى واحدة معها. ولكن مع مرور الوقت أخذت هذه الأغلبية تضعف شيئاً فشيئاً إلى أن تلاشت نهائياً، وفي المراحل المتأخرة وقبل يوم واحد من وقف إطلاق النار، كانت الأكثرية إلى جانب تدخلنا بنسبة أربعة إلى واحد، وأيدت نتيجة استفتاء الرأي العام الذي قامت به "الديلي اكسبريس" هذا الانطباع تقريبا. فقد ارتفعت نسبة المؤيدين لعمل الحكومة بين الثلاثين من أكتوبر والخامس من نوفمبر من (٤٨,٥) من المائة إلى (٥١,٥) بينما هبطت نسبة المعارضين

من (٣٩) في المائة إلى (٣٠). وفي خلال الأسبوعين التاليين أي حتى الواحد والعشرين من نوفمبر أظهر الاستفتاء نفسه أن رضاء الشعب عن رئاستي للحكومة قد ارتفع من (٥١,٥) إلى (٦٠,٥) في المائة بينما انخفضت المعارضة من (٣٦) في المائة إلى (٣٠,٥).

وأيدت قلة ما رأيته من مظاهرات هذه الحقيقة، ففي كل يوم كنت أمضي في سيارتي بعد الظهر إلى مجلس العموم، وعلى الرغم من قصر الطريق فإنني كنت أرى حشوداً صغيرة فيها. وكانت الهتافات المعادية في الأيام الأولى تكاد تعادل هتافات التشجيع. ولكن مع مرور الأيام، خفتت الهتافات المعادية شيئاً فشيئاً، واشتد التشجيع وعلا، حتى اختفت أصوات العداء نهائياً في المراحل الأخيرة، باستثناء ما كنت ألقاه في مجلس العموم.

وشهدت فترات صاخبة كثيرة في مجلس العموم، ولكني لم أشهد قط مثل هذا الخرق المستمر للنظام -هذا إذا أردت أن أكون كريماً ورقيقاً في التعبير- كما شهدت أثناء مناقشات السويس؛ فقد كان من المستحيل أن تظهر احترامك للمجلس أو تعيره اهتماماً وحال المناقشات فيه على هذا الوضع. وقد شوهد سفير إحدى الدول الأجنبية التي تحترم الديمقراطية يخرج من مقصورة الديبلوماسيين، وقد أغرورقت عيناه بالدموع مما شاهده في المجلس. ولعل أشد المهازل ما وقع ذات مساء عندما غادر رئيس المجلس مقعده احتجاجاً بينما هب زعماء المعارضة يصرخون في وجهي، بصيحات الاستنكار والسخرية، وأنا أغادر القاعة. ولا أدري ما الذي كانوا يأملون في كسبه بهذه التظاهرة.

وثمة مظهر آخر معين يكشف عما طرأ على عادات مجلس العموم وتقاليده من تدهور في الآونة الأخيرة. فالأعضاء الذين يريدون مقاطعة الخطيب كانوا في الماضي يقفون ويحاولون إرغام المتكلم على الانسحاب وترك مكانه إذا كان مستعداً لذلك. وكثيراً ما كان يؤدي هذا العمل إلى تبادل الصحب والضجيج، لكن النائب المتكلم وأعضاء المجلس كانوا يعرفون على الأقل من هو المقاطع ومن هو المسئول. أما الآن، فقد أضحت العادة المتبعة لدى الأعضاء ضرب الأرض بأقدامهم وكأنهم في اجتماع عام، وكذلك الصراخ مستخدمين السباب والإهانات ضد الوزير أو المتحدث، وهم جلوس أو متمددون. وهذا جبن ورخاوة، وكان على شاغلي المقاعد الأمامية أن يضربوا المثل في ازدرائه والقضاء عليه ولكنهم مع الأسف لا يفعلون ذلك.

وكان بين الرسائل التي احتجت على عمل الحكومة والتي ظهرت في الصحف في هذه الآونة، رسالة من جامعة أكسفورد وقعها عدد من الأساتذة ورؤساء الكليات، وقد تضمنت حججاً قوية وضعها عدد من رجال الجامعة، ونشرت رداً على رسالة أخرى كانت قد ظهرت قبيل وقف إطلاق النار، وتحمل عدداً من توقيعات الأساتذة والعمداء. وقد جاء فيها:

"وستظل الحقيقة ماثلة، وهي أنه بعد سنوات من المحاولات المتضاربة والشرسة من جانب روسيا وغيرها من الدول، للتأثير على الأوضاع السياسية في الشرق الأوسط وإرباكها، وبعد فشل الأمم المتحدة الواضح والمتكرر في العمل عملاً مؤثراً في النزاع المصري الإسرائيلي، كان من المحتوم

أن تنشأ إن عاجلاً وإن آجلاً- أزمة عندما تجد دولة كبرى أو أكثر نفسها مرغمة على التدخل للحيلولة دون نشوب حرب أكثر خطورة".

وناشد الأساتذة العالم "التأييد المتأني بل الانتقادي إذا اقتضى الأمر" للإجراء الانجليزي الفرنسي، حتى تأخذ الأمم المتحدة المهمة على عاتقها.

وكان على رأس موقعي الرسالة الدكتور جلبرت موري. إن هذا الجامعي العظيم والفيلسوف الإنساني والداعية لعصبة الأمم، كتب رسالة ثانية إلى الصحيفة الأسبوعية "تايم اند تايد" في العاشر من أكتوبر قال فيها:

"تعود هذه الحيرة العظيمة التي وقع فيها الناس بالنسبة لوضع الشرق الأوسط في رأيي إلى عاملين رئيسيين: أولهما، أن هذا الوضع من مسائل القانون الدولي الذي لم يكمل نظامنا المتعلق به حتى الآن. وكان المقصود من الأمم المتحدة أن تكون وسيلة لتنفيذ القانون، لكنها لا تملك الوسائل. ولذلك (راجع المواد ٤٣- ٤٨ من شرعة الأمم المتحدة) واصلت مصر وإسرائيل خرق القانون مدة تسع سنوات دون أي محاولة للإصلاح.

"والعامل الثاني أن الخطر الناصري، أكثر ضغطاً وإحراجاً من مجرد احتكاك موضعي، يتألف من التأميم الشاذ الذي قام به عبد الناصر للقناة، ومن الحرب المستعرة بين مصر وإسرائيل، وهما ما عجزت الأمم المتحدة عن معالجتهما. أما الخطر الحقيقي، فيقوم في أنه إذا سمح لحركة عبد الناصر أن تمتد دون أن تلقي زاجراً فسنواجه حتماً ائتلافاً يضم جميع الدول العربية والإسلامية والآسيوية والمعادية للغرب تتزعمه مصر اسماً وروسيا حقيقة. وهذا يعني تقسيم العالم، بحيث يتمتع أعداء الحضارة بقوة

تفوق ما لدى مؤيديها. ورأى رئيس الوزراء وجوب وقف هذا الخطر في الحال، ولما كانت الأمم المتحدة لا تملك الوسيلة، فمن الواجب أن يتوقف بعمل الشعوب التي تستطيع اتخاذ الإجراء فوراً برغم ما في ذلك من شذوذ وخرق للقانون.

"هذا بالنسبة إلى الحاضر الراهن. أما بالنسبة إلى الخطوة التالية، فهي بالطبع خلق قوة بوليس دولية، ومن حسن الحظ أن إنشاء هذه القوة يجري الآن. وعلى القوة الدولية في اللحظة التي يفرض فيها وقف العمليات الحربية، أن تسارع إلى القيام بوظائفها في حماية القانون والاحتفاظ بهيبته. وكشفت روسيا في السادس من نوفمبر عن حقيقة نواياها وبدا ما فيها من سخف وغرابة، ولكن في وسعنا الآن أن نرى ما إذا كانت روسيا وعبد الناصر ينويان أن يعملا، وما قد يحاولانه في المستقبل محاولة يائسة.

"وستبرهن سياسة رئيس الوزراء، على أنها الطريق الوحيد المؤدي إلى النجاح".

وقد سردت وجهات نظر الدكتور موري، لأنها تقوم على دراسة عميقة للمشاكل العالمية وعلى تكريس طويل –مدى الحياة– للجهود في سبيل السلام الدولي. فقد كانت النتيجة التي وصل إليها في أكسفورد، هي عين ما وصلت إليه في داوننج ستريت.

* * *

وكان استمرار السير والجهد على الوزراء الرئيسيين في الحكومة إبان

هذه الأيام والليالي أشد وأضخم، مما كانت عليه الحال في الحرب العالمية الثانية. ومن الحق أن يقال أننا كنا نعقد أثناء الحرب مناقشات في مجلس العموم على جانب كبير من الأهمية، وكانت نتائج بعضها أحياناً دقيقة، ولكن هذه الاجتماعات لم تكن كثيرة. أما الآن فقد أصبحت مستمرة، إذ كانت المناقشات تجري كل يوم خلال هذه الفترة الحاسمة واستمرت طيلة الدورة البرلمانية. وكان من الصعب علينا أن نقوم بأي عمل آخر مهما كان مستعجلا، لأن جلسات المجلس كانت تبدأ في الثانية والنصف من بعد ظهر كل يوم وتمتد حتى العاشرة مساء وربما إلى ما بعدها، تضاف إلى هذه الحقيقة مشكلة الاختلاف في الزمن. ففي أثناء الحرب العالمية، لم تكن تجري اتصالات هاتفية عبر الأطلنطي خشية أن يستمع إليها الألمان –وقد استمعوا بالفعل– أما الآن فقد تغير الوضع. وكانت الأمم المتحدة أو واشنطن لا تنشطان من ناحية الاتصال البرقي أو الهاتفي معنا، إلا بعد أن تكون الساعة عندنا قد بلغت منتصف الليل. وكان علي أن أكون قريباً، وكذلك وزير الخارجية. وقد فعلت هيئة الموظفين الممتازة كل شيء لتخفف عني الأعباء، ورتبت أمرها بحيث تتولى العمل بالتناوب، لكن إزعاجي المتكرر أثناء النوم لم يكن منه مناص.

وكانت مهمة روبرت آلان سكرتيري البرلمان الخاص –وهو عضو في البرلمان وله سجل عسكري باهر كضابط في البحرية– الاتصال بمجلس العموم وإبلاغي عن اتجاهات المشاعر فيه، كما كان يقوم إلى أكبر حد ممكن بالاتصال بالأعضاء الذين يرغبون في مقابلتي أو في إرسال الرسائل إلي.

وكان يومي يجري على هذا المنوال تقريبا.. بينما أحلق ذقني وأستحم وأرتدي ثيابي في الصباح، يتصل بي المستر آلان ليقدم تقريره، ويثير كل النقط والمسائل التي يرغب في إثارتها، وكثيراً ما كان يجيئني في هذا الوقت أحد السكرتيرين الخاصين يحمل برقية عاجلة، أو يصل المستر إدوارد هيث رئيس مراقبي المجلس الذي تقع عليه مسئولية حشد قواتنا في المجلس وتوجيهها ليعرض علي اقتراحاً أو نقطة يود قراري بصددها. ومع أن خدمات المستر هيث في المجلس كانت قصيرة في ذلك الوقت، فإنني لم أعرف قط في حياتي رئيساً للمراقبين في مثل كفاءته. وكانت ابتسامته الحاضرة، تخفي وراءها عقلاً حازماً. وكنت أنزل بعد ذلك إلى قاعة الاجتماعات الوزارية في الطابق الأسفل من داوننج ستريت رقم ١٠ حيث كنت أعمل دائماً مفضلاً إياها على مكتبي في الطابق الأول، ثم أقضي فترة الصباح في معالجة مشاكل الشعب العاجلة، إذ تزدحم هذه الفترة بجلسات مجلس الوزراء والجلسات الطارئة لمعالجة النواحي العسكرية والمالية والاقتصادية والدبلوماسية اللازمة، ودراسة الرسائل الواردة من رؤساء وزارات دول جامعة الشعوب البريطانية، أو إرسال الرسائل إليهم، والتشاور مع الزملاء على انفراد، وانتزاع الوقت للتفكير.

وكتب نقادي يقولون إني كنت أبدو هادئاً وسط هذا العناء. أجل، فقد كنت فعلا أشعر بالراحة. ولذلك سبب، فقد كنت مقتنعاً منذ البداية بأن الاتجاه الذي قررناه هو الاتجاه الوحيد المقبول بين مجموعة من الصعاب القائمة، التي تحتم علينا أن نختار بينها. ولم أكن أتوقع أن يحظى هذا القرار

بتأييد شعبي عام، ولكنني وزملائي كنا منذ أشهر نعالج الوضع المتردي، وكنا واثقين من نهجنا، وهذا هو السبب في الهدوء الذي كنت أشعر به.

ولم تكن لي في تلك الأيام حياة خاصة، إذ كان من العبث أن ارتبط بمواعيد، ومن غير الحكمة أن أدعو ضيوفاً إلى الطعام. فليست للغذاء ساعة معينة، أما العشاء فكثيراً ما يتأخر إلى ساعات متأخرة من الليل، وقد أفلحت زوجتي في تكييف أوضاعنا البيتية لمواجهة هذه الظروف غير المستقرة، لكن عملية الهضم لم تستطع أن تتكيف مع تلك الظروف.

ولما لم يكن لنا بيت ريفي سوى ذلك الكوخ في (برود شوك)، فقد نقلنا أثاثنا الخاص ولوحاتنا الفنية وكتبنا إلى داوننج ستريت، ولم أكن في وقت من الأوقات أسعد بهذا التدبير مني في تلك الأيام والليالي المثقلة بالأعباء، فقد كان الهروب فترة قصيرة من الغرف الرسمية إلى جوي الخاص الذي يؤلف جزءاً من حياتي الخاصة، يمكنني من التفكير الهادئ.

وأنا لا أملك الكثير من الصور الفنية، لأنني لم أكن قط غنياً إلى درجة تمكنني من شراء كثير منها. وكانت اللوحة الأولى التي ابتعتها في حياتي رسماً بالألوان المائية اسمها "سائق الزورق" رسمها الرسام العالمي دونوير دي سيكونزاك، وأصلها محفوظ في المتحف الوطني في باريس. وقد ابتعت معظم مجموعتي في أثناء العطلات التي كنت أقضيها في فرنسا، كما علقت في الطابق العلوي من داوننج ستريت أيضاً عدداً من اللوحات التي رسمها أبي بالألوان المائية وهي التي كان يزداد حبي لها مع مضي السنين، وهذا الحب لم يكن مبعثه الولاء لوالدي فحسب بل مبعثه ما فيها من فن، وكثيراً

ما كنت أجلس خلال أيام هذه الأزمة الطويلة في غرفة جلوس زوجتي الخضراء، مستمتعاً بمشاهدة رسوم ديرين الدموية، وبتمثال نحته ديغاز لفتاة في حمامها. وهي مجموعة كان قد قدمها إلينا السير الكسندر كوردا، هدية لزواجنا.

وعقدنا ذلك الأحد الصاخب في الرابع من نوفمبر اجتماعين للجنة الوزارية التي عهد إليها بالإشراف على الموقف طيلة الأشهر القلقة الطويلة، وعقد مجلس الوزراء في المساء جلسة بكامل أعضائه لدراسة الوضع. وكان أسطولنا الذي لا يقهر (الارمادا) والذي أبحر من مالطا يقترب من بورسعيد، وقدم وزير الدفاع –الذي عاد لتوه من زيارة خاطفة لمقر القوات المتحالفة في قبرص– تقريراً يقول أن القوات المصرية تنسحب كما يبدو في اتجاه القاهرة، وأن الموقف بالنسبة لعملنا الحربي في بورسعيد يبدو مناسباً، وأن القادة العسكريين يعتقدون أن في إمكانهم احتلال المواقع المفتاحية في المدينة عن طريق جنود المظلات فوراً. وكان من المقرر أن يبدأ هذا الهجوم عند فجر اليوم التالي وبدت آمال النجاح كبيرة بدون الاضطرار إلى القصف الجوي.

وعندما اجتمعت الوزارة تلك الليلة، كانت المرحلة الثانية من العمليات الحربي تنتظر البدء بها بعد اثنتي عشرة ساعة. وكان علينا أن ندرس قرارين آخرين اتخذتهما الجمعية العمومية للأمم المتحدة، أحدهما قدمته كندا، والثاني قدمته مجموعة الدول الأفريقية والآسيوية وعلى رأسها الهند.

ويطلب القرار الكندي من الأمين العام للأمم المتحدة أن يعد خطة خلال ثمان وأربعين ساعة لخلق قوة دولية، تضمن وقف القتال في منطقة القناة وتشرف عليها. وقد قابلنا هذا المشروع بالترحاب، إلا أن التقارير التي وصلتنا من الأمم المتحدة أشارت إلى أن هدف هذه القوة وطريقة تشكيلها قد لا يبعثان الارتياح في نفوسنا. وصدرت التعليمات إلى السير بيرسون ديكسون بتأييد القرار الكندي مع إبداء تحفظاتنا، والامتناع عن التصويت في حالة عدم الموافقة عليها.

ونص القرار الأفريقي الآسيوي، على أن يقوم الأمين العام بإجراء وقف إطلاق النار خلال الاثنتى عشر ساعة القادمة. وكان لابد لنا من أن نرسل ردنا إلى المستر داج همرشلد قبل منتصف الليل، وكان على الحكومة أن تختار واحداً من ثلاثة احتمالات: فإما أن نمضي في إجراءاتنا العسكرية في بورسعيد مكررين عرضنا بأن نعهد بالمهمة إلى الأمم المتحدة حالماً تصل قوة دولية فعالة تابعة لها إلى القناة، وإما نؤجل إنزال المظليين أربعاً وعشرين ساعة، وهذا يتيح لمصر وإسرائيل فرصة قبول القوة الدولية كما يعطي الجمعية العمومية فرصة تقرير هل تقبل القوات البريطانية والفرنسية كطلائع لها، وإما نلغي كلية جميع الإجراءات العسكرية المقبلة على أساس أننا في الحقيقة قد وضعنا حدا للنزاع المصري الإسرائيلي.

واتضح لي أن من العبث البحث في التأجيل. وكنت واثقاً من أن القائد الأعلى إذا استشير في موضوع التأجيل، فسيثير عدداً لا يحصى من الحجج ضده، وهو ما وقع فعلاً. وكانت الاعتراضات السياسية على هذا

الرأي واضحة أيضاً، فإن العمل العسكري إذا ما توقف فمن الصعب استئنافه من جديد. ولا يعني التأجيل في الحقيقة إلا إلغاء العملية كلية. ولو قمنا بالتأجيل الآن، لما حققنا أول أهدافنا المادية في وضع قوة محايدة بين مصر وإسرائيل على طول القناة. ولم تكن قد توفرت بعد قوة دولية لتحقيق أهدافنا، وما لم نواصل المضي في طريقنا فقد لا تتألف مطلقاً. وقد حبذ مجلس الوزراء المضي قدماً، وتحمل جميع المخاطرات السياسية. وتقرر هذا على ضوء أخبار وصلتنا قبل انتهاء الاجتماع. إذ على الرغم من موافقة إسرائيل، على وقف إطلاق النار من ناحية المبدأ فهي لم توافق حتى الآن على القوة الدولية، وأعلنت عن رغبتها أولاً في الحصول على معلومات كافية تتعلق بالمكان الذي سترابط فيه، وبالمهام التي ستعهد إليها، وطريقة تأليفها. وكان كل شيء في الحقيقة ما زال غامضاً، ولذا فقد وجدت جميع المبررات لمواصلة السير بخطتنا.

وبعثت إلى الرئيس أيزنهاور، برقية شرحت له فيها وجهة نظرنا فقلت:

"إذا تراجعنا الآن، فلن يكون في الإمكان اجتناب الفوضى. وستشتعل النيران في كل مكان من الشرق الأوسط، ولا شك في أنك تدرك –بما لك من خبرة عظيمة– أن ليس في وسعنا أن نترك فراغاً عسكرياً في الوقت الذي تؤلف فيه قوة دولية، وتتخذ الإجراءات لنقلها إلى المنطقة. ولهذا نرى أننا يجب أن نتمسك بالبقاء في موقفنا حتى نسلم المسئولية إلى الأمم المتحدة".

* * *

وأعلن وزير الدفاع بعد ظهر الخامس من نوفمبر، بدء هجوم المظليين على بورسعيد، وذكر أن السلاح الجوي المصري قد تم تدميره منذ الثاني من الشهر، وأن طائرات السلاح الملكي لا تلقي أية مقاومة نسبياً. وأضاف الوزير أن الطائرات تبذل جهدها لتجنب إصابة المدنيين، لكن الحركات العسكرية المصرية في منطقة القناة مختلطة تماماً بجميع وسائل النقل المدنية، وأنه لهذا السبب تجنبنا قصف كثير من الأهداف.

وبدأ نحو من ستمائة جندي بريطاني من رجال المظلات هبوطهم في الساعة الثامنة من صباح اليوم الخامس من نوفمبر على مطار الجميل الواقع إلى الغرب من بورسعيد التي تقع بدورها على الضفة الغربية من مدخل القناة. وهبط في الوقت نفسه خمسمائة مظلى فرنسي إلى الجنوب من بورسعيد قرب محطة المياه واستولوا عليها، كما استولوا على جسر مهم فوق الحوض الداخلي. وتم احتلال مطار الجميل بسرعة وتقدمت كتيبة المظليين شرقاً نحو المدينة نفسها تؤيدها في ذلك الطائرات العاملة من حاملات الطائرات. وفي الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة والأربعين بعد ظهر اليوم نفسه، أنزلت قوة إضافية قوامها مائة رجل مع سياراتها ومعداتها الثقيلة في مطار الجميل، كما أنزل أربعمائة وستون مظلياً فرنسياً في المشارف الجنوبية لبور فؤاد التي تقع على الضفة الشرقية من القناة ثم تقدموا لاحتلال المدينة. وعلى الرغم من أن المصريين أبدوا بعض المقاومة في الصباح، فإن القائد المحلي المصري عرض في الساعة الثالثة بعد الظهر البحث في شروط التسليم نيابة عن محافظ بورسعيد. وصدر الأمر بوقف إطلاق النار في الساعة الثالثة

والنصف، بينما مضت المفاوضات قدما. وقد أعلنت هذا النبأ بعد ساعة في مجلس العموم الذي كان منهمكاً آنذاك في مناقشة صاخبة مع وزير الخارجية. ولست بواثق من أنه كان من الحكمة أن أفعل هذا، فقد كان رد الفعل سريعاً في المجلس، إذ نهض مؤيدو الحكومة على أقدامهم يهتفون ويلوحون بأوراقهم، بينما سكتت المعارضة مؤقتاً مغلوبة على أمرها. وقد أبلغت العالم بهذا الإعلان عن وقف إطلاق النار، فنهبت أولئك الذين لم يكونوا يرحبون به، وأتيحت لهم فرصة العمل ضده.

وجاءت إشارة أخرى في الساعة السابعة مساء، تقول إن المصريين قد وافقوا على شروطنا، وأن قواتهم العسكرية في بورسعيد بدأت تضع سلاحها، بينما أخذ رجال شرطتهم يتعاونون معنا داخل المدينة. وارتحت جداً لهذه الأنباء، وبدا أن عملياتنا العسكرية قد نجحت على الفور وبخسائر طفيفة للغاية. ولكن بعد ساعة ونصف ساعة، جاءت رسالة مغايرة تماماً، فقد أعلن محافظ بورسعيد أنه لا يستطيع الموافقة على الشروط وأن القتال، يجب أن يستأنف.

فمن الذي حمله على تغيير قراره؟ إن من الصعب أن نصدق أن المحافظ كان قد شرع في التفاوض لوقف إطلاق النار، ثم بدأ في التسليم الفعلي بدون علم حكومته، ولا بد أن عبد الناصر كان يعرف خلال هذه الساعات الخمس ماذا يجري في بورسعيد. وأنا واثق من أن هذا التغيير جاء بتشجيع من الخارج، وقد لا نتمكن من البرهنة على ذلك بأي حال، لكن الشيء الذي لا شك فيه والذي له مغزى هو أن العربات المزودة بمكبرات

الصوت بدأت تطوف شوارع بورسعيد معلنة أن المساعدة الروسية في طريقها، وأن لندن وباريس ضربتا بالقنابل، وأن الحرب العالمية الثالثة قد بدأت. وفي هذه اللحظة بالذات وصلتني رسالة تهديد من بولجانين، وهي أول رسالة أتلقاها منه منذ قررنا التدخل. وقد اتخذ الروس قرارهم بعد أن اطمأنوا إلى موقف الولايات المتحدة وإلى الوضع في الأمم المتحدة. ونشط القنصل الروسي في بورسعيد فجأة، وأخذ يستحث الأهالي على المقاومة، ويعدهم بالمساعدة. فقد ألقت روسيا بقبعتها في حلبة الصراع.

وعندما استؤنف القتال، اتخذ شكل أعمال القناصة وأساليب حرب العصابات في المناطق المزدحمة بالمباني، ولقد وقع تدمير المدينة في هذه المرحلة المتأخرة. وعلى الرغم من أن قوات المظليين قامت بمهمتها بسرعة ومهارة فإنها كانت صغيرة في عددها وعاجزة عن إكمال احتلال المدينة بعد إلغاء الهدنة. لكن قوات الهجوم القادمة من مالطا، أنجزت في اليوم التالي عندما وصلت في موعدها المقرر، المهمة الملقاة على عاتقها. ففي الساعات المبكرة من صباح السادس من نوفمبر نزلت وحدات الفدائيين (الكومندوز) التابعة للبحرية الملكية على ساحل بورسعيد، ونزلت وحدات مماثلة من الفرنسيين في بورفؤاد. وأصبح قتال الشوارع الذي تلا ذلك مرتكباً لأن معظم الجنود المصريين، خلعوا ملابسهم العسكرية وأصبحوا لا يتميزون في شيء عن المدنيين الذين كان معظمهم قد سلح وظلت بعض مراكز المقاومة ناشطة حتى ما بعد الظهر، ولكن ما إن حل الغسق حتى كان القتال المنظم قد توقف، وبدأت قواتنا تزحف نحو الجنوب فوصلت في الساعة الخامسة

موقع الكاب على بعد ثلاثة وعشرين ميلاً في الطريق البري.

وكان الجنرال كيتلي، قد قرر أنه يستطيع احتلال الإسماعيلية في الثامن من الشهر والسويس في الثاني عشر منه، وهذا يعني وفقاً للشرح الذي بعث به في برقيته "إنهاء العملية كلها في اثني عشر يوماً، منذ بدء الغارات الجوية". وكان القتال بين مصر وإسرائيل قد توقف تماماً في السادس من الشهر دون أن تكون كل خططنا قد تحققت تماماً، ولم تتدخل في القتال أية دولة عربية أخرى، بينما واصلت الأمم المتحدة جهودها لإقامة قوة تحتل مراكزها في مناطق القتال. ولا شك في أن تدخلنا، هو الذي فرض هذه القرارات. وتلقى القائد الأعلى في الساعة الخامسة من مساء السادس من يناير، الأمر بوقف إطلاق النار عند منتصف الليل.

وإذا استعرضنا الأحداث التي وقعت في لندن أمكن فهم كيفية الوصول إلى قرار وقف إطلاق النار. فقد استمر الضغط علينا، طيلة اليوم الخامس من يناير لقبول قيادة الأمم المتحدة في منطقة القناة تحقق جميع شروطنا لوقف إطلاق النار. لكننا لم نوافق، إذ أن القائد بدون جنود لا يمكن له أن يملأ الفراغ. وجاءتنا في الليل رسالة بولجانين التي أذاعها قبل وصولها إلي، وقد سببت لهجتها عناوين مفزعة في بعض الصحف البريطانية، إذ أعلن رئيس الوزارة السوفييتية أن الحرب في مصر يمكن أن تتطور إلى حرب عالمية ثالثة، وهدد بأن روسيا قد تلجأ إلى القوة، ثم قال متسائلاً.

"وفي أي وضع ستجد بريطانيا نفسها، إذا هاجمتها دولة أقوى منها، تملك جميع الأسلحة المدمرة الحديثة! فهناك اليوم دول لا تحتاج إلى إرسال

الأساطيل أو القوات الجوية إلى سواحل بريطانيا، وإنما في وسعها استخدام وسائل أخرى كالأسلحة الصاروخية، إننا عاقدو العزم على استخدام القوة لسحق المعتدين وإعادة السلام إلى الشرق، وكلنا أمل في أنك ستظهر الحنكة اللازمة، وتستخلص من قولنا هذا النتائج المناسبة".

لكننا استخلصنا نتائج مغايرة تماماً. فقد حافظ الروس في الأيام الأربعة الأولى -سواء في الأمم المتحدة أو في إذاعاتهم- على الهدوء وضبط النفس. وكان تدخلهم الأول في مجلس الأمن أكثر اعتدالاً من تدخل الولايات المتحدة، فلم يدينوا الإجراء الانجليزي الفرنسي، كما أدانه المستر كابوت لودج الأمريكي في مشروع قراره، ولم تنشط دعايتهم إلا بعد بضعة أيام عندما اتضح أن الولايات المتحدة تتولى الزعامة في الحركة المضادة لنا في الأمم المتحدة. وقد شعر الروس متجاهلين وضع المجر أن بوسعهم الآن أن "يضيقوا الوثاق على الرزمة" التي أمامهم.

وتعود هذه الفترة من التحفظ الروسي إلى عدة عوامل، فقد كان الروس حريصين على أن لا يجازفوا بأنفسهم في وضع مكشوف قد يضطرون إلى التراجع عنه كما وقع في حصار برلين، ولا شك أنهم تذكروا التحذير الذي وجهته لخروشوف وبولجانين عندما زارا لندن، من أننا سندافع عن مصالحنا في الشرق الأوسط بالقوة إذا أحوجنا الأمر، ومن المحتمل أن يكونوا قد شكوا في البداية أن سخط أمريكا الرسمي على حليفاتها لن يبلغ من القوة الحد الذي بلغه في المظهر فقد كان هذا من وجهة نظر السوفييت أكثر بكثير مما كانوا يتوقعون، إذ لم يتصوروا أن

تتنكر الولايات المتحدة لمصالح حلفائها، وخافوا أن يكون هناك شرك منصوب في مكان ما، ومن ثم آثروا أن تكون الحكمة والحذر رائدي خطواتهم، فلما اطمأنوا تما الاطمئنان من هذه الناحية، وبعد أن شجعهم فشل مجلس الأمن عدة أيام متعاقبة في مناقشة موضوع المجر، فكروا، أن بإمكانهم اتخاذ إجراء جديد فقفزوا إلى المقدمة.

وقررنا ألا نأخذ تهديدات الماريشال بولجانين بمعناها الحرفي، ومن ثم بعثت إليه برد مناسب قلت فيه:

"لقد تلقيت بأسف بالغ رسالتكم أمس، وإن اللهجة التي صيغت بها جعلتني أفكر بادئ ذي بدء في إصدار الأمر إلى سفير حكومة جلالتها، لإعادتها إليك على اعتبار أنها غير مقبولة مطلقاً. لكن خطورة الوضع الراهن تحملني على محاولة الرد عليك مستشيراً العقل الذي طالما لجأنا أنا وأنت إليه في الماضي لبحث جميع قضايا العالم الحيوية".

وقلت للماريشال بولجانين إننا حققنا فعلا هدفنا بالفصل بين القوات المتحاربة في مصر، وإننا رحبنا بالقوة الدولية المقترحة التي تستطيع أن تتولى المسئولية عنا، ثم مضيت أقول:

"وإذا أيدت حكومتكم إنشاء قوة دولية مهمتها منع استئناف القتال بين مصر وإسرائيل، وضمان انسحاب القوات الإسرائيلية، واتخاذ التدابير الضرورية لإزالة العوائق، وإعادة حركة المرور عبر القناة، وإيجاد تسوية لجميع مشاكل المنطقة، فإنها تكون بذلك قد أسهمت في ضمان السلام الذي نرحب به.

"إن هدفنا إقامة حل سلمي لا الدخول في جدال ومناقشات معكم. ولكني لا استطيع أن أترك اتهاماتك التي لا أساس لها بدون رد. فأنت تتهمنا بإشعال حرب ضد الاستقلال الوطني لبلاد الشرقيين الأدنى والأوسط. وقد أثبتنا عملياً سخافة هذه التهمة عن طريق التصريح برغبتنا في أن تحل الأمم المتحدة محلنا في مهمة صيانة السلام في المنطقة.

"ويعرف العالم أن القوات السوفييتية خلال الأيام الثلاثة الماضية، كانت تسحق بلا رحمة المقاومة البطولية لحركة وطنية صادقة تستهدف الاستقلال، وهي حركة أثبتت بإعلان حيادها أنها لا تشكل تهديداً لأمن الاتحاد السوفييتي وسلامته.

"وفي مثل هذا الوقت بالذات، لا يليق بالحكومة السوفييتية أن تصف أعمال حكومة جلالتها بالبربرية. وقد ناشدت الأمم المتحدة حكومتك الكف عن هجومها المسلح على شعب المجر وسحب قواتها عن الأراضي المجرية، وقبول المراقبين الدوليين في المجر. وسيحكم العالم –في ضوء ردك– على مدى ما في الكلمات التي وجدت من المناسب توجيهها لحكومة جلالتها من صدق".

وقد واجهنا خطراً أكبر من تهديد الماريشال بولجانين، فقد بدأ تدهور الجنيه الإسترليني في الأسواق العالمية بسرعة، منذرا بتعريض مركزنا الاقتصادي كله لكارثة شديدة. وكانت الوزارة قد درست قبل ذلك بشهرين النتائج المالية المترتبة على الإجراءات العسكرية المحتومة في السويس، وقدرت تكاليف التدابير الاحتياطية العسكرية بنحو اثني عشر

مليوناً من الجنيهات. لكن الإبقاء على استعدادنا للعملية المقترحة منذ منتصف سبتمبر فصاعداً دون عمل، كلفنا مليوني جنيه شهرياً. وقدرت نفقات العملية العسكرية نفسها بمائة مليون جنيه، أي ما يعادل واحداً على ستة عشر من تكاليفنا السنوية لبرامج الدفاع. ورأت وزارة المالية أن في الإمكان تغطية جميع هذه النفقات دون إجهاد لكنها رأت أنه في حالة تعطيل المرور في القناة، وقطع خطوط الأنابيب لأجل غير مسمى، فإن ميزان مدفوعاتنا سيتعرض للخطر.

وسرعان ما أصبح الموقف دقيقاً، نتيجة المضاربات على الإسترليني في الأسواق المالية الأمريكية، أو على حسابات الإسترليني الأمريكية. وقد سحبت الأرصدة الصينية لأسباب سياسية ولا شك، كما خفضت الأرصدة الهندية، وقام المستر ماكميلان وزير المالية بتقديم الأرقام فيما بعد إلى المجلس. ففي النصف الأول من العام الحالي، كان احتياطينا من الذهب والدولار في ارتفاع وكان من المتوقع حدوث بعض الضغط على الإسترليني في الخريف، وأدخلنا هذا في حسابنا، واتخذنا الاحتياطات لمواجهته. ثم اشتد هذا الضغط كثيراً في بداية نوفمبر، وهبط احتياطنا من الدولار، بمعدل (٥٧) مليون دولار في سبتمبر، و(٨٤) مليوناً في أكتوبر و(٢٧٩) مليوناً في نوفمبر ويمثل المبلغ الأخير ١٥% من مجموع احتياطينا من الذهب والدولارات. وكانت الصورة قاتمة، وقد تنقلب إلى ضربة قاضية في الأيام القليلة القادمة.

وتناقلت الأنباء في هذا الوقت وقوع انشقاق في حزب المحافظين

داخل مجلس العموم، وقد قيل لي أنه ما لم يصدر الأمر بوقف إطلاق النار في ذلك اليوم فإن عدداً من النواب المحافظين لن يصوتوا معنا، لكن هذه الأنباء لم تؤثر علي، كما لم أتأثر بما سمعته من اتصالات جرت بين نائب أو نائبين من المحافظين وبين زعماء المعارضة، فالأغلبية الساحقة صامدة في ولائها. ففي الأزمات قد يطرأ بعض الضعف ولاسيما عند أولئك الذين كانوا أقوى ما يكونون عند بدء المرحلة الشاقة.

أما من الناحية الشعبية فقد كانت مشكلتي مختلفة تماماً، إذ حزمت البلاد أمرها على أن بدأنا العمل كان صواباً، ولن يكون من السهل إقناعها الآن بأن التوقف عنه صواب أيضاً. ولو كنت من هواة المناورات السياسية لما كان هناك أفضل من أن تهزم حكومتي في مجلس العموم في هذه المرحلة، وعلى هذه النقطة بالذات. ولم يكن لدي شك في أن الفشل في تأكيد السلطة الدولية، سيسفر عن تدهور سريع محتوم في أوضاع الشرق الأوسط خلال العام أو العامين التاليين، مما يجعل التدخل من جديد أمراً لا مناص منه. وآنذاك تلوح لي الفرصة ولأولئك الذين شاركوني آرائي، ولكني لم أكن أناور وكنت أتوقع البقاء في الحكم حتى تحين لحظة الخلاص منه.

وعندما اجتمعنا في الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة والأربعين في صباح السادس من نوفمبر لم نتأثر بأي اعتبار من هذه الاعتبارات في اتخاذ قرارنا، على الرغم من أنها كانت ماثلة لنا جميعاً، وإن كانت بصورة متفاوتة. وكان وزير المالية قد اجتمع في ساعة مبكرة من الصباح مع وزير الخارجية، وبحث معه في مركزنا المالي، وكنت أعرف أنه مركز مظلم قاتم.

وقد طاف شيء آخر في ذهني وأذهان الكثيرين من زملائي، فقد تدخلنا لنفصل بين المتحاربين، ولنحصر النزاع، وانتهت فرصة تدخلنا عند توقف القتال بينهما، وتوقفت النار عن الانتشار. وما دام القتال قد توقف، فقد انتفي المبرر للتدخل من جانبنا. وليس لدي من شك في أن هذا الاعتبار -أكثر من غيره- هو الذي حمل زملائي عندئذ وفي خلال الساعات التي مضت قبل أن أعلن في مجلس العموم تلك الليلة وقف إطلاق النار، على عدم الإصرار على مضينا نحن والفرنسيين في التدخل.

وقبل حلفاؤنا الفرنسيون هذه النتيجة عن فهم وإخلاص، وإن كانوا قد أعربوا عن رغبتهم في أن تمتد فترة العمليات العسكرية قليلاً ليعرفوا ماذا يمكن أن تؤدي إليه؟

وقد عرفنا بالطبع أن أقصى ما يمكن من الضغط قد وجه إلى إسرائيل خلال الثماني والأربعين ساعة الأخيرة لقبول قرارات الأمم المتحدة، واستخدمت الولايات المتحدة بصورة خاصة كل ما تحت يدها من وسائل لهذه الغاية وكانت كثيرة. كما بذلت الوعود لإغرائها أيضاً، فوجه الرئيس أيزنهاور رسالة شخصية إلى المستر بن جوريون قال فيها إن إسرائيل إذا انسحبت من الأراضي المصرية، فإن خطوات جديدة وحثيثة ستتخذ لحل المشاكل الأساسية التي أدت إلى الأزمة الراهنة. لكن ثمانية عشر شهراً قد مضت، قام المصريون في غضونها بأعمال التخريب في لبنان والأردن، دون أن تمس المشاكل الرئيسية التي ظلت قائمة.

وإني لا شك في أن تكون الولايات المتحدة قد أسدت خدمة للسلام

عن طريق القيام بهذا الضغط على إسرائيل، فقد كان مركز ناصر في مصر في هذا الوقت مهدداً، ونقلت لنا دورياتنا أنباء عن ازدياد الفزع على الطرق الممتدة من سيناء إلى القاهرة. لكن القتال توقف ولم يبق لنا مبرر للمضي في عملياتنا.

* * *

ولو كنا نعرف ما سيحدث، لكنا فكرنا في المشكلة مثنى وثلاث. فقد أنزلنا إلى البر قوات كافية للاحتفاظ ببورسعيد، وأصبح في يدنا نوع من "الرهينة". وأصبح في إمكان الزعامة السياسية الدولية –لو كانت ذكية– أن تحقق من هذا الوضع تسوية دائمة للصراع العربي الإسرائيلي ولمستقبل القناة، ولكننا لم نفهم لماذا أصرت الأمم المتحدة وأخص بالذكر الولايات المتحدة بدلاً من ذلك على وجوب التخلي عن جميع هذه المغانم المكتسبة قبل البدء بمفاوضات جدية؟ وكانت هذه أعظم الأخطاء مصيبة، ولو كنا نتوقع حدوث هذا لكان من المحتمل أن يختلف اتجاهنا عما عملناه، ولكننا لم نكن نعلم، ولم تقع الأخطاء الكبرى كما يبدو لي قبل وقف إطلاق النار أو عند اتخاذ القرار بوقفه، وإنما بعده، ولم يكن بوسعي أن أتكهن بها.

ومن حسن الحظ (حظ إسرائيل وأيدن طبعاً) وعن طريق الجمع بين الشجاعة والتصميم، تمكن بن جوريون من الاحتفاظ لبلاده بفائدة رئيسية، وهي حرية المرور في خليج العقبة إلى ميناء إيلات، وهي فائدة يمكن لها أن تغير شكل الاقتصاد الإسرائيلي، وتؤمن لها بعض الثمن لما قدمته من تضحيات.

ويرى المتفائلون أن القتال لو استمر ثماني وأربعين ساعة أخرى، لأمكن احتلال القناة كلها وانتهى كل شيء. لكن مستشارينا العسكريين لم يروا هذا الرأي، وإنما كان الأمر يحتاج في تقديرهم إلى خمسة أيام أخرى، وأظن أن هذا الرأي هو الأصح. وحتى ولو لم يستمر القتال المنظم من الوحدات العسكرية المصرية مدة طويلة، فإن ما عمد إليه الجيش المصري في بورسعيد من نزع الملابس العسكرية واستخدام أساليب حرب العصابات بالملابس المدنية كان سيتكرر على الغالب، وستتطلب معالجة هذا الوضع وقتاً طويلاً، لاسيما أنهم كانوا يلقون التشجيع من الروس ومن الشيوعيين المحليين.

وسمعت في الأشهر التي تلت هذه الحوادث أقوالاً، وقرأت تعليقات صدر معظمها عن الولايات المتحدة، وعن بعض المسئولين فيها تقول "لو أنكم مضيتم في عملياتكم" ويستنتج من هذا، أننا لو مضينا في طريقنا واحتللنا القناة وانتهت العملية العسكرية الرئيسية، فإن الولايات المتحدة كانت ستغير موقفها. ولكني لم أر من الأسباب ما يكفي لقبول هذا الاعتقاد الذي يبعث على الرضى. إذ لا أعتقد أننا لو كنا وصلنا إلى هذه المرحلة، فإنها كانت حقاً ستغير اتجاهها. لقد وجهت الحكومة الأمريكية سلطتها لتتزعم الحركة ضدنا، ولم يكن ليسكتها أو يرضيها أن تحتل القوات الانجليزية والفرنسية مساحة أكبر مما احتلته، أو أن تسيطر على القناة كلية، بل أن الأقرب إلى الاحتمال، أن سخطها سيزداد علينا لو عملنا ذلك.

ولا ريب في أن العامل الذي سيظل مجهولاً، هو المدى الذي كان سيتركه زحف سريع على القناة نحو الجنوب وتطهيرها، على مركز عبد الناصر في مصر.

وقد رأيت سلسلة الفشل في الحقبة التي تلت عام ١٩٣٠، بادئة من منشوريا ومنتهية في دانزيج، وقد حاولت عبثاً أن أقطع هذه السلسلة. وفي هذه المرة أتيحت لنا الفرصة وتوفرت لدينا المسئولية، وما عملناه قد أثر إلى حد ما إذ حفز الأمم المتحدة إلى العمل، كما أدى فيما بعد إلى التدخل الانجليزي الأمريكي في الأردن ولبنان، بعد أن تبين أن معارضة الولايات المتحدة لعملنا في السويس قد جاءت بالكارثة على العراق. ولعل ما حدث أيضاً، قد علم القاهرة بعض الأناة والروية. وأن بعض الوقوف في وجه الخطط الدكتاتورية قد يحكم عليه بأنه جاء متأخراً وضعيفاً، ومع ذلك فإنه يترك أثره ويبلغ رسالته التحذيرية على نقيض الانسياق القائل مع التيار الذي ساد حقبة أعوام ما بعد الثلاثين من هذا القرن.

ولا ريب في أن معظم الجدل، الذي دار حول قرار السويس بعد ذلك، انصب على الأشجار لا على الغابة نفسها، أي على الأجزاء لا على المجموعة، والسؤال الرئيسي هو: هل كان بوسع القصور الذاتي (الهدوء) أن تؤدي إلى نتائج أفضل لسلام العالم من اللجوء إلى العمل؟ أنا لا أرى ذلك. وقد اعتقدت وما زلت أعتقد أن العجز عن القيام بعمل كان سيؤدي إلى أسوأ العواقب، كما اعتقد أن العالم لو قاوم هتلر عند زحفه على الراين والنمسا أو تشيكسلوفاكيا لا عند زحفه على بولندة، لتجنب آلاماً كثيرة. وعلى التاريخ أن يقرر هذا.

الفصل التاسع

قصر النظر

من ٧ نوفمبر ١٩٥٦ إلى ١٨ يناير ١٩٥٧

كانت القوات البريطانية والفرنسية في السابع من نوفمبر قد سيطرت تماماً على بورسعيد وتوقف القتال إلا في بعض الاشتباكات المتفرقة، وقمنا بتطهير الطريق الجسري، وتقدمنا إلى نقطة الكاب. وكان مجموع القوات التي تم إنزالها اثنين وعشرين ألفاً بينها (١٣٥٠٠) بريطاني، وبلغت خسائرنا ستة عشر قتيلاً وتسعة وتسعين جريحاً، وخسائر الفرنسيين كانت عشرة قتلى وثلاثة وثلاثين جريحاً.

ونشر المصريون قصصاً فيها الكثير من المبالغة عن خسائرهم. وقد قام السير ادوين هيربرت، رئيس الجمعية القانونية فيما بعد، بتحقيق دقيق عن الحقائق -بناء على طلب وزير الدفاع- فأثبتت تحرياته في بورسعيد التي زارها والتي نشرت في الثاني والعشرين من ديسمبر أن المصريين خسروا (٦٥٠) قتيلاً وتسعمائة جريح، أدخلوا إلى المستشفيات.

واتصل بي الرئيس أيزنهاور تليفونياً بعد ظهر السادس من نوفمبر، بينما كنت في غرفتي في مجلس العموم. وكان في حديثه مليئاً بالنشاط والروح المعنوية العالية. وأبدى سروره لأننا أمرنا بوقف إطلاق النار، معلقاً أننا حققنا ما أردناه، وأن القتال قد توقف ولم ينتشر. ولا شك في أن

الرئيس أيزنهاور كان مزهواً بنتائج انتخابات الرئاسة التي كانت آنذاك قد ظهرت، فهنأته بفوزه، وأبلغني أنه فاز هذه المرة بأغلبية تزيد على الأغلبية التي حصل عليها في المرة الماضية، وكان هذا أول حديث تليفوني لنا عن طريق الخط الذي مددناه تحت البحر، وأعرب الرئيس عن ارتياحه لوضوح الحديث، وطلب مني أن أواصل الاتصال به عن طريق هذا الخط في أي وقت أشاء.

ولم يكن ثمة شك –إذ ذاك– في أن من الممكن إعادة توطيد الصداقة بين بلدينا سريعاً، وأبرقت إلى المسيو موليه، متحدثاً عن ثقتي بأن الصداقة بين دولنا الثلاث قد عادت إلى ما كانت عليه بل قويت أيضاً. وأضفت "أنه نتيجة للجهود التي بذلناها جميعاً أمكن الكشف عن حقيقة الخطط السوفييتية في الشرق الأوسط، وجعلناها عارية، وأننا ما زلنا عملياً نمسك بوضع يمكن أن يكون حاسماً بالنسبة إلى المستقبل. وقد جاوزت الحدود في تفاؤلي هذا.

وأتبع الرئيس أيزنهاور حديثه التليفوني ببرقية، ومع أن لهجتها كانت ودية فقد تضمنت بعض الإشارة إلى الاتجاه الجديد لتفكير المسئولين الأمريكيين، الذي ربما كنت بطيئاً في فهمه. ولم أكن قد أدركت في ذلك الوقت أن حكومة الولايات المتحدة، ستتصلب في موقفها منا بالنسبة إلى كل نقطة. وتصبح أكثر خشونة معنا بعد توقف إطلاق النار، عما كانت عليه قبله. فقد حث الرئيس أيزنهاور على ضرورة وضع خطة الأمم المتحدة الخاصة بإقامة قوة دولي موضع التنفيذ في الحال، للحيلولة دون وقوع ما

أسماه بتطورات بالغة الخطورة في مصر. وقد فهمت من هذه العبارة، أنه يعني احتمال التدخل السوفييتي بشكل أو بآخر. واعتبرت أن أحسن ضمان لعدم حدوث هذا التدخل، هو وجود القوات الانجليزية الفرنسية في مصر حتى تكون قوة الأمم المتحدة قد أصبحت كافية في المنطقة لتسلم وظائفنا البوليسية. ووجدت في الأيام التالية، إن الخلاف يستفحل بيننا وبين الولايات المتحدة حول هذه النقطة، وهو ما لم نكن نحسب له حساباً في السادس والسابع من نوفمبر. وتشدد الرئيس في اقتراحه بوجوب موافقتنا على استبعاد وحدات الدول الكبرى من القوة الدولية، ليتجنب إعطاء روسيا ذريعة للتدخل، كما أكد أن أي هجوم على هذه القوة سيقابل برد فعل فوري من جميع دول الأمم المتحدة. وقد سررت من النقطة الأخيرة، ولكنني فكرة أن هناك ما يجب أن أقوله بصدد استبعاد جميع الدول الكبرى من القوة الدولية. وقد أبلغت الرئيس أيزنهاور بوجهة نظري، ولكن تحتم علي أن استشير زملائي قبل اتخاذ قرارات بهذا الصدد.

ودرست حكومتي الوضع، وكان هدفنا لا يزال كما هو وكما كان دائماً، انتهاز الفرصة القائمة لإيجاد حل لمشاكل الشرق الأوسط. ولم نكن نصدق أن روسيا ستتدخل عسكرياً، ولكننا كنا ندرك الكارثة التي يمكن أن تحل، إذا كانت الولايات المتحدة مصرة على انسحابنا أكثر من إصرارها على إيجاد تسوية شاملة. وعلى الرغم من لهجة الرئيس الودية التي تبدو في اتصالاته معي لم نكن واثقين من فهم حكومته لحقيقة الموقف في المنطقة، وكان هناك ميل على المستويات الخفيضة إلى تجاهل تحذيراتنا. لذلك كان هدفنا المباشر

استئناف العلاقات الوثيقة مع الولايات المتحد وإقناعها بإدراك الأخطاء الحقيقية المترتبة على التسلل السوفييتي. ووافق زملائي الوزراء على أن يتركوا لي القيام بالبحث عن أحسن السبل، للتقريب بين البلدين.

ورأيت من الضروري أن تجرى مشاورات عاجلة مع كل من الرئيس أيزنهاور والمسيو موليه. وفي اليوم السابع من نوفمبر وعند الغذاء اتبعت نصيحة الرئيس فحدثته تليفونيا وتجاوب معي تجاوبا ودوداً، فأبلغته رأيي في ضرورة اجتماعنا لدراسة الموقف دراسة شاملة من جميع نواحيه، فوافق على ذلك، وسألني عن الموعد الذي اقترحه فقلت: "كلما كان اجتماعنا مبكرا، كان ذلك أفضل"، واقترحت عليه أن أطير والمسيو موليه إلى واشنطن تلك الليلة، وبعد مناقشة قصيرة حول الإجراءات خولني الرئيس أن أدعو المسيو موليه، لأن الاتصالات كانت أسهل وأسرع بين لندن وباريس منها بين واشنطن وباريس، وأن أبلغ موليه أيضاً أن دعوة شخصية ستصله من الرئيس فيما بعد لتأكيد دعوتي. وقد نفذت ذلك فعلاً، وقبل المسيو موليه الدعوة بما عهدت فيه من زمالة صادقة، رغم ما يسببه له قبول الدعوة، من عرقلة الكثير من مشروعاته الخاصة.

واتصل بي الرئيس تليفونياً بعد نحو ساعة مستوضحاً عما إذا كنت أعتزم القيام بالرحلة للمناقشة في قرارات الأمم المتحدة، فأكدت له أن هذا ليس هو الهدف من سفري، إذ أني في الحقيقة لم أكن أعرف آنذاك ما هي هذه القرارات، وأضفت أن الغرض من زيارتنا البحث بصورة أوسع كثيراً في جميع مشاكل الشرق الأوسط، وفيما يمكن أن نقوم به من عمل

مشترك تجاهها. ورد الرئيس بأنه مسرور بما سمع مني، إذ يعتقد أن لا معنى للمجادلة حول قرارات الأمم المتحدة ومن ثم الاختلاف عليها. فأكدت له من جديد أن هذا لم يكن غرضي البتة.

واتصل بي الرئيس بعد قليل للمرة الثالثة، وأبلغني أنه سيكون مشغولاً في الأيام التالية في مشاورات مع زعماء الكونجرس. ولذا فقد قرر تأجيل زيارتنا أنا ومولييه إلى واشنطن حتى موعد آخر لم يشأ أيزنهاور أن يحدده. وقد دارت هذه المحادثة قبل دقائق معدودة فقط من ذهابي إلى مجلس العموم، لأعلن نبأ الزيارة في الصيغة التي كنا قد اتفقنا عليها.

وأرسلت في ساعة متأخرة من تلك الليلة برقية إلى الرئيس قلت فيها:

"آمل أن نتمكن في المستقبل القريب جداً من الاجتماع. وإن ثقتي في القرارات والإجراءات التي سيتحتم علينا اتخاذها قريباً، ستزداد كثيراً لو توصلنا أولاً إلى تفاهم مشترك حول المواقف التي نعتزم اتخاذها تجاه إيجاد تسوية طويلة المدى للمشاكل الرئيسية في الشرق الأوسط. وقد شعرت منذ وقت طويل، أن بعض متاعبنا –إن لم يكن كلها– قد نشأ عن الحاجة إلى فهم واضح مشترك بين بلدينا للسياسة التي يجب إتباعها تجاه الشرق الأوسط، وهي حاجة أخذت في الظهور منذ انتهاء الحرب الأخيرة. وأني لا أشك في إمكان تحقيقنا الاستقرار هناك، إلا إذا عملنا معا نحو أهداف مشتركة".

وبعد أن أشرت إلى نوايا السوفييت، وإلى دعوة الرئيس السويسري لعقد اجتماع آخر للأقطاب في جنيف، أنهيت برقيتي قائلا:

"ومن الصعب في أمور كهذه، أن نصل إلى نتائج مدروسة عن طريق المراسلات، وسأشعر بسعادة أكثر لو تمكنا من الاجتماع والتباحث في هذه الأمور سريعاً. وكانت مثل هذه القضايا الخطير تجول في خاطري عندما تقدمت صباح اليوم باقتراح السفر فوراً إلى واشنطن، وما زلت آمل أن يتيسر لنا الاجتماع في غضون الأيام القليلة القادمة، بمجرد انتهائك من مشاغلك العاجلة".

ورد الرئيس موافقاً على عقد الاجتماع في موعد مبكر، ولكنه أصر على ضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة أولاً، وهذا يعني وجوب سحب القوات البريطانية والفرنسية من مصر دون إبطاء. ولقد رأى المستر أيزنهاور أن الجو يكون صالحاً للاجتماع به فقط في حالة إتمام هذا الانسحاب. وهكذا وجدنا نحن والفرنسيون أنفسنا مطالبين بالتخلي عن الرهينة التي حصلنا عليها، قبل أن نرسم بالاشتراك مع الولايات المتحدة سياسة عامة للشرق الأوسط.

* * *

وكان يتحتم علينا خلال مناقشاتنا في لندن، أن نحدد موقفنا من مشروعي القرارين اللذين كانا معروضين على الأمم المتحدة. وكان أولهما –وقد تقدمت به كتلة الدول الأفريقية الآسيوية– يدعو إلى الانسحاب الفوري للقوات البريطانية والفرنسية، ولم يكن في وسعنا أن نوافق عليه، أما الثاني فقد تقدمت به الأرجنتين وينص على الموافقة على خطة الأمين العام للأمم المتحدة في إنشاء القوة الدولية، ويتناول الفصل بين الفريقين

المتحاربين وانسحاب القوات الإسرائيلية، مع السماح ببقاء قواتنا في بورسعيد حتى يتم تشكيل قوة الأمم المتحدة. وقد قررنا التصويت إلى جانب المشروع الأخير برغم أنه لم يشر إلى مستقبل القناة، ولا إلى إيجاد تسوية نهائية للنزاع بين العرب وإسرائيل.

ووافقت الجمعية العمومية على مشروعي القرارين، وذلك بعد تعديل الأول منهما بحيث أصبح يتطلب منا أن يتم انسحابنا وفقاً لقرارات الأمم المتحدة السابقة في هذا الموضوع. وكنتيجة لذلك قررنا الاحتفاظ بقواتنا في المنطقة حتى تكون القوة الدولية قد تم تأليفها بشكل قوي فعال، وفوضنا القائد العام في الوقت نفسه بأن يدخل في محادثات عسكرية مع الجنرال بيرنز الذي اختارته الأمم المتحدة قائداً عاماً لقواتها، للاتفاق معه على خطة لتنظيم نقل المسئولية بصورة فعالة.

وهكذا غدونا الآن مرتبطين بسحب قواتنا من منطقة القناة دون أن نحدد موعداً لهذا الانسحاب، وكان علينا أن نتجنب وقوع فراغ بين انسحابنا وبين وصول قوات كافية من الأمم المتحدة. وكانت الطريقة لتحقيق ذلك هي الانسحاب على مراحل يتم توقيتها، وفقاً لوصول وحدات القوة الدولية لتأخذ مكانها على ضفتي القناة.

وكانت هناك عدة ارتباكات ومخاطر كثيرة. إذ أن هناك دائماً احتمالاً لخرق وقف إطلاق النار، لاسيما أن وحداتنا ودورياتنا كانت تتعرض دائماً لنيران "القناصة" المصريين، وكان ثبات جنودنا وكبحهم لجماح أعصابهم هو الذي حال دائماً دون وقوع حوادث بشعة. وقد عادت إذاعة القاهرة التي

استأنفت عملها إلى تحريض سكان بورسعيد على خلق الاضطرابات، مثيرة بذلك احتمال التظاهر والثورة. وعرفنا أن القنصل السوفييتي زار المحافظ المصري للمدينة، الذي اتخذ على الفور موقفاً أشد وأعنف مع قادة الحلفاء، وقد شغل القنصل نفسه باستمرار في نشر الدعاية المثيرة ضدنا، وكان من المتعذر علينا في مثل هذه الأحوال أن نوافق على الإسراع بسحب قواتنا من المنطقة التي تحتلها.

وتبددت المشكلة الرئيسية الأخرى في الحاجة الملحة إلى تطهير القناة، فقد أغرق المصريون إحدى وعشرين باخرة صغيرة في ميناء بورسعيد. وبدأنا العمل فوراً، بما توفر لدينا من معدات رفع الأنقاض التي كنا قد أعددناها من قبل لمثل هذه الغاية، كما شرعنا في رفع الحواجز الأخرى التي أقيمت في الجزء الصغير من القناة الواقع تحت إشرافنا. أما في الجزء الباقي من الممر المائي، فقد استمر المصريون في إغراق مزيد من السفن، وبوسعي أن أؤكد أن الجزء الأكبر من هذه العملية التخريبية في القناة قد تم عمله بعد انتهاء القتال، عندما أصبحت الظروف من الناحية السياسية والعملية أكثر مواتاة وآمنا للمصريين حيث أغرقوا عند انتهاء عمليتهم هذه نحو اثنتين وثلاثين باخرة، بينما كانت دعاياتهم مشغولة بإلقاء تبعة اللوم في تلك الأعمال على القصف الجوي للحلفاء.

وحاولنا نحن والفرنسيون أن نحصل على تفويض من الأمم المتحدة بتطهير جميع أجزاء القناة بواسطة المعدات المتوفرة لدينا وحدنا، وأبدينا استعدادنا لوضع فرق رفع الأنقاض تحت إشراف الأمم المتحدة. وكانت

لدى فرنسا وبريطانيا من الناحية الفنية الوسائل لتنفيذ هذه المهمة في وقت أسرع بكثير من غيرهما، لاسيما أن الولايات المتحدة لم تظهر دليلاً واحداً على استعدادها لتزويدنا بالبترول من النصف الغربي من الكرة الأرضية.

وانتهزت مصر فرصة هذا الوضع المواتي وسمح لها من جديد بأن تنتقل من مركز الضعف إلى تسلم موقف القوة، وأعلنت أنها لن تسمح بتطهير القناة إلا بعد انسحاب القوات البريطانية والفرنسية، وأنها حتى بعد الانسحاب لا يمكن أن توافق على استخدام الأمم المتحدة لوحدات رفع الأنقاض البريطانية والفرنسية. ولم يكن ثمة ضمان لنا بأن مصر لن تستمر في معارضتها ورفضها تطهير القناة إلا بعد انسحاب قواتنا. وأذعنت الأمم المتحدة لضغط مصر، ووافق المستر همرشولد على وجهة النظر المصرية حتى قبل زيارته للقاهرة في السادس عشر من نوفمبر، وأبلغنا أنه لن تتخذ أية إجراءات لتطهير القناة ووضع نظام لإدارتها في المستقبل إلا بعد انسحابنا.

وطار وزير خارجيتنا في هذه المرحلة الدقيقة إلى نيويورك، حيث ظل عشرة أيام يجاهد للإيحاء ببعض الإحساس بالقيم، لكن جهوده جميعها ذهبت هباء. وكان الرئيس أيزنهاور قبل أيام قليلة، قد أجرى حديثاً ودياً مع السير هارولد كاسيا سفيرنا الجديد في واشنطن عندما قدم إليه أوراق اعتماده، وقد صرح الرئيس أنه اختلف معنا اختلافاً حاداً على الأسلوب والطريقة، مع أنه متفق تماماً مع وجهات نظري في ناصر. وذكر أنه يوافق على أن الخطوة الملحة التالية، وهي العمل على إيجاد تسوية لكل من أزمة

القناة ومشكلة النزاع بين العرب وإسرائيل. وكانت كلمات الرئيس مشجعة ومطمئنة، ولكن آراءه لم تكن دائماً تنعكس على أعمال حكومته، فقد كان المستر دالاس مريضاً في هذه الآونة، أما السلطات المسئولة عن وزارة الخارجية في غيابه فقد واصلت موقفها السلبي منا إلى درجة الاستفزاز، وظهر هذا الموقف جلياً عندما حاول وزير خارجيتنا إقناع تلك السلطات بوجهات نظرنا. وكانت الأوراق الرابحة في أيدينا التي نستطيع المساومة عليها هي احتلالنا لبورسعيد، واحتلال الإسرائيليين لشبه جزيرة سيناء. وكان من الواجب علينا أن نحصل على ضمانات بالإسراع في تطهير القناة التام، وإجراء مفاوضات لتسوية عامة لمشاكل المنطقة بأسرها قبل أن نوافق على التنازل عن هذه الأوراق الرابحة. ومضت الخطط السوفييتية الرامية إلى التغلغل في الشرق الأوسط في طريقها إلى مدى أبعد مما اعتقدته الولايات المتحدة، واعتبرت روسيا القاهرة مركزاً أماميا لها في المستقبل، وبدأ نشاط ذوي الميول الشيوعية يشتد في المنطقة كلها ولاسيما في سوريا والعراق. وكما قال نوري السعيد عام ١٩٥٨ قبل أيام من مصرعه: "كل هذه الظواهر تشير إلى أنه ما لم يقف عبد الناصر عند حده، فإن أحداث الشرق الأوسط ستستمر في صالح روسيا إلى حد بعيد".

وعندما أثار وزير خارجيتنا جميع هذه النقاط في واشنطن كان الرد عليه هو إظهار عدم الموافقة –معنوياً وأدبياً– على الإجراء الذي قمنا به في مصر وبأن علينا أن ننسحب أولاً من مصر قبل أن نحاول السعي لتحقيق أي هدف. ورفض المسئولون الأمريكيون التعاون معنا على أي

مستوى من مستويات وضع السياسة المشتركة، وأعلنوا أن على بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ألا تظهر بمظهر الدول المتآمرة من وراء ظهر الأمم المتحدة، وكان جوابهم الوحيد على تقاريرنا حول زيادة النفوذ الروسي والتسرب السوفييتي في الشرق الأوسط هو تشديد الضغط علينا للإسراع بسحب قواتنا من المنطقة.

ومن الصعب علينا ألا نقارن بين موقف الولايات المتحدة الآن وموقفنا عند وقوع حملة جواتيمالا. فقد قام الأمريكيون في تلك البلاد بتشجيع انقلاب ضد حكومة واقعة تحت تأثير الشيوعية، اعتبروها خطراً على سلام أمريكا الوسطى. وقد فهمنا نحن الإجراء الذي اتخذته الولايات المتحدة هناك، وعملنا ما نستطيع وما لا نستطيع حتى لا نعرقل جهودها في مجلس الأمن. لكنهم الآن يتصرفون بصورة مغايرة تماماً لما عملناه معهم. وعندما أثرنا هذه النقطة بالذات مع المسئولين الأمريكيين، لم يستطيعوا الإجابة عنها.

وكنا نعتقد أنه مهما بلغ الغضب بالولايات المتحدة، فإن حكومتها ستعمل على استخلاص أحسن النتائج من الوضع بالنسبة لمستقبل أوروبا الغربية التي كانت سلامتها الاقتصادية مهددة في هذا الوقت. لكن الحقيقة لم تكن كذلك، فقد قيل في تفسير موقف الرئيس أنه نجم عن استيائه من أن حلفاءه قاموا بالإجراء العسكري دون إذنه، وأن عليهم أن يدفعوا ثمن ذلك، وقد دفعوه فعلاً. ويبدو أن التحذيرات الكثيرة السرية منها والعلنية التي كنا قد بعثنا بها إلى المسئولين الأمريكيين خلال الأشهر الطويلة الماضي

التي تذرعنا أثناءها بالصبر، لم تلطف من وجهة النظر الرسمية الأمريكية بل على العكس زادتها حدة واشتعالاً. فلو أن شخصاً تلقى تحذيراً من صديق له بأن ذلك الصديق سيقوم بإجراء ما، ولم يكترث بهذا التحذير، ثم أقدم الصديق على اتخاذ إجرائه فإن ذلك الشخص يشعر بالمرارة. وشعوره بخطئه في التقدير والحكم على صديقه سيزيد شعوره بالمرارة، وهذا المثل يمكن تطبيقه على الدول أيضاً.

ودرست الحكومة في لندن الخطوات العملية، وكانت مصممة على أن ترتيبات تطهير القناة يجب أن تتم قبل أن يطلب إلى القوات الحليفة أن تقوم بأكثر من مجرد انسحاب رمزي، كما أرادت أيضاً أن تضمن أن تبدأ المفاوضات حول الإدارة المقبلة للقناة قبل أن ينتهي الجلاء. واستعدت الحكومة أن تقوم بسحب القوات الحليفة واحدة بعد أخرى على أن تتقدم قوات الأمم المتحدة لتحل محل الوحدات المنسحبة، وعلى أن يعد جدول في الوقت ذاته يحدد الخطوات التي ستتبع لتنفيذ عملية تطهير القناة، وموعد كل خطوة منها. ومن الضروري الحصول على ضمان بأن هذا الجدول سيوضع موضع التنفيذ بطريقة فعالة قبل القيام بأي انسحاب. وكانت الحكومة واثقة من أنها تتمتع بتأييد الرأي العام فيما يتعلق بتمسكها بتلك الشروط، وطلب إلى وزير الخارجية أن يوضح الحد الأدنى من هذه الشروط إلى المستر همرشولد الذي كان على وشك السفر إلى القاهرة.

وأخذ الجو في الأمم المتحدة يربد شيئاً فشيئاً. فالحكومة المصرية تسعى لأن تكون هي صاحبة الفصل في تشكيل القوة الدولية وتحديد

اختصاصها. وعلى الرغم من أن المصريين هم الذين قاموا بتخريب القناة وإقفالها، فقد أصبحوا يرفضون الآن أن تشترك فرق التطهير التابعة لنا في عملية تطهير القناة. وأخذ عبد الناصر يحاول إملاء شروطه كمنتصر، بينما شرع السوفييت يعوضونه عن المعدات الحربي التي خسرها في المعركة.

وقرر الرئيس أيزنهاور تأجيل محادثاته معي ومع المسيو موليه إلى أجل غير مسمى، ورفض استقبال وزير خارجيتنا في واشنطن، كما رفض مقابلة المستر كيسي وزير خارجية استراليا الذي كان يحمل إليه رسالة من رئيس وزراء استراليا. ويبدو أن حكومة الولايات المتحدة قد وقعت الآن تحت سيطرة فكرة واحدة هي اضطهاد حلفائها. وبينما كان المستر دالاس – الذي لا يزال في دور النقاهة في عملية جراحية أجريت له– يستنكر الحقيقة بأننا لم نستطع إنزال عبد الناصر عن كرسيه، ويعلن أن من الواجب عدم السماح له بالمضي ناجيا بغنيمته، كانت إجراءات الحكومة الأمريكية تتجه إلى تحقيق عكس ذلك تماماً.

وعندما زار همرشولد القاهرة، وجد عبد الناصر في غاية الانشراح، وكانت الدعاية المصرية تكثر من القول عن احتمال نشوب اضطرابات في بورسعيد إذا استمر بقاء القوات البريطانية والفرنسية فيها أياماً أخرى. ووجدت هذه الدعايات لها آذاناً صاغية في الجمعية العمومية للأمم المتحدة. ثم عادت الحكومة المصرية، فهددت بطرد جميع الرعايا البريطانيين من أراضيها. وكان الغرض من هذا التهديد تشديد الضغط علينا للانسحاب.

وعاد همرشولد من القاهرة في التاسع عشر من نوفمبر ليقدم تقريره إلى الأمم المتحدة عن نتائج محادثاته مع الحكومة المصرية. وقام كل من وزير خارجيتنا وزميله الفرنسي بجهود كبيرة في الحقل السياسي الذي اشتد في نيويورك، محاولين الحصول على نتائج مثمرة ومتبصرة. وتجنب الوزيران الكثير من الأخطار، فقد حاولت مصر أن تحصل على حق الفيتو بشأن تأليف القوة الدولية. ولكن الجمعية العامة رفضت ذلك، كما رفضت إعطاءها السلطة التي أرادتها لتقرير الأماكن التي يجب أن توضع فيها هذه القوة. ورغبت مصر في أن تحصر القوات الدولية في مناطق حدود الهدنة بينها وبين إسرائيل، كما رغبت في أن لا يكون للقوة الدولية أي عمل آخر بعد انسحاب القوات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية من أراضيها. ولم توافق الجمعية العامة على ذلك أيضاً وقررت أن لا تسحب القوة، إلا إذا قررت الجمعية العامة نفسها أن مهمتها قد تحققت.

وتقرر أن تعقد الجمعية العمومية جلسة عامة في الثالث والعشرين من نوفمبر، وأصبح من المتعين على الحكومتين البريطانية والفرنسية أن تتخذا قراراً في موضوع الانسحاب. وكنا قد سمحنا لطليعة من القوة الدولية مؤلفة من مائة جندي دانمركي ونرويجي بدخول بورسعيد، كما وعدنا بتسهيل نزول ومرور الوحدة اليوغوسلافية التي كانت في طريقها بحراً إلى بورسعيد. وكنا على استعداد لتزويد قوات الأمم المتحدة التي تقرر أن تبلغ الأربعة آلاف جندي في اليوم الأول، بما تحتاج إليه من سيارات ومعدات ومستودعات.

وقررت الوزارة على ضوء هذه الشروط إجراء انسحاب رمزي، فنسحب سرية من فوج "كنت" الملكي، لكنها لم تكن مستعدة للقيام بأكثر من هذا حتى تظهر مناقشات الجمعية العامة، ما إذا كانت الأمم المتحدة حقاً على استعداد للقيام بالالتزامات التي أخذتها على عاتقها.

* * *

وفي ذات يوم الجمعة من الأيام الأولى من شهر أكتوبر، كنت قد انطلقت بسيارتي في الساعات المتأخرة بعد الظهر إلى تشيكرز، ومعي أحد سكرتيري الخاصين، فعرجت على مستشفي "يونيفرستي كولج"، لعيادة زوجتي التي كانت تحل فيه. ولم أكد أجلس معها في الغرفة بضع دقائق، حتى شعرت بقشعريرة فجائية ارتجف لها كل جسمي، وأكدت لي زوجتي أن درجة الحرارة عادية في الغرفة. وبعد دقائق أصبت بحمى عنيفة، ونقلت في الحال إلى الفراش في غرفة مجاورة، ولم أعرف ماذا حل بي بعد ذلك، ولكن قيل لي أن حرارتي ارتفعت إلى (١٠٦) درجات فهرنهايت. وقضيت عطلة نهاية الأسبوع في المستشفي، ثم شعرت يوم الاثنين ببعض الراحة والانتعاش فغادرته، وأغلب الظن أن هذا الانتعاش كان خادعاً لأنه من المظاهر العامة لهذه الحميات، وكثيراً ما تعقبه نوبات متتابعة من الضعف والإعياء. وهذا هو ما ثبت لي بالفعل، إلا أنني أحسست في ذلك الوقت أنني استرددت صحتي إلى حد جعلني أعود إلى استئناف عملي.

وفي مطلع نوفمبر شعر اللورد إيفانز الذي كان يشرف على علاجي بالقلق من حالتي الصحية، إذ على الرغم من أن الحمى لم تعد إلي فإنه لم يكن

ثمة شك في أنها أضعفت قواي، وخشي اللورد من أن تكون دليلاً على إصابتي من جديد بمرض المرارة الذي كنت أعاني منه فيما مضى. وكان هناك احتمال بأن ما أعانيه من إعياء قد جاء نتيجة ضغط العمل المتواصل الذي كنت أقوم به ليلاً ونهاراً خلال الفترة الطويلة السابقة وانقضت أشهر طوال دون أن آخذ عطلة نهاية الأسبوع ولو مرة واحدة. وكانت الحالة غير مطمئنة مما دعا الدكتور إيفانز إلى مطالبتي بضرورة الحصول على أجازة من عملي، بأي حال من الأحوال ولو لمدة قصيرة، وأفهمني أنه سيصبح أكثر قدرة بعد تلك الأجازة على أن يقرر ما إذا كانت حالتي الصحية الراهنة وليدة مرحلة مؤقتة، أو هي أعراض شيء أكثر خطورة. وبناء على رأي الطبيب وبعد التشاور مع كبار الزملاء، وافقت على قرارهم بالذهاب لفترة عدة أسابيع إلى جزيرة جمايكا. وطرت إلى هناك في الثالث والعشرين من نوفمبر، وتكرم صديقانا السيد والسيدة إيان فليمنج فأعارانا بيتهما الهادي في "العين الذهبية"، وقد نظمت الأمور بحيث أظل على علم بالقرارات العاجلة التي يتحتم على الوزارة اتخاذها عن طريق الاتصال البرقي. وعلى الرغم من أنني لم أحضر جلسات مجلس الوزراء –التي شرحت قبل قليل القرارات التي اتخذت فيها– فقد وافقت عليها سلفاً قبل سفري إلى جمايكا. وكان المستر بتلر، حامل أختام الملكة، يرأس أثناء غيابي جلسات مجلس الوزراء، ودأب هو والزملاء الآخرون على اطلاعي على كل ما يجرى من تطورات، كما واصلنا تبادل وجهات النظر بصدد القرارات المتعلقة بها.

* * *

وأعلن الرئيس أيزنهاور قبل اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة من جديد عن رغبته في تقوية التحالف الانجليزي الأمريكي. وعلى ضوء هذا الإعلان، قام وزير خارجيتنا وسفيرنا في واشنطن بتحديد اتصالاتهما مع كبار المسئولين الأمريكيين، وتبادل وجهات النظر معهم. فقد كنا نحن والولايات المتحدة شركاء في حلفي شمال الأطلنطي وجنوب شرقي آسيا، وكان التهديد السوفييتي الراهن موجهاً إلى منطقة الشرق الأوسط الواقعة بين دائرتي هذين الحلفين. وكان من الصعب علينا –ونحن حليفان في منطقتين من العالم– أن لا نكون كذلك في منطقة ثالثة. لكن هذه المحاولات لم تصل بنا إلى نتيجة، إذ أعلن مصدر أمريكي كبير بصراحة أن من المستحيل في هذه المرحلة على الحكومة الأمريكية أن تجري محادثات مع حكومة جلالتها، واتهمنا "بعرقلة" قرارات الأمم المتحدة، كما عزى إلينا أننا خلقنا هذا "الإظلام" في العلاقات بين بلدينا.

وعندما اجتمعت الجمعية العمومية وافقت على الخطوات التي اتخذها السكرتير العام للأمم المتحدة لتطهير القناة، وأقرت تعريفاً لوظائف القوة الدولية وواجباتها. وكانت الكتلة السوفييتية هي الوحيدة التي صوتت ضد هذا القرار، الذي أقرته الجمعية بأغلبية خمسة وستين صوتاً مقابل تسعة أصوات. وبحثت الجمعية بعد ذلك في مشروع قرار تقدمت به كتلة الدول الآسيوية الأفريقية ينص على إبداء الأسف لبقاء القوات الانجليزية والفرنسية حتى هذا التاريخ في بورسعيد، ويطلب إليها الانسحاب فوراً. وألقى المستر شبيلوف خطابا ألهمنا فيه بعدم وجود نية الانسحاب لدينا،

وتناسى الإجراءات التي قامت بها بلاده في المجر، ووجه هجوماً تهكمياً عنيفاً على العدوان الانجليزي الفرنسي.

وتحدث بعده المستر ليستون بيرسون، فوصف ملاحظات الوزير السوفييتي بأنها "اعتداء لفظي على الحقيقة"، ومضى يقول أن كندا ترى أن شروع بريطانيا وفرنسا في تنفيذ رغبات الأمم المتحدة، يجعل مشروع القرار المعروض أمراً غير ضروري. وحث الجمعية العامة على توجيه اهتمامها إلى المسائل العملية.

وأحس المسيو سباك -بما عرف عنه من حنكة دبلوماسية- بالفرصة التي أوجدها الوضع فسارع إلى التمسك بها وانتهازها، واقترح إدخال تعديل ودي على المشروع يقضي بحذف الدعوة إلى الانسحاب الفوري وينص على ملاحظة الأمم المتحدة لما تقوم به بريطانيا وفرنسا في الوقت الحاضر، ويؤكد أهمية الدور الذي ستقوم به قوات الأمم المتحدة. ولو وافقت الأمم المتحدة على هذا التعديل، لعززت مركزها إلى درجة غير عادية ولهيأت فرصة حقيقية للبدء في مفاوضات على النطاق الواسع المتعلق بالنزاع العربي الإسرائيلي، في الوقت الذي يحتفظ فيه الغرب بأوراقه الرابحة، ولأصبح من الممكن بصورة مساوية وموازية أن يعالج وضع مستقبل القناة بالشكل الذي يجب أن يعالج فيه، على اعتبار أنه مسألة دولية عظيمة الأهمية تتصل بحياة العديد من الشعوب اتصالاً لا يقل عن علاقاتها بمصر ذاتها. وظهر في فترة من فترات المناقشة أن هذا التعديل سينال موافقة الأمم المتحدة، ولو ألقت الولايات المتحدة بجميع ثقلها

لصالح هذا التعديل لكان من المؤكد الأخذ به، ومع ذلك فقد نال التعديل (٢٣) صوتاً مقابل (٣٧) ضده وامتناع (١٨) صوتاً بينها الولايات المتحدة.

أما الدول التي أيدت تعديل المسيو سباك فهي: استراليا– بلجيكا– البرازيل– كندا– الصين الوطنية– كوبا– الدانمرك– جمهورية الدومنيكان– فرنسا– أيسلندا– إسرائيل– إيطاليا– لكسمبورج– هولندا– نيوزيلندة– النرويج– بيرو– البرتغال– السويد– سيام– تايلاند– تركيا– أفريقيا الجنوبية– المملكة المتحدة.

وهكذا رفضت الجمعية العامة نصيحة المسيو سباك والمستر بيرسون، وعرف مندوبو الدول أن الولايات المتحدة وقفت ضدنا من جديد. أما مشروع القرار الأسيوي الأفريقي فقد أقر بأغلبية (٦٣) صوتاً مقابل خمسة أصوات وامتناع ما لا يقل عن عشرة أصوات. وكان الدفاع الذي تقدمت به الولايات المتحدة عن اقتراعها هذا أنها أسيرة سياستها وأنه لم يكن لها الخيار في ذلك. وقد أحدث هذا الاقتراع كثيراً من السخط في بريطانيا لأنه جاء في وقت كنا قد امتثلنا فيه لقرارات الأمم المتحدة.

وقد عبر المسيو سباك على الأثر عن آرائه في الأمم المتحدة إلى الجماهير، وأنا اقتبسها هنا لأنني لا أوافق عليها. فقد نشر مقالاً في مجلة "الشؤون الخارجية" تحت عنوان: "الغرب غير متفق" يقول فيه:

"في جهاز الأمم المتحدة الحالي –الذي يختلف عما شاء مؤسسوها أن يكون وعما أملوا فيه– يسمح بحدوث كل شيء ما عدا الحرب

السافرة. ففي الإمكان خرق المعاهدات، ونقض العهود، وتهديد دول لجيرانها، أو خداعها، ما دامت الحرب الحقيقية لا تقع. ولا ريب في أن موقف مصر في الشهور الأخيرة القليلة هو خير ما يمكن ذكره على سبيل المثال، إذ بينما كانت تحظر على البواخر الإسرائيلية المرور في قناة السويس وتبعث بالفدائيين لينشروا الموت في الأراضي الإسرائيلية وتخرق ميثاق القسطنطينية وترسل الأسلحة إلى الجزائر لاستخدامها ضد الفرنسيين هناك وتستعد للهجوم على جارتها، كانت الأمم المتحدة عاجزة عن التدخل لأن مثل هذا التدخل خارج على نصوص ميثاقها كما يفسر الآن. أما إذا هاجمت إسرائيل مدفوعة باليأس شبه جزيرة سيناء وإذا نزلت القوات البريطانية والفرنسية في بورسعيد، فإن هذه الأعمال توصم حالاً بالعدوان، وفي الوقت ذاته فإن أولئك المحايدين الذين كانوا يتطلعون دون اكتراث إلى أعمال القمع الوحشي للثورة في المجر لم يستطيعوا أن يجدوا كلمات فيها بعض القسوة والخشونة الكافية لإدانة ذلك العمل.

"وكان الدور الذي لعبته روسيا السوفييتية والدول التابعة لها خلال المناقشات في الدورة الحالية للجمعية العامة مثيراً للفزع والحنق، فقد جعلت هذه الدول من نفسها في كل وقت وردت فيه قضية مصر المدافعة عن توصيات الجمعية العامة، بينما كانت تعامل التوصيات الأخرى المتعلقة بقضية المجر وكأنها حروف ميتة لا حياة فيها. وهذا الموقف لا يمت إلى الأخلاق بصلة، حتى إن سلطة الجمعية نفسها وكيانها أصبحا يتأثران به تأثراً عميقاً وكليا. وليس من الممكن في ظل مثل هذه الأوضاع أن نصدق

أن في الإمكان المحافظة على السلام أو ضمان العدالة الدولية".

ولم تظهر في الأيام التي تلت هذا التصويت في الجمعية العامة أية بداية للمفاوضات على القضايا الهامة التي يعتبر هذا النزاع تعبيراً عنها. وقد ظلت هذه القضايا مما يزعج المستقبل، ولم تلبث أن أزعجته بالفعل. فقد واصلت الحكومة الأمريكية الصمت في عناد، مما حمل وزير خارجيتنا وزميله الفرنسي على العودة. وبقيت المشكلة العربية الإسرائيلية دون حل، وأعيدت القناة مرة أخرى لإشراف رجل واحد انتشل من وقعته ونفض عنه الغبار ووقف بعد المعركة وسلطاته كلها في يديه.

وعندما كنت أكتب هذا الكتاب "في أغسطس ١٩٥٩"، رفضت السلطات المصرية السماح للشحنات التجارية الإسرائيلية المنقولة في بواخر شعوب أخرى بالمرور عبر القناة في طريقها إلى الشرق الأقصى. ولم تتخذ الأمم المتحدة أي إجراء إزاء هذا الخرق لحقوق الدول في ممر مائي دولي، وسيكون من السذاجة أن تتوقع دول أوروبا الغربية حرية المرور في القناة في جميع الأوقات الطارئة إلا إذا كانت لها القوة لضمان هذه الحرية، وهو ما لا يتوقع أن يتوفر لها ثانية.

ويقول رأي عابر أن حوادث السويس كانت نجاحاً للأمم المتحدة، ولسوء الحظ لم تكن الحقيقة كذلك. فليس هناك مثال معروف على عمل إيجابي قامت به الأمم المتحدة، عندما كانت الدولتان الكبيرتان في وضع متعارض. أما في مشكلة السويس فقد تضامنت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي معاً في الجمعية العامة للأمم المتحدة في إصدار التعليمات بصدد

مشكلة السويس. ولقد نفذت تعليماتهما، ولكن وقوفهما معاً في هذا الصدد لا يعني أنهما كانتا على حق، فمن الصعب أن يكون كل منهما على حق. فالروس ما زالوا في المجر، والمصريون ما زالوا المسيطرين على القناة. وقد يؤدي بعد المسافة إلى غموض الرؤيا، لكنه لا يغير شكلها. ولو كانت سلامة القارة الأمريكية معرضة للخطر فإن الولايات المتحدة ما كانت لتتخذ مثل هذا الموقف الذي اتخذته من ناحية قانونية.

* * *

وتعرضت الحكومتان البريطانية والفرنسية لضغط شديد في الأمم المتحدة، لتحديد موعد لسحب قواتهما، وقامت الولايات المتحدة بدور قيادي في هذا الموضوع. وقد اتصل المستر همفري وزير مالية أمريكا بالمستر بتلر، وأوضح له أن الولايات المتحدة لن تقدم لبريطانيا أي عون إلا بعد أن تصدر بيانا عن موعد انسحابها، وأضاف في رسالة تالية أن الحكومة الأمريكية تعني بذلك تحديد موعد مبكر لمثل هذا الانسحاب.

وكان هذا فوق ما يمكن لنا قبوله، فلم نكن نحن ولا الفرنسيون على استعداد لتعيين موعد محدد للانسحاب وإعلانه للعالم قبل أن تتحقق لنا شروط معينة. وكانت الضرورة المحلية بالنسبة لنا هي أن نضمن من السكرتير العام للأمم المتحدة تأكيدات دقيقة، قبل أن تسلم مسئولياتنا في بورسعيد إلى الوحدات الدولية.

وقد تمكنا عن طريق الجدل المستمر من السير قدماً إلى حد ما في طريقنا. فقد وافقت الأمم المتحدة على أن تصل قواتها إلى حجم قادر

كفء، على الرغم من أنها في النهاية لم تضم الوحدة الكندية التي كنا نأمل في اشتراكها والتي كانت على استعداد لهذا الاشتراك. وقبلت الأمم المتحدة مسؤولية تطهير القناة في أسرع ما يمكن وتقرر أن تبدأ عمليات المسح والغوص قبل انسحاب القوات الحليفة. ولم يؤخذ من ناحية أخرى باقتراحنا الخاص بوضع وسائل رفع الأنقاض المتوفرة لدينا ولدى الفرنسيين تحت تصرف الأمم المتحدة، ولم تجر الاستفادة منه مطلقاً مع أن أسطول إنقاذنا كان يعمل بكفاءة عظيمة ونجاح منقطع النظير في بورسعيد وفي مدخل القناة لتطهيره. ولو أمكن استخدام إمكانياتنا بصورة واسعة النطاق، لتم تطهير القناة قبل عدة أسابيع، أما التأخير فكان ناشئاً عن الخوف من إغضاب عبد الناصر.

وأصررنا على ألا يكون هناك أي تمييز من المصريين ضد البواخر البريطانية والفرنسية بعد أن يتم فتح القناة، وقد تحقق لنا هذا. وتم الاتفاق على أن تستأنف المفاوضات حول مستقبل القناة على أساس المبادئ الستة التي وافق مجلس الأمن عليها بالإجماع، وأدى هذا الإنفاق إلى إرضاء المنتفعين بالقناة وتثبيط عزائمهم. وحثثت على وجوب الالتزام باقتراحات الدول الثماني عشرة التي كانت الولايات المتحدة قد لعبت دوراً كبيراً في وضعها لاسيما أن مجرد معارضة الدول الشيوعية لها باستعمال حق الفيتو لم تكن مبرراً كافياً للتخلي عنها. وقد أيدتني الحكومة الفرنسية في رأيي، وأصدرت حكومتنا في الثالث من ديسمبر تصريحاً يؤكد هذا الموقف. لكن المستر همرشولد لم يرحب به، إذ أنه كان قد التزم في

محادثاته مع المصريين بأن مقترحات الدول الثماني عشرة لاغية. أما نحن فقد أبدينا وجهة نظرنا القائلة بأن مقترحات مماثلة، يمكن لها وحدها أن توجد ضمانات بديلة مقبولة لحرية المرور عبر القناة، وكان من الواجب أن يكون هذا الرأي أساساً لمفاوضات مقبلة.

وعلى الرغم من أن الحكومتين البريطانية والفرنسية لم تحصلا إلا على إرضاء جزئي لمطالبهما فقد وافقتا –كارهتين– على استئناف سحب قواتهما. فقد ضمنت المفاوضات عملاً جدياً للقوات الدولية في منطقة القناة، كما أمنت أن تكون بإعداد أوفر. وأسفرت أيضاً عن تيقظ الرأي العام الأمريكي –لا الحكومة الأمريكية نفسها– للأخطار المشتركة نظراً لازدياد التغلغل السوفييتي وتأجج القومية العربية. ومع ذلك، فقد رفضنا الإعلان جهارا عن موعد محدد للانسحاب النهائي، إذ أن مثل هذا الإعلان كان خليقا بأن يكون إشارة لمظاهرات جديدة واضطرابات في بورسعيد. وعلى ضوء ملاحظاتنا وضعت خطط مراحل الانسحاب بالاتفاق بين القائد العام للقوات الحليفة وقائد القوات الدولية، مع مراعاة مشاكل النقل وضرورة المحافظة على الأمن العام في المنطقة. وقررنا بالتشاور مع الحكومة الفرنسية أن يكون الثاني والعشرون من ديسمبر، اليوم الأخير للجلاء.

وفي الأسابيع الختامية الأخيرة للاحتلال الانجليزي الفرنسي، بذل المصريون كل ما في وسعهم لإثارة الحوادث وعرضها على العالم وكأنها نتيجة لاستفزازنا. وعلى الرغم من اتفاقيات وقف إطلاق النار فقد كانوا ينصبون

الكمائن ويطلقون النار على دوريات الحلفاء ويقذفونها بالقنابل اليدوية التي تصيب سياراتها العسكرية، وهربت الأسلحة باستمرار إلى بورسعيد، بينما وجهت دعايات سامة قوية إلى سكانها محرضة إياهم على سلطات الحلفاء. وكان هذا النشاط المصري على غرار غارات الفدائيين السابقة على إسرائيل، وأوقع إصابات كثيرة بين الفريقين. وعلى الرغم من هذه الأوقات كانت عصيبة وحرجة فقد تحلى ضباط الحلفاء وجنودهم بالبرود والصبر والهدوء، وكثيراً ما احتج الجنرال ستوكويل –القائد البريطاني في بورسعيد– لدى قائد الأمم المتحدة على أفعال المصريين ولكن دون جدوى.

وعدت من جمايكا في الرابع عشر من ديسمبر، وكنت قد تبادلت في غيابي الرسائل الودية مع الرئيس أيزنهاور، لكن هذا التبادل لم يقربنا خطوة واحدة من الاجتماع المقترح لرؤساء الحكومات رغم الحاجة الملحة إليه، وكنت استعدت الكثير من قواي البدنية ولم يتطرق إلى الشك آنذاك في النصيحة التي كان على الأطباء أن يقدموها إلي في ديسمبر.

وأفضيت في مطار لندن حيث كان عدد من الزملاء في استقبالي ببيان، لخصت فيه الموقف واحتمالات الساعة فقلت:

"يبدو لي من حقيبة بريدي ومن الأدلة الأخرى أن ثمة تفهما آخذا في الازدياد في كندا والولايات المتحدة أيضاً للدوافع التي أرغمت بريطانيا وفرنسا على اتخاذ إجراءاتهما في الشرق الأوسط، وأنا واثق من أن هذا التفهم سيستمر في الازدياد.

"وقد يكون تأليف القوة الدولية نقطة التحول في تاريخ الأمم

المتحدة، ولكن هل في إمكان أحد أن يفترض أن مثل هذه القوة كانت ستنشأ لو لم نقم بعملنا؟ بالطبع لا.

"ومن الحق أن يقال أنه كان في الإمكان السماح للحوادث بأن تغير اتجاهها، وللحركات الحربية بأن تنتشر وتتطور، ولمحور موسكو- القاهرة بأن ينفذ خططه، وما كانت كل هذه الأمور لتحدث لنا قلقا فوريا أكثر مما عانيناه. فقد كان من السهل أن لا نعمل شيئاً، وقد يكون من السهل أن لا نعمل شيئاً، وقد يكون هذا من السهل لكل حكومة، بل قد يكسبها شعبية في بعض الأوساط. قد يكون هذا سهلاً، ولكنه مميت، كما كان في السنوات الواقعة بين الحربين.

"وكلنا يدرك الآن ماذا كان السوفييت يعدون ويخططون في الشرق الأوسط. فقد كانت روسيا تمد الديكتاتور المصري، بمثل هذه الكميات الهائلة من الأسلحة التي حسر النقاب عنها، إدراكاً منها أن مطامحه تتفق مع أغراضها.

"والهدف من هذا هو الحصول على دول تابعة جديدة، ولكنها هذه المرة في الشرق الأوسط. وإني لعلى ثقة واقتناع أكثر من أي وقت مضى في تاريخ حياتي العامة، بأنني وزملائي كنا على حق في القرارات التي اتخذناها والتي سيبرهن التاريخ على صحتها".

وتحدثت عن الخطوات المقبلة فقلت:

"يبدو لنا أن ثمة أمرين رئيسيين، فالقناة يجب أن تطهر بجميع السبل

المتيسرة وبدون أي تأخير ومن الواجب أن نقرر مستقبلها وبصورة دائمة، كما أن من واجب كل بلاد معنية أن تأخذ وجهة نظر جديدة وأن تبذل محاولة أخرى لحل المشاكل التي جعلت الشرق الأوسط مضطرباً طيلة المدة الطويلة الماضية".

وتناولت إثر عودتي الغذاء أنا وزوجتي على انفراد مع السير ونستون تشرشل وزوجته، وقد تناقشنا مناقشة مستفيضة لخص السير ونستون في نهايتها رأيه في الموقف قائلاً: "ما أروعه من موقف تسند إليه ظهرك لتقاتل من جديد".

ووجدنا حكومة الولايات المتحدة أكثر استعداداً للمساعدة في موضوعين: هما دعم الإسترليني، ومدنا بالبترول. ولكن مشاكل أخرى نشأت فيما يختص بمنطقة القناة، مما أربك خطة انسحابنا، وظلت أمريكا على موقفها الصامد تماماً من هذا الموضوع. وشرح وزير خارجيتنا للمستر دالاس هذه المصاعب في اجتماع عقداه في باريس في الرابع عشر من ديسمبر. وكنا نريد أن نجد حلاً لهذه المصاعب قبل أن ترحل قواتنا نهائياً، ولكن رد فعل دالاس كان وكأننا نريد أن نخلق الأعذار للماطلة والتسويف في انسحابنا مع أن الحقيقة لم تكن كذلك، وواضح أنه لا يستطيع أن يحلنا من التزاماتنا بالانسحاب، لأن قبول تحللنا سيكون بمثابة نقض للعهد الذي قطعته الحكومة الأمريكية على نفسها للكونجرس وللرأي العام الأمريكي. وأصر على القول أن عملنا قد أثار السخط في أنحاء الولايات المتحدة، وكانت اللهجة الشديدة والقاسية التي استخدمها لا تتفق مع

تقارير ممثلينا الذين كانوا يواصلون القول بأن المشاعر العنيفة التي ظهرت ذلك الوقت في واشنطن لم تكن تمثل حقيقة الرأي العام الأمريكي.

وقال وزير خارجيتنا للمستر دالاس إننا قلقون على مستقبل الرعايا البريطانيين وممتلكاتهم في مصر. فقد كان عدد هؤلاء الرعايا يقدر بنحو عشرة آلاف شخص أخرج منهم ألفان وخمسمائة شخص في منتصف ديسمبر بطريق مباشر أو غير مباشر، كما لقي نحو ثلاثة آلاف وخمسمائة فرنسي نفس المصير. وصادرت الحكومة المصرية الكثير من ممتلكات البريطانيين والفرنسيين، وكان خطر طرد جميع رعايانا بصورة عامة من البلاد ماثلاً للعيان الآن. أما الرعايا المصريون في بريطانيا فلم يمسهم سوء أو إزعاج.

وقمنا بضغط دبلوماسي شديد في الأمم المتحدة، ولم يتحقق الطرد العام لرعايانا من مصر. وكنا نحاول الاتفاق أيضاً على نوع من النظام يتعلق بالتحكيم، إما عن طريق الأمم المتحدة وإما بصورة مباشرة مع المصريين حول مشاكل طلبات التعويض والطلبات المعاكسة لها وهي التي ستظهر حالاً. وتشمل هذه المشاكل قيمة الممتلكات البريطانية والفرنسية المصادرة في مصر وتكاليف تطهير القناة والتقدير العادل للخسائر الناجمة عن القتال. وعندما انسحبنا كان النقاش حول هذه المواضيع ما زال مستمراً.

وخرجنا من مشكلة أخرى بحل أفضل. فقد اعتقلت الحكومة المصرية أربعمائة وخمسين مدنياً بريطانياً من الموظفين في شركات المقاولات المتعاقدة في قاعدة قناة السويس العسكرية، وكانوا يعملون هناك وفقاً لاتفاقية عام ١٩٥٤ مع مصر. وقد صممنا على أن لا نتركهم معتقلين،

وكان لدينا نحو مائتين وخمسين أسيراً مصرياً، وهكذا تم تبادل هؤلاء المعتقلين في اليوم الذي سبق الرحيل النهائي.

وكان التعاون الانجليزي الفرنسي طوال هذه الأسابيع السبعة التي استغرقتها هذه العملية –برغم قصرها، وعدم حسمها، ومشقتها، وبرغم ما كان فيها من تحرش وغضب– رائعاً وبتوافق وانسجام كاملين على جميع المستويات، فقد نما بين القوات العسكرية العاملة معا شعور من الاحترام المتبادل، ودللت بسالة جنود المظلات من الدولتين والتنفيذ السريع الدقيق للعمليات الجوية والتوقيت الرائع لعملية الإنزال البحري وما تبع ذلك من عمليات عسكرية، على الانسجام في العمل في جهاز يندر وجوده بين شعبين حليفين. ولم يحدث طيلة العمليات أو بعدها أي تبادل للسباب والتهم السياسية والعسكرية، ولربما كان من الطبيعة البشرية أن يلقى اللوم علينا بعد انتهاء العملية لعدم إيجاد سبيل لتحقيقها بصورة أسرع، ولكن شيئاً من هذا لم يحدث قط. وبالإضافة إلى الاحترام الصادق الذي حمله جنودنا وبحارونا وطيارونا لزملائهم الفرنسيين بعد عودتهم من هذه العملية المشتركة، يجب أن نؤكد اعتراف الشعب البريطاني بالجميل لهذا التفهم الذي بدا من جارتنا الصادقة الودود.

وعندما كانت قواتنا في طريق العودة قبيل عيد الميلاد، أرسلت إشارة إلى الجنرال كيتلي أقول فيها:

"من العسير أن نتصور مهمة لم تقابل بالشكر أكثر من مهمتك ومهمة أولئك الذين عملوا تحت قيادتك في الأسابيع الأخيرة. ولكنني

كنت أتطلع دائماً بإعجاب عظيم إلى الأناة والنظام، اللذين أبدتهما جميع قواتنا من مختلف الرتب طيلة العملية. ولما كانت المهمة الرئيسية قد تمت الآن فإني أود أن أبعث بتهاني واعترافي بالجميل، وأني لعلى يقين من أن التاريخ عندما سيسجل ما حدث سيظهر أن جهودك لم تذهب هباء".

* * *

وكانت عملية السويس إجراءاً عاجلاً قصير الأمد تكلل بالنجاح، ومحاولة لوقف تدهور بعيد المدى منيت بالفشل. فقد كانت الحرب بين مصر وإسرائيل أمراً لا مفر منه إذا حسبنا حساب نوايا ناصر التي طالما أعلن عنها. وإذا ما وقعت هذه الحرب، فإنها ستنتج خطراً عظيماً على السلام العالمي. وكان من الخير أن لا تقع الحرب في أي وقت تختاره مصر، ولولا عمل بريطانيا وفرنسا السريع لأدى الانفجار حتماً إلى نتائج وخيمة العاقبة، وكنتيجة لهذا فإن العالم قد كسب وقوع الصراع في تلك اللحظة لا بعد بضعة أشهر، عندما تكون النتائج بالنسبة للأحداث العالمية أكثر خطورة.

ولم ننجح نحن في أهدافنا الواسعة، إذ لم نحقق الصلح بين العرب وإسرائيل، كما لم ننجح في إعادة الإشراف الدولي للقناة، ولكن الحق أننا حققنا بعض النجاح في أشياء أخرى. إذ لا يعقل أن يقوم عبد الناصر أاو غيره من الزعماء العرب بعد ذلك بحرب إبادة ضد إسرائيل دون تأييد من الخارج. ومع ذلك فقد ظل عبد الناصر حاكماً لمصر، وظلت أطماحه خطرة للغاية، فالقناة تحت سيطرته، وأصبحت سوريا جزءاً من إمبراطوريته. ولكن تدخلنا قضى على الأقل على ذلك الفصل من الارتباك بالنسبة

للوضع في الشرق الأوسط، فقد أسفر عن ظهور مبدأ أيزنهاور الذي تدخلت انجلترا وأمريكا على أساسه في الصيف التالي في الأردن ولبنان، كما ساعد على إظهار عدم استعداد الغرب للسماح بترك المنطقة مفتوحة للتسرب وللعدوان من أية جهة جاء. لكن هذه الأرباح كانت جزئية، وما زال التوازن غير المتعادل قائماً.

وبعد مرور عام ونصف عام على هذه الحوادث، قام الجيش بفتنة في العراق أسفرت عن مصرع الملك وولي العهد ونوري السعيد وأفراد عائلاتهم وكثيرين غيرهم. وعلى الرغم من أن دعاية عبد الناصر الواسعة هي التي حرضت على هذه الحركة فإنها لم تفده في شيء. ونظراً لأن حكومتي لبنان والأردن قد عرفنا أنهما مهددتان بخطر عبد الناصر المخرب لهما، فقد طلبتا المساعدة من الغرب. ولكن مراقبي الأمم المتحدة العاملين في المنطقة نفوا أن هناك نشاطاً هداماً لعبد الناصر في أي من البلدين. وقد أيد المستر هامرشولد الأمين العام للأمم المتحدة وجهة نظر مراقبية، وتجاهلت الولايات المتحدة هذه الشهادة الدالة على قصر النظر، وأنزلت قواتها في لبنان، كما أرسلت بريطانيا قواتها بطريق الجو إلى الأردن دون الرجوع أولاً إلى الأمم المتحدة. وكان هذا العمل ضرورياً إذا أردنا المحافظة على حق هذين البلدين الصغيرين في الحياة، لكن عملنا كان على ضوء التفسيرات التي ظهرت إبان تدخلنا في بورسعيد مخالفة لميثاق الأمم المتحدة ونصوصه، ولا شك في أنه أكثر قبحاً بالنسبة إلى وجود مراقبي الأمم المتحدة في المنطقة وإعلانهم عدم وجود أي أساس من الواقع للتدخل الانجليزي الأمريكي.

وقد نجح التدخل في تحقيق أهدافه المحدودة، وهي إنقاذ لبنان والأردن فوراً، ولربما كانت المعرفة بأن إسرائيل ستحارب في حالة استيلاء الجمهورية العربية المتحدة على الأردن رادعاً أقوى، إذ أن مصر تدرك الآن دون شك ماذا تعنيه حرب إسرائيل؟

ولم تقع أية محاولة لإنقاذ العراق أو لوقف التدهور في الشرق الأوسط، فقد أخذ حلم الروس بالوصول إلى الخليج الفارسي يدنو من التحقيق شيئاً فشيئاً عن طريق سيطرة النفوذ الشيوعي في العراق، ولا يمكن كبح جماح هذه التطورات عن طريق تأييد عبد الناصر في الدور الذي يقوم به كحاكم يناوئ الشيوعية. ويقيني أن محاولة هذه الطريقة ستكون عديمة الجدوى كتأييد موسوليني ضد هتلر، وستؤدي في النهاية حتماً إلى إبادة أصدقاء الغرب إبادة تامة. ويشبه الوضع إلى حد ما موقف إيران عام ١٩٥١ عندما عدت إلى وزارة الخارجية، فقد تعرضت آنذاك لضغط شديد من الولايات المتحدة للتفاهم مع مصدق على اعتبار أن الشيوعية هي الضرر البديل. لكني لم أصدق هذا ورفضت قبول مثل هذه السياسة، مفضلاً انتظار الوقت لانتهز الفرصة وأقوم بعمل ينطوي على سلطة أكثر شعوراً بالمسؤولية، وكنت على ثقة من أن هذه الفرصة ستأتي، وأنا على ثقة الآن بأنا ستجيء أيضاً في البلاد العربية إذا أظهرنا مزيداً من الصبر، وإذا منحنا الفرصة والتشجيع لأولئك الذين يعتقدون أن مستقبل العالم يجب أن لا يوضع في يدي ديكتاتور عسكري أو تحت تسلط شيوعي.

وعلى الرغم من هذه الظاهرة الزائدة في تبادل الزيارات

والاجتماعات بين رجال السياسة في العالم فإن خطر الصراع العالمي لا يضعف ولا يخبو، ولهذا فإن كل ما نبغيه هو أن يتوقف. فالعصر الذي سيطر فيه الخوف من الحرب الذرية على العالم فأبعد شبح الحرب عنه قد بدأ في الزوال، لأن التوسع في إنتاج الأسلحة الذرية وامتلاكها يخلق نوعاً من الألفة، ومع هذه الألفة ينمو شعور عريزي بالميل نحوها وعدم الاهتمام، وليس من حقنا أن نعترض على الآخرين لصنعهم هذه الأسلحة التي سبقناهم نحن إلى صنعها. وسيزداد عدد الأرقام في الدائرة التي لم توضع قواعد محدودة لها بعد.

وقد عجزت الأمم المتحدة عن أن تفي بهذه الحاجة لأن مبادئها لم تنفذ، فإساءة استعمال الفيتو قد جعل مجلس الأمن عاجزاً، كما أن فشل الأمم المتحدة في خلق قوات دولية قد حرمها من أي دعم لسلطتها، ولعل موقف تلك المنظمة من الاتفاقات الدولية في السنوات الأخيرة كان أكثر خطورة. فهناك ميل متزايد إلى الأعضاء عن خرق الاتفاقات الدولية، وفي سبيل الوصول إلى تهدئة مؤقتة للأزمات كانت الجذور توضع لاضطرابات أشد عنفاً في المستقبل. فحتى شهر فبراير من عام ١٩٥٩ كانت الشحنات الإسرائيلية يسمح لها بالمرور عبر قناة السويس، لكن الحكومة المصرية منذ ذلك التاريخ أغلقت القناة في وجه البواخر التي تحمل البضائع الإسرائيلية. وعندما رفض قبطان إحدى البواخر الدانماركية الإذعان أوقفت سفينته واحتجزت شحنتها. ولم تجر أية محاولة حتى ولا من الصحافة المصرية للادعاء بأن هذه الشحنات ذات أهمية إستراتيجية.

وكان كل ما ذكرته هذه الصحف أن غاية إسرائيل "توسيع تجارتها مع الدول الأفريقية الآسيوية وتطوير اقتصادها" ولكن هذا الهدف قانوني تماماً، وتتعارض محاولات مصر في وقف الشحنات الإسرائيلية مع جميع الاتفاقيات المعقودة بموجب ميثاق عام ١٨٨٨ وميثاق الأمم المتحدة، بالإضافة إلى التأكيدات المتعددة التي صدرت عن مصر والولايات المتحدة في السنتين الأخيرتين. واستعمل الرئيس أيزنهاور في العشرين من فبراير عام ١٩٥٧ هذه العبارات: "يجب ألا نفترض أن مصر إذا انسحبت إسرائيل، ستمنع البواخر الإسرائيلية من استخدام قناة السويس أو خليج العقبة، وإذا قامت مصر –لسوء الحظ– بعد هذا بخرق اتفاقية الهدنة أو تنكرت لالتزاماتها الدولية، فينبغي وقتئذ أن يعالج المجتمع الدولي هذا الموقف بصرامة وحزم".

ولكن وقع ما تنبأ به الرئيس، ولم تحرك الأمم المتحدة ساكناً. وهذا الموقف من جانب المنظمة العالمية المفروض فيها أن تكون حارسة للاتفاقات الدولية يخلق كثيراً من الصعاب لإسرائيل، لكن عواقبه تكون أشد خطورة بالنسبة إلينا جميعاً لأن هذه السابقة ستدخل التاريخ الذي لا يمكن تغييره أو تحديه. واختيار الطريق السهل، وتأجيل اتخاذ القرارات، والفشل ولو في مجرد تسجيل احتجاج عندما تخرق الاتفاقات الدولية التي لم يجف بعد مداد توقيعها، لا تؤدي كلها إلا إلى سبيل واحد. أنها تجعل من الصعوبة بمكان عظيم معالجتها فيما بعد، وهكذا ندور في حلقة مفرغة. ويقوم الإغراء الخداع في الوصول إلى ترضية على افتراض قاتل.

وهناك الكثير مما هو غير حقيقي، ولا مقدر في مواقف الغرب الراهنة. ذلك أن للتنافس في الجزيرة العربية عواقب خطيرة فالولايات المتحدة تمد العربية السعودية بأسلحة حربية، وهذه تشجع بدورها الثائرين ضد سلطان مسقط، ونحن –بموجب ارتباطنا بمعاهدة– نساند السلطان في الدفاع عن أراضيه، وعبد الناصر يؤيد الثوار بكل ما لديه من وسائل. وكل هذا يكبد بريطانيا خسائر في الأرواح، وينزل الوبال الدبلوماسي بوحدة الغرب.

وهناك بعض الأمور الهامة الآن بالنسبة لسياسة الغرب تجاه أفريقيا. ولكن زعماء الغرب لا يتفقون على هذه المسألة، بل أنه لم تجر مباحثات دبلوماسية بشأنها. وهناك فهم ضئيل للغاية لما لمركز فرنسا من علاقة وثيقة بسلامة الشعوب الغربية وأمنها. ولا شك في أن خطط الجنرال ديجول الجديدة نحو الجزائر، تمتاز بالشجاعة وبعد النظر، ومن الواجب تأييدها بثبات.

وفي الإمكان وضع مشروع كمشروع مارشال لأفريقية على أن تساهم فيه كل من دول أوروبا الحرة حسب استطاعتها ورغبتها، وفي الإمكان دعوة روسيا للاشتراك فيه. ويحتاج هذا المشروع إلى الخبرة الإدارية والمشورة الفنية، ومن الممكن توفير كل ذلك وتقديم المعونة للمشروعات لا للدول، وستؤثر مثل هذه الخطة على أفريقية، أما تضارب الجهود الفردية الحالي فلن يؤثر مطلقاً.

ويقوم الخطر الذي يهدد العالم الحر في عدم استكمال محالفاته، ففي أوروبا حلف شمال الأطلنطي، وفي جنوب شرقي آسيا حلف الدفاع عن تلك المنطقة، ويحقق كل منهما بأسلوبه الخاص الغرض الأصلي من إنشائه

إلى حد ما. فليس هناك فراغ على الأقل. أما في المناطق الحيوية المتداخلة بين هذين الحلفين -أي في أواسط آسيا وغربها وفي أفريقيا- فليس هناك سياسة مشتركة أو خطة أو دعاية متجانسة. ولا يمكن اعتبار مصالح الحلفاء حيوية في مكان وتافهة في مكان آخر، دون أن نعرض للخطر جميع كيان التحالف. وفي الحرب الباردة كما في الحرب الحقيقية، يجب أن تكون ثمة وحدة في الهدف والعمل، وقد أدى فشلنا في مراعاة هذه الحقائق إلى مكاسب عظيمة حققتها الدول الشيوعية في السنوات السبع الأخيرة.

وهناك بالطبع وسائل لعلاج جميع هذه الحالات، ولكن من الصعب قبولها وتنفيذها. إذ أنها تقضي فهما من جانب الدول الأوروبية التي تملك مسئوليات وراء البحار لأهداف تخدم سياستها وتدعم حدودها، كما تقتضي من الولايات المتحدة دراسة عميقة لحقائق استعمار العصر الحاضر، وجهداً مشتركاً من الفريقين قائما على التصميم لتوحيد سياستهما. وإذا لم يتم ذلك فسيستمر التحالف الغربي في الضعف، إلى أن يصاب بالانحلال والتجزئة.

* * *

ولقد وهبتني العناية الإلهية بنية قوية وسليمة مكنتني من أن أعمل أكثر من ثلاثين عاماً في السياسة منها عشرون في الحكم، عشرة منها في وزارة الخارجية.

ففي التاسعة عشرة من عمري، كنت ضابط وكنت مساعد في سريتي، وفي العشرين أصبحت رئيسا أول في اللواء. وعندما كتب قائد

اللواء تقريراً بعد نحو عام من خدمتي معه، قال كما أذكر "أنه يتمتع بقوة احتمال غريبة لا ينم عنها مظهره" ولم أعتقد آنذاك أن الجملة كانت في مصلحتي ولكنها أشارت إلى الحقيقة.

لكن العمليات الجراحية الثلاث التي أجريت لي سنة ١٩٥٣ فعلت فعلها في وقام الشك دائماً فيما إذا كانت الحالة التي استوجبت تلك العمليات التي قام بها بحذق الجراح الأمريكي الماهر الدكتور كاتل ستعود إلي. وأحسست ببعض العلائم المنذرة أكثر من مرة في العام الماضي ولكنها كانت طفيفة كلها، مما حملني على تجاهلها، لكن الأمر الأكثر خطورة وأسفر عن تلك الحمى التي انتابتني عندما كنت أقوم بزيارة زوجتي في المستشفي.

وقضينا عيد ميلاد هادئ مع العائلة في تشيكرز، وفي ليلة العيد قطع السيد نهرو رحلته عند عودته من الولايات المتحدة إلى بلاده وتوقف في انجلترا. وجاء بالسيارة إلى تشيكرز ترافقه شقيقته السيدة بانديت التي كسبت عدداً جماً من الأصدقاء في هذه البلاد أثناء عملها كمندوبة سامية للهند. وكان كلانا بالطبع يشعر ببعض الإحراج، لكنني كنت دائماً أشعر للسيد نهرو بميل شخصي صادق مهما اختلفت آراؤنا السياسية، وأود أن أعتقد أنه كان يحمل نفس هذا الشعور لي وأن صداقتنا تبعاً لذلك لم تتأثر مطلقاً.

وجاءنا اللورد شيرويل من أكسفورد ليمضي يوم عيد الميلاد معنا، وهو أشد ما يكون ثباتا في تأييد عملنا واستنكار موقف الولايات المتحدة. وكانت هذه هي المرة الأخيرة التي رأينا فيها هذا الصديق الوفي الكريم، فقد اخترمته يد المنون بعد بضعة أشهر. وكنت أجد في تحليله النفاذ للأمور –

وإن كان لاذعاً أحياناً وكثير الانتقاد– الكثير من الصدق الذي يطبع أقواله دائماً.

وبعد عيد الميلاد –وكنا لا نزال في تشيكرز– عاودتني الحمى، مما أقلقنا ودفعنا إلى طلب نصيحة الدكتور اللورد إيفانز وبعد فحصي نصحني بالمجيء إلى لندن في أقرب وقت ممكن ليشترك معه واحد أو أكثر من الأخصائيين في تشخيص العلة التي أشكو منها. ولم يخف عني أن نوبات الحمى في طريق العودة إلي، وكانت هذه الأنباء قاتمة بالنسبة إلي وتتطلب بعض الإيضاح.

فإذا قيل لرجل أنه يعاني من مرض القلب أو السرطان في الوقت الذي يقوم فيه بعمل حيوي ضروري، فقد يقر المضي في عمله طالما ساعدته قواه على ذلك، أما بالنسبة لي فقد كان القرار أكثر صعوبة. إذا الواقع أن هذه الأزمات من الحمى وإن كانت قد بدأت تعاودني بشكل متكرر كانت تسبب لي ضعفاً لا يمكن لمن يصاب به أن يؤدي عمله على الوجه الأكمل ليلاً ونهاراً، ووظيفة رئيس الوزراء في هذه البلاد، إذا أداها صاحبها بوعي وإدراك، تبدأ في الثامنة والنصف صباحاً وقد تنتهي في الواحدة أو الثانية من صباح اليوم التالي. ولا يمكن إنجاز عمل بمثابة هذه المسئولية في ظروف صحية متعبة. وبعد أن درست الوضع المؤسف مع زوجتي قررت أن أذهب في مطلع العام الجديد إلى لندن. وقللت من العمل بقدر المستطاع، ولكن لم يطرأ على صحتي أي تحسن واستمرت الحمى تعاودني.

وعندما عادني اللورد إيفانز للمرة الثانية في لندن كرر نفس الرأي الذي أبداه من قبل، وهو أن الظواهر تشير إلى احتمال عودة مرضي القديم، وإن علي أن انتظر نوبات الحمى بشكل أكثر اتصالاً. وكان من المستحيل معرفة السرعة التي ستعود فيها هذه النوبات، وهل تكون عديدة في الشهر أو الشهرين القادمين مما يضطرني إلى ترك عملي، وهل تكون الفترات بين النوبات طويلة أو قصيرة. لكن الشيء المؤكد في رأيه أن النوبات ستستمر وستزداد في الشدة. وكان من الطبيعي أن أشعر في هذه الأيام الأولى من يناير، بأن هذا هو فعلاً الوقت الذي أحب أن استمر فيه من منصبي. فقد كانت هناك بعض الخلافات والمصاعب في حزب المحافظين، ولكنني كنت واثقاً من أن التطورات التي حدثت بعد العمل الذي قمنا به في السويس، ستبرر سياستنا في أسرع وقت ممكن. إذ أخذت الولايات المتحدة تعد العدة للقيام بعمل في الشرق الأوسط الذي أصبح الآن يهدد مصالحها، ولعلني كنت أكثر ثقة الآن مما كنت عام ١٩٣٨ في أن الموقف لابد أن ينكشف عن نتائج مؤسفة في المستقبل. وقد تصبح تدخلات أخرى في الشرق الأوسط أمراً لا مناص منه من جانبنا أو على وجه الاحتمال من جانب أمريكا. وكنت أريد أن أكون في منصبي عندما يحدث هذا.

واتفقنا على الاستعانة برأي آخر،ومن ثم قررنا أن نستشير السير جوردون تايلور –أكثر الأطباء الجراحين خبرة– فأيد رأي الورد إيفانز، ولجأنا في اليوم التالي إلى الاستعانة برأي ثالث للدكتور توماس هنت فأبدى

نفس الفكرة، وبعد هذه النصيحة الثابتة والمتواترة، تبين لي أنه لم يبق لدى مجال للاختيار. وإذا كان على أن أقدم استقالتي، فيجب أن رفعها فوراً لأعطي لخلفي أوسع فرصة لاختيار زملائه وتحمل مسؤولياته قبل اجتماع البرلمان. ودعوت اثنين من أقرب أصدقائي وهما اللورد سالسبوري واللورد سكاربرو إلى الاجتماع بي على انفراد، كان الأول من "حلقتي" السياسية والآخر من خارجها. وقد اجتمع كل منهما باللورد إيفانز واستمعا إلى آرائه الطبية، واقتنعا بأن قرار الاستقالة يجب أن يتخذ. ورأيت من غير اللائق أن أواجه الملكة بحقائق الموقف دون أي تمهيد، فقررت أن التمس من جلالتها، مقابلتي أنا وزوجتي في "ساندرنجهام". ولم يكن في هذا الطلب أي شيء غريب، إذ أنني ترددت في السنوات السابقة على ساندرنجهام في مثل هذا الفصل من السنة، وكانت المرة الأخيرة عندما كنت وزيراً للخارجية، وقبل بضعة أسابيع من وفاة الملك جورج السادس.

وتوجهنا إلى "ساندرنجهام" في الثامن من يناير، وفي المساء وقبل العشاء تشرفت بمقابلة جلالتها، وأخبرتها بآراء الأطباء وباقتناعي أنه لا يمكن تجاهل ذلك دون الإضرار بصالح خدمتها، وردت الملكة أنها في هذه الحالة ستضطر إلى العودة إلى لندن في اليوم التالي. واتفقنا على أن أرفع استقالتي في قصر بكنجهام مساء اليوم التالي.

واستدعيت عند عودتي إلى لندن في صباح اليوم التالي واحداً أو اثنين من زملائي المهمين وفيهم المستر بتلر والمستر مكميلان، وأطلعتهما على الحقائق. وعقدت في الساعة الخامسة مساء آخر اجتماع لوزارتي،

وأبلغت جميع زملائي رأي الأطباء ورأيي، وكان معظمهم لا يتوقعون ذلك مطلقاً، وأعتقد أننا تأثرنا جميعاً بالجانب الشخصي لهذا الحادث الذي حاولت أن أجعله قصيراً بقدر الإمكان. وهكذا بعد اثنتين وعشرين سنة من عملي في المناصب الوزارية جاءت النهاية، وقد عملت مع اللورد سالسبوري نصف عمري، ومع الآخرين لمدد أقل من ذلك. وعندما كنت أبدل ملابسي للذهاب إلى القصر جاءني أنطوني هيد وكان حزيناً لقراري، وذكر أن الوقت في رأيه غير مناسب لأي تبديل وزاري بخاصة أن الأمريكيين بدأوا يغيرون سياستهم. وبالفعل أعلن مبدأ أيزنهاور للشرق الأوسط بعد بضعة أسابيع، فشكرت أنطوني هيد وأكدت له أنني متفق معه على كل شيء، وأنني كنت أتمنى البقاء لكن هذا البقاء ليس عادلاً بالنسبة لزملائي ولبلادي. ومع الأسف الشديد لم يكن في الإمكان أن نعمل أي شيء حيال ذلك.

واستدعيت بعد ذلك الوزراء الرئيسيين من خارج مجلس الوزراء، وكان الوداع مؤلماً، ولكنه لم يعادل ألم الواجب الأخير الذي ينتظرني. فقد كنت أكن كل احترام وولاء للملكة التي خدمتها. وانتقلت بسيارتي إلى قصر بكنجهام حيث رفعت استقالتي إلى جلالتها.

وقضيت الأيام والليالي القليلة التالية في تشيكرز، ووصل إلى انجلترا، المسيو سباك لمقابلة وزير الخارجية في ذلك الوقت طبقاً لترتيب سابق. وعندما هبط في مطار لندن طلب أن يأتي لزيارتي في تشيكرز قبل أن يرى أي زميل من زملائي، وشعرت بالامتنان لهذه اللفتة من صديق قديم كنت

أجد دائماً في آرائه الإقدام والعمق والنفاذ. وقد مررنا بتجارب كثيرة معاً في الماضي، كاحتلال هتلر للراين، والتهديد المتزايد للديكتاتورين، واستقالتي الأولى ثم قيام الحرب العالمية الثانية، واشتراك المسيو سباك في حكومة بلجيكا في المنفي. وكنا نفهم هذه المشاكل، ونفهم بعضنا البعض أكثر مما يفهمنا أولئك الذين لم يشتركوا في تجارب مماثلة، وكان سباك آخر سياسي قابلته في تشيكرز.

وتلقيت بين الرسائل التي وصلتني رسالة من المستر سيدني هولاند رئيس وزراء نيوزيلندة، يدعونا فيها لقضاء فصل الشتاء في تلك البلاد الجميلة، وكنت قد زرت هذه البلاد مرتين وتمنيت في كل مرة منهما لو استطعت البقاء مدة أطول. وجاءت هذه الدعوة مثيرة لمشاعرنا أنا وزوجتي. وكانت ثمة بعض المخاوف من الناحية الصحية، لكن كانت هناك فرصة على الأقل، أن لا تعاودني الحمى بشكل متكرر، وإنني قد أستفيد من الرحلة صحياً، فأتغلب على نوبات الحمى إذا هاجمتني. كانت المخاطر تستحق أن نقوم بها، فقبلنا الدعوة.

وجاء نفر من الأصدقاء لوداعنا على الرصيف، وعلى ظهر السفينة وعند أهوسة النهر وفي إحدى هذه المظاهرات الوداعية، كنت أنا وزوجتي نتطلع إلى أحد هذه الأهوسة –غير عامدين– عندما رأينا شبحاً طويل القامة يخرج من الضباب راكضا نحونا. لقد كان صديقي الودود اللورد براكن، الذي لم يتمكن من توديعنا عند الإبحار فجاء إلى الأهوسة ليقول كلمة الوداع.

وسارت بنا الباخرة متهادية في النهر مع اتجاهه، في ذلك اليوم من فصل الشتاء البارد المليء بالضباب. وأخذت البواخر تحيينا بصفاراتها ورسائلها اللاسلكية، واستمرت في ذلك طيلة الطريق عبر المحيطين الأطلسي والهادي حتى وصلنا ميناء أوكلاند.

وتلقينا رسالة من القبطان تقول، أن الضباط الطلاب في باخرة التدريب وورستر، قد طلبوا العمل في باخرتنا للإسراع بها في طريقها. فخرجنا إلى ظهر الباخرة لنراهم، وكانت هتافاتهم آخر صوت سمعته في انجلترا، فقد مضينا في الطريق.



الفهرس